الدبلوماسيَّة الأردنيَّة الثنائيَّة والمتعدّدة ١٩٩٠م - ٢٠٠٨م

إعداد

"محمد معاذ" صبحي عبد القادر الشيَّاب

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد المصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسيَّة

الجامعة الأردنيـــَّـــة

كليَّة الدراسات العليا

تشرين أول، ٢٠١٠م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: (الدبلوماسية الاردنية الثنائية والمتعددة ١٩٩٠-٢٠٠٨)

أجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٩ .

أعضاء لجنة مناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة أستاذ – علاقات دولية	رئيس	....
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع أستاذ – علاقات دولية	عضواً	....
الدكتور عمر حمدان الحضرمي أستاذ مشارك – علاقات دولية	عضواً	....
الدكتور علي عواد الشرعه أستاذ مشارك – علوم سياسية جامعة آل البيت	عضواً	....

الإهـــــــداء

إلى من أعطى بسخاء، إلى الرجل الأب الأخ والصديق

والدي، أعزه الله

إلى من علمتني الدبلوماسية وكيف أكون

أمي، حفظها الله

إلى الأصيلة الطيبة أختي فاطمة

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء

نادر، ماهر، ياسر، أيسر، احمد، نادية، منتهى، مها

إلى أستاذي ومعلمي أستاذ الدبلوماسية

الأستاذ الدكتور محمود خلف

إلى صديقي خالد عوض العبادي وأصدقائي جميعاً

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الشكر لله أولاً...

بعد أن أعانني الله على إكمال هذه الدراسة...ومن باب إعادة الفضل لأهلة...

أتقدم بالشكر والثناء إلى الأستاذ الدكتور/ محمد مصالحة المشرف على هذه الدراسة...

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة...

معالي الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع والدكتور عمر الحضرمي والدكتور علي الشرعة

والشكر الموصول إلى

معالي الدكتور/ عبدالإله الخطيب وزير الخارجية الأردني السابق

وسعادة السفير الأردني السابق/ الأستاذ احمد علي مبيضين

وعطوفة العميد الركن المتقاعد/ محمد علي الحوراني مفتش عام الجيش العربي الأردني السابق

لإعطائي فرصة مقابلتهم، ولما كان للمعلومات التي زودوني بها من أهمية

في إثراء هذه الدراسة

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى الأخ العزيز

عطوفة العقيد الركن / طارق جميل عبدالوالي العبادي (أبو عبدالله)

والى كل من ساندني ووقف إلى جانبي أثناء إعداد هذه الدراسة واخص بالذكر كل من

الأخوة الأصدقاء الباحثين / تيسير المشاقبة الباحث في الشؤون الإسرائيلية في دائرة المطبوعات

والنشر، والأستاذ مهند صبح أبو ريشة، والأستاذ عامر احمد العمران العجارمة،

وزوجة أخي (أم ريان)

كما أتقدم إلى الإخوة الأعزاء

سند سعيد الحناحنة، زيد مبيضين، طارق عبد العال/ مدير دار اليقظة للنشر،

إبراهيم محمد جمعة العبادي بالشكر والعرفان

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى قسم الإعارة والمايكروفلم/ مكتبة الجامعة الأردنية،،،

الباحث

" محمد معاذ " صبحي الشياب

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الدبلوماسيَّة الأردنيَّة الثنائيَّة والمتعدّدة ١٩٩٠م – ٢٠٠٨م

إعداد

"محمد معاذ" صبحي عبد القادر الشيّاب

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد مصالحة

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوعاً هاماً ألا وهو الدبلوماسية الثنائية والمتعددة للأردن، وذلك من الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٨م، وهي فترة هامة جداً، شهدت العديد من التحولات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتطرقت هذه الدراسة إلى الدبلوماسية الثنائية والمتعددة في مقترب نظري وضح ماهية هذين الشكلين من الدبلوماسية وإطارهما القانوني.

ثم تناولت الأجهزة الأردنية الداخلية والخارجية المعنية بالدبلوماسية الثنائية والمتعددة وبينت أدوار هذه الأجهزة في مجال الشؤون الخارجية والدبلوماسية.

كما تناولت الدبلوماسية الثنائية للأردن من خلال نموذج تطبيقي شمل دولتين هما العراق وإسرائيل. وكيف كان السلوك الدبلوماسي الأردني حيال تلك الدولتين.

ثم تناولت الدبلوماسية الأردنية المتعددة من خلال نموذج تطبيقي شمل منظمتين هما جامعة الدول العربية (منظمة دولية إقليمية)، وهيئة الأمم المتحدة (منظمة دولية عالمية)، وألقت الضوء على الدبلوماسية الأردنية في هاتين المنظمتين، ووقفت عند ابرز مساهماتها في نشاطات تلك المنظمات.

ثم تناولت أداء الدبلوماسية الأردنية وبينت أهم العوامل المؤثرة عليها إيجاباً وسلباً، وتناولت الجهود المبذولة لتطوير الأداء الدبلوماسي، كما تناولت مستقبل الدبلوماسية الأردنية والتحديات التي تواجهها في الحاضر والمستقبل، وضرورات المرحلة المقبلة. كما وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات الهامة لرفع مستوى أداء الدبلوماسية الأردنية على الصعيدين الثنائي والمتعدد.

الإطار العام للدراسة

١. مقدمة

تسعى الدول جاهدة إلى بناء علاقات دبلوماسية ثنائية وتعزيزها مع غيرها من الدول. كما تسعى لوجود تمثيل فاعل لها في المنظمات الدولية. وذلك بهدف توسيع رقعة علاقاتها أولاً، وللاستفادة مما توفره لها تلك العلاقات في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية، والفنية ثانياً.

ومع تطور المجتمع الدولي ظهر شكلان من الدبلوماسية الحديثة هما:

أ. الدبلوماسية الثنائية: وهي التي تقام فيما بين الدول على شكل ثنائي، وذلك بتبادل البعثات الدبلوماسية الثنائية فيما بينها، واهم تلك البعثات (البعثة الدبلوماسية الدائمة – السفارة).

ب. الدبلوماسية المتعددة: وهي التي تقام بين الدول في ظل منظمة دولية، وتمارس من خلال البعثات الدائمة للدول لدا تلك المنظمات، أو من خلال دبلوماسية المؤتمرات الدولية التي تعقد بدعوة من تلك المنظمات أو بدعوة من إحدى الدول الأعضاء فيها.

والأردن كغيرة من الدول فقد أقام علاقات دبلوماسية على شكل ثنائي مع اغلب دول المعمورة. إضافة إلى انضمامه إلى أهم المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية. وفي هذه الدراسة سيتم دراسة الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة، من خلال نماذج تطبيقية للوقوف عند أهم شكلين في الدبلوماسية الحديثة وكيفية ممارسة الأردن لهما.

٢. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من ناحيتين هما:

أ. الناحية العلمية: انها تناولت موضوع الدبلوماسية الأردنية والتطرق إليه ودراسته من جوانب عدة من خلال البحث في الأجهزة الأردنية الداخلية والخارجية المعنية بالدبلوماسية الثنائية والمتعددة، والتعرف إلى صلاحيات وادوار كل منها من جهة، ومن جهة أخرى أنها تناولت الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة من خلال نماذج تطبيقية. إضافة إلى البحث في موضوع الأداء الدبلوماسي الأردني.

ب. الناحية العملية: ان هذه الدراسة ستشكل مرجعاً يغطي نقصاً واضحاً في الدراسات التي تناولت الدبلوماسية الأردنية بشكل عام.

٣. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ. التعرف إلى الدبلوماسية الثنائية والمتعددة، من خلال دراستهما في مقترب نظري.

ب. التعرف إلى دور الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، والقضايا الدولية الراهنة.

ج. التعرف إلى قوة التمثيل الدبلوماسي الأردني على الصعيدين الثنائي والمتعدد.

د. تحليل السلوك الدبلوماسي الأردني حيال العراق وإسرائيل نموذجاً للدبلوماسية الثنائية، ودراسة السلوك الدبلوماسي الأردني في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة نموذجاً للدبلوماسية المتعددة.

ه. التعرف إلى أهم العوامل المؤثرة على الدبلوماسية الأردنية إيجاباً وسلباً.

و. التعرف إلى أهم ما قام به الأردن لتطوير الجهاز المادي والبشري للدبلوماسية الأردنية.

٤. فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على افتراض مؤداه:

تتأثر الدبلوماسية الأردنية بالقدرات السياسية والاقتصادية، وهناك علاقة تربط بين الموقع الجيوسياسي للأردن واعتماده الكثيف على الأداء الدبلوماسي الثنائي والمتعدد في المجال الخارجي. وان الموقع الجغرافي يحتم على الأردن اتخاذ سلوك دبلوماسي ودي حيال دول الجوار، والدول الكبرى التي يعتمد عليها في الحصول على المساعدات.

٥. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة اثر العوامل المؤثرة ايجاباً وهي (العامل التاريخي، والعامل الإنساني)، والعوامل المؤثرة سلباً وهي (الموقع الجغرافي والعامل الديمغرافي – السكاني والعامل الاقتصادي والعوامل المتعلقة بالجهاز المادي والبشري)، على سلوك الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة ودورها في تمثيل الأردن خارجياً من فترة ١٩٩٠م–٢٠٠٨م، وإبرازه على هذه المستويات كدوله محبة للسلام وتسعى لاستقرار الأوضاع السياسية الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتوضيح ما إذا استطاعت هذه الدبلوماسية تحقيق ذلك.

أما تساؤلات الدراسة فهي:

أ. ما هي الدبلوماسية الثنائية؟ وما هي الدبلوماسية المتعددة؟ وما هو إطارهما القانوني؟

ب. ما هي ادوار وصلاحيات الأجهزة الأردنية الداخلية والخارجية المعنية بالدبلوماسية الثنائية والمتعددة ؟ وما هو المطلوب لتفعيل هذه الأجهزة ؟

ج. ما مستوى المشاركة الأردنية في دبلوماسية المؤتمرات الدولية التابعة لجامعة الدول العربية؟

د. ما هي الرؤية الأردنية لإصلاح الأمم المتحدة ؟

ه. ما التحديات التي تواجه الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة في الحاضر والمستقبل؟ وما ضرورات المرحلة المقبلة؟

٦. الدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدبلوماسية الأردنية باللغتين العربية والإنجليزية نذكر منها:

أ. الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: فضة، محمد إبراهيم (١٩٩١)، **الأردن ومؤتمرات القمة**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

وتتحدث هذه الدراسة عن الدور الأردني في مؤتمرات القمة العربية منذ بدايتها عام ١٩٦٢م، حتى مؤتمر الدار البيضاء في عام ١٩٨٩م، كما أشارت إلى القضايا التي تمت مناقشتها.

الدراسة الثانية: السعدي، وليد وفرماوي، اعتماد (١٩٩٤)، **الأردن والمنظمات الدولية**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

وتناولت هذه الدراسة دور الأردن في الأمم المتحدة والاهتمام الأردني بنزع السلاح الشامل وإنهاء الصراع الدولي، ووقوف الأردن إلى جانب قضايا الأمة العربية، إضافة إلى علاقة الأردن بالمنظمات الدولية الإقليمية.

الدراسة الثالثة: الرشدان، عبد الفتاح علي (١٩٩٥)، مسيرة الدبلوماسية الأردنية ١٩٨٩-١٩٩٠ وتحديات التسعينات. **مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)**، العدد (٤)، عمان: الجامعة الأردنية.

وتناولت هذه الدراسة تحليل نشاط الدبلوماسية الأردنية وتقييمها في المجالين العربي والدولي، وعرضت التحديات التي كانت تواجهها الدبلوماسية الأردنية خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

الدراسة الرابعة: العاصي، طارق (١٩٩٧)، **دبلوماسية السلام الأردنية ١٩٦٧م-١٩٩٥م،** عمان: دن.

وتناولت هذه الدراسة دبلوماسية السلام الأردنية منذ العام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٩٥م، وتطرقت إلى التصور الأردني بشأن التسوية السياسية مع إسرائيل وإستراتيجية العمل الدبلوماسي عربياً ودولياً، إضافة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، إلى مفاوضات السلام الأردنية الإسرائيلية وتوقيع معاهدة السلام بين الطرفين عام ١٩٩٤م.

الدراسة الخامسة: الزبون، محمد سليم (١٩٩٩)، **التمثيل الدبلوماسي الأردني ١٩٥٣-١٩٩٨م دراسة في أداة من أدوات السياسة الخارجية،** رسالة ماجستير (غير منشورة) عمان: الجامعة الأردنية.

وتناولت هذه الدراسة التمثيل الدبلوماسي الأردني من عام ١٩٥٣م-١٩٩٩م، والعلاقات الدبلوماسية الأردنية مع دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية.

الدراسة السادسة: خلف، محمود (٢٠٠٢)، الصلاحيات والأدوار الدبلوماسية لأجهزة الدولة الأردنية في النظرية والممارسة. **مجلة النهضة،** العدد (١٣)، القاهرة: جامعة القاهرة.

وتناولت هذه الدراسة الأجهزة المركزية (الداخلية) والخارجية المعنية بالدبلوماسية الأردنية، وبينت صلاحيات وأدوار كل منها.

الدراسة السابعة: الطراونة، فايز والمصالحة، محمد (٢٠٠٥)، **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية - من واشنطن إلى وادي عربه،** عمان: مركز الدراسات البرلمانية (داميا).

وتناولت هذه الدراسة مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والمفاوضات الثنائية والمفاوضات متعددة الإطراف وتطورات العملية التفاوضية وصولاً إلى توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤م.

الدراسة الثامنة: عرار، إيمان رضوان (٢٠٠٦). **اختصاصات وأدوار السلطة التشريعية الأردنية في السياسة الخارجية والدبلوماسية،** رسالة ماجستير(غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

وتناولت هذه الدراسة دور البرلمان في السياسة الخارجية الأردنية ومشاركته في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي. ومشاركته في مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي وفي مؤتمرات مختلفة، ثم الحديث عن تعامل الدبلوماسية البرلمانية الأردنية مع أهم القضايا المعاصرة.

الدراسة التاسعة: جانخوت، نورس عبد الرحمن (٢٠٠٧). **أثر البيئة العملية والنفسية على خارطة العمل الدبلوماسي الأردني (الضوابط والمقومات)**، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

وتناولت هذه الدراسة موقف الأردن تجاه معظم القضايا العربية والإقليمية. إضافة إلى أنها تحدثت عن تأثر العمل الدبلوماسي الأردني بالبيئة الخارجية والداخلية والنفسية ثم تناولت خارطة العمل الدبلوماسي الأردني.

ب. الدراسات باللغة الإنجليزية

الدراسة الأولى: Braizat, Musa (١٩٩٥), **Jordan's Diplomacy Balancing National survival with Nation's Revival**, amman: center for strategic studies, university of Jordan.

وتناولت هذه الدراسة الدبلوماسية الأردنية الإقليمية، إضافة إلى النظام الإقليمي العربي والأجندة الإقليمية والمصالحة العربية والسياسات الاقتصادية وعملية السلام.

الدراسة الثانية: ma'aytah, Amal, Awwad (٢٠٠٥), **Jordan's Diplomacy regionally and internationally (١٩٩٠-٢٠٠٤)**, faculty of graduate studies, university of Jordan, Amman, Jordan.

وتناولت هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الأردنية في فترة ما بين ١٩٩٠-٢٠٠٤ وتطرقت لدور الأردن في حل المشكلات الإقليمية والدولية.

الدراسة الثالثة: Twal ,Fida Akram (٢٠٠٨), **Jordan's Diplomacy and Arab summits** ,faculty of graduate studies, university of Jordan, Amman, Jordan.

ركزت هذه الدراسة على الدبلوماسية المتعددة، كما تناولت تحليل أداء الدبلوماسية الأردنية في القمم العربية.

هذا وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحيتين هما:

الأولى: الإطار الزمني للدراسة إذ بدأت هذه الدراسة من عام ١٩٩٠م، حتى عام ٢٠٠٨م، وهي مرحله هامه، شهدت تحولات سياسية إقليمية ودولية، كان لها أثر كبير على السلوك الدبلوماسي الأردني على الصعيدين الثنائي والمتعددة. فقد بدأت بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، مروراً بحرب التحالف الدولي على العراق وفرض الحصار عليه، إضافة إلى انهيار الكتلة الشرقية وظهور النظام الدولي أحادي القطب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١م، مروراً بانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، التي تمثلت بهجوم بطائرات مدنية على عدة مناطق في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الحرب الأمريكية على أفغانستان وبعدها الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م، وبعدها الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦م، واخيراً الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية عام ٢٠٠٨م.

الثانية: إن هذه الدراسة تطرقت إلى الأجهزة الداخلية والخارجية المعنية بالدبلوماسية الثنائية والمتعددة للأردن، وبينت أبرز نشاطات تلك الدبلوماسية ودورها في خدمة قضايا ألامه العربية والإسلامية. إضافة إلى دورها في معالجة قضايا دولية راهنة، ثم تطرقت لأداء الدبلوماسية الأردنية ومستقبلها.

٨. منهج الدراسة

أ. المنهج التاريخي: وهو منهج يقتصر على دراسة الإحداث والتطورات خلال فترة زمنية ماضية. إذ يقوم على تتبع الأحداث عبر تسلسل زمني بهدف تفسيرها وتحليلها وبيان النتائج التي تمخضت عنها.

ب. المنهج القانوني: وهو منهج يقتصر على دراسة وتحليل النصوص القانونية الوطنية كالدساتير والقوانين والأنظمة، والدولية كالإتفاقيات والمعاهدات، وسيتم استخدام الطريقة التحليلية مع هذا المنهج.

ج. إضافة إلى ذلك سيتم استخدام أداة المقابلة الشخصية لجمع المعلومات من ذوي الاختصاص.

الفصــل الأول
الدبلــوماسيَّة الثنــائيَّة والمتعــدّدة
(مقــترب نظــري)

تمهيــد

تعّد الدبلوماسية الأداة السلمية لتنفيذ السياسة الخارجية لأشخاص المجتمع الدولي، كالدول والمنظمات الدولية، إذ يمكن العمل على تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلالها، بالإضــافة إلى اعتبارها أداة فاعلة يمكن استثمارها في أوقات الأزمات الدولية لتخفيف حدة التوتر القائم بين دولتين أو أكثر بسبب قضية ما.

ومع التطور الذي حصل للمجتمع الدولي هناك عوامل عدة أدت إلى ظهور أنماط جديــدة من العمل الدبلوماسي، مثل الدبلوماسية الثنائية وما رافقها من تنوع في الأسلوب، والدبلوماســية المتعددة الأطراف ومن هذه العوامل:

١. زيادة عدد الدول، نتيجة انهيار بعض الإمبراطوريات كالدولة العثمانية في العقد الثاني من القرن العشرين، إضافة إلى انحسار الاستعمار واستقلال عدد كبير من الدول في نهاية النصف الأول من القرن العشرين خصوصاً دول العالم الثالث.
٢. تشابك العلاقات وتعقدها فيما بين الدول في جميع المجالات.
٣. تطور وسائل المواصلات والاتصالات البرية والبحرية والجوية، وبالتالي أصبح من السهل الانتقال من مكان لآخر بوقت أقل من السابق.
٤. ظهور المنظمات العالمية، وما ساهمت به من الارتقاء بالتعاون الدولي.

واستناداً لما سبق سيتم في هذا الفصل دراسة نمطين دبلوماسيين يعــدّان ركيــزة العمــل الدبلوماسي الحديث، وذلك بدراستهما من الناحية النظرية بمبحثين هما:

المبحث الأول: الدبلوماسيَّة الثنائيَّة

المبحث الثاني: الدبلوماسيَّة المتعدّدة

المــبحث الأول
الدبلــوماســيَّة الثنائــيَّة

يقصد بالدبلوماسية الثنائية العلاقات التي تقام بين دولتين بالتراضي، وذلك بتبادل البعثات الدبلوماسية الدائمة (السفارات) إضافة إلى تبادل البعثات الخاصة فيما بينها، لتوطيد علاقاتهمــا الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية...الــخ، ولمعرفــة المزيــد عــن الدبلوماسية الثنائية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: الدبلوماسية الثنائية (تطورها، وأهمية إقامة علاقات ثنائية)

مرت الدبلوماسية الثنائية بمراحل تطور مختلفة فمع أن الدبلوماسية كانت تمارس بــشكل ثنائي إلا أن التمثيل كان مؤقتاً ولم يكن هناك تمثيل دائم، ومع تطور المجتمع الدولي وتــشابك العلاقات فيما بين أشخاصه وتعقدها في المجالات كافة وزيادة الاعتماد المتبادل بينهم، أصــبح لابد من وجود تمثيل دائم لما يحققه من نتائج تعود على الدول بالنفع وتحقيق مصالحها، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية. ولمعرفة المزيد عن تطور الدبلوماســية الثنائية وأهمية إقامة العلاقات الثنائية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: تطور الدبلوماسية الثنائية

تعد الدبلوماسية الثنائية من أقدم أساليب النشاط الدبلوماسي فقد كان هذا الأسلوب يمــارس في الماضي، لكن لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي دائم وإنما اقتصرت تلك العلاقات الثنائية علــى إرسال المبعوثين بشكل مؤقت ليقوموا بأداء مهام دبلوماسية معينة، أي أشبه بالبعثات الخاصة في وقتنا الحاضر. ومع تطور الممارسة الدبلوماسية امتازت الدبلوماسية الحديثة عما ســبقتها مــن عصور بصفة التمثيل الدائم الذي ظهر نتيجة لتغير الدول وتغيــر حاجاتهــا وأحوالهــا. وأول ممارسة للتمثيل الدبلوماسي الدائم كانت قد ظهرت في إيطاليا في أواخر القرن الخامس عشر[1]، فقد نشأ في إيطاليا بعد عصر النهضة العديد من الدويلات المستقلة والمتنافسة فيما بينها، ومــن هذه الدويلات البندقية وفلورنسا، إذ كان لهما أثر كبير على تطور الممارسة الدبلوماسية، ويشير بعض الكتاب أن الباحثين قد تحققوا من التجربة الأولى للتمثيل الدائم، كانت نظام السفراء الذي أنشأه الكرسي البابوي، وإن أول بعثة دائمة مؤرخة هي تلك التي أنشأتها فرانسيسكو ســفورزا

---

(١) Hill, N (١٩٥٢), **International Organization**, New York: P ٣٩٢

دوق ميلان في جنوا عام١٤٥٥م [١]، ومنذ ذلك الوقت بدأ التمثيل الدائم ينتشر وإلى جانبه التمثيل المؤقت ممثلاً بالبعثات الخاصة.

الفرع الثاني: أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية

تنبع أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية مما تحققه للدول من إيجابيات، لذلك حرصت الدول مجتمعة على أن تقيم علاقات دبلوماسية فيما بينها، وبإقامة مثل هذه العلاقات تحقق الدولة انتشاراً لها على الساحة الدولية، وهذا يؤهلها لأن تمارس دوراً مهماً على تلك الساحة، إضافة إلى توطيد علاقاتها الثنائية في جميع المجالات وما ينعكس عليها من تطور مما يمكنها من الاستفادة من تجارب الآخرين في المجالات الفنية وتقريب وجهات النظر في المجالات السياسية والدبلوماسية. ولا يفوتنا أن العلاقات الدبلوماسية الثنائية لم تقتصر في الوقت الحاضر على البعثات الدائمة فقد ظهر إلى جانبها أنماط جديدة من العمل الدبلوماسي وتمارس بشكل ثنائي ومنها البعثات الخاصة على سبيل المثال.

إلا أنه لا تزال البعثة الدبلوماسية الدائمة تشكل ركيزة أساسية في التعامل الدولي وذلك لما تقوم به من مهام متعددة ومستمرة.

المطلب الثاني: أشكال البعثات الدبلوماسية الثنائية

تمارس الدول نشاطاتها الثنائية في مختلف المجالات من خلال بعثات معينة وقد روعيت ونظمت هذه البعثات من الناحية القانونية، فقد عقدت اتفاقيات جماعية بشأنها. ولمعرفة المزيد عن أشكال هذه البعثات سيتم دراستها على النحو التالي:

الفرع الأول: البعثات الدبلوماسية الدائمة (السفارات)[*]

ويقصد بها البعثات الدبلوماسية التي تتبادلها الدول بالتراضي، وتنعت في أغلب الأحيان بالسفارات، ولمعرفة المزيد عن هذه البعثات سيتم بحثها على النحو الآتي:

١. شروط إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية

يشترط لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول توافر ثلاثة أمور وهي:[٢]

أ. أن تتمتع كل من الدولتين المعنيتين بالدبلوماسية الثنائية بالشخصية الدولية.

ب. أن يكون الاعتراف قد تم بينهما.

---

(١) Nicolson, Harold (١٩٦٣), **Diplomacy**, (٣ed), London: oxford university press, p٣٠

(*) روعيت ونظمت أعمال ونشاطات هذا النوع من البعثات وأطر قانونياً من خلال اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في ١٨ نيسان ١٩٦١م.

(٢) فوق العادة، سموحي (١٩٧٣)، **الدبلوماسية الحديثة**، (ط١)، دمشق: دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، ص ٧٢.

ج. أن يعقد اتفاق بهذا الشأن بين الدولتين المعنيتين، إذ أن الاعتراف وحده لا يكفي لإنشاء العلاقات الدبلوماسية وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين وقبولهم.

٢.مهام البعثات الدبلوماسية الدائمة (السفارة)

أ. تشمل أعمال البعثة الدبلوماسية الدائمة ما يلي:[١]

- تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها.
- حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها، وذلك في الحدود المقبولة في القانون الدولي.
- التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.
- الإحاطة، بكل الوسائل المشروعة بأحوال الدولة المعتمد لديها وبتطور الأحداث فيها وموافاة حكومة الدولة المعتمدة بتقرير عنها.
- توطيد العلاقات الودية وتدعيم الصلات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المعتمد لديها والدولة المعتمدة.

ب. لا يجوز تفسير أي من نصوص الاتفاقية على أنه مانع من ممارسة المهام القنصلية بواسطة البعثة الدبلوماسية.

٣.الاعتماد المتعدد والمشترك للبعثة الدبلوماسية الدائمة

من إيجابيات اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م، أنها سمحت بما يسمى بالاعتماد المتعدد والمشترك للبعثة الدبلوماسية الدائمة. فقد أشارت المادة (٥) من الاتفاقية المذكورة إلى أنه يجوز للدولة أن تعتمد ممثلاً دبلوماسياً في دولة ما وأن يقوم ذات المبعوث بتمثيلها لدى دولة أو عدة دول أخرى بشرط موافقة تلك الدول.

وإضافة إلى الاعتماد المتعدد هناك الاعتماد المشترك وقد نصت عليه المادة (٦) من نفس الاتفاقية، ويقصد به أن يقوم الممثل الدبلوماسي بتمثيل عدة دول في الدولة المعتمد لديها، ويرى الباحث أن الدول تمارس هذا النوع من الاعتماد للأسباب التالية:

أ. عدم وجود كادر دبلوماسي كاف ومؤهل لديها.

ب. أو لقلة المصالح المشتركة بينها.

ج. أو لضعف الإمكانات الاقتصادية، فمن المعلوم أن إقامة البعثات وإيفاد المبعوثين يتطلب قدراً كافياً من الأموال.

د. أو لبعد المسافة بين الدولتين (في السابق)

---

(١) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٩٦١)، نص مادة (٣).

٤. نهاية عمل البعثة الدبلوماسية الدائمة

يرى الباحث أن عمل البعثة الدبلوماسية الدائمة ينتهي للأسباب التالية وهي:

أ. قطع العلاقات الدبلوماسية

وأهم أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية:[١]

- حالة العدوان ومثال ذلك (قيام الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦م، لاشتراكهما مع إسرائيل بالاعتداء على مصر) و(قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول العربية من جهة أخرى لدعمهما إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧م.
- أسباب سياسية أو أيديولوجية.
- قيام إحدى الدولتين اللتين تتبادلان التمثيل الدبلوماسي بعمل قد تشعر منه إحداهما أنه عدائي مثلاً.
- في حالة الاعتداء على الأشخاص والأموال. ففي عام ١٩٦٠م، قطعت فنزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا بعد اتهامها بتشجيع عناصر فنزويلية منشقة للاعتداء على حياة الرئيس الفنزويلي بيتان كور Betan Court.
- حالة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة معينة واتهام هذه الأخيرة للمبعوث الدبلوماسي بالقيام بأعمال تجسسية أو تخريبية.
- حالة عدم احترام دولة لإلتزاماتها الدولية كقيامها بانتهاك معاهدة أو اتفاقية دولية.

هذا وان قطع العلاقات الدبلوماسية لا يترتب عليه إلغاء المعاهدات والاتفاقيات الثنائية إذ تبقى سارية المفعول بصورة اعتيادية. إن حالة قطع العلاقات الثنائية تفرض على الطرفين أن يلجأ كل منهما إلى دولة ثالثة لرعاية مصالحها، وقد أكدت اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م، على هذه المسألة في نص مادتها (٤٥).

ب. الحرب

أما في وقت الحرب فتنقطع العلاقات الدبلوماسية تلقائياً بين المتنازعين. إلا أنة يترتب على الدولة المستقبلة منح التسهيلات اللازمة لتمكين أشخاص البعثة الدبلوماسية للدولة الأخرى من مغادرة إقليمها.

ج. إنهاء العلاقات الدبلوماسية في حال انضمام الدولة لاتحاد فيدرالي أو إلى وحدة اندماجية

---

(١) صباريني، غازي حسن (٢٠٠٢)، **الدبلوماسية المعاصرة – دراسة قانونية**، (ط١)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ص ١١٤– ١١٥.

وفي هذه الحالة تنتهي الحقوق والواجبات الدولية لتلك الدولة وتصبح جميع المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الأخرى لاغيه، وتتحول تدريجياً تلك العلاقات الدبلوماسية والاتفاقيات المنظمة لها لصالح الدولة الجديدة الناشئة من وحدة الدولتين، وخير مثال على ذلك كما حدث بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م، فقد تم إلغاء بعثاتهما الدبلوماسية لتحل محلها بعثات دبلوماسية تمثل الدولة الجديدة واعتماد رؤساء بعثات جدد يمثلون الدولة الجديدة "الجمهورية العربية المتحدة"[١].

د. إنهاء العلاقات الدبلوماسية بالاتفاق بين الدولتين

ويكون سبب ذلك في الأغلب الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها الدول وتعوض الدول علاقاتها من خلال الاعتماد المتعدد أو المشترك.

الفرع الثاني: البعثات القنصلية[*]

العلاقات القنصلية كالعلاقات الدبلوماسية قديمة الجذور يعود تاريخها إلى تلك الحقب الغابرة التي بدأ فيها الاحتكاك والتعامل بين الجماعات البشرية، ويمكن اعتبار المعاهدة الموقعة بين ملكي Lagash وUmma (مدينتان سومريتان) أقدم معاهدة معروفة في هذا المجال إذ يعود تاريخها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل ميلاد السيد المسيح[٢].

وقد مرت هذه الممارسة بتطورات على مختلف الفترات التاريخية، ومع مجيء القرن التاسع عشر وتطور التجارة والملاحة بات المركز القنصلي أكثر أهمية بالنسبة للدول وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة الدولية. ولذلك سعت الدول إلى تنظيم وظائف القناصل وامتيازاتهم وحصاناتهم من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما قامت بعض الدول بإصدار قوانين داخلية لهذه الغاية منها بريطانيا العظمى التي سنت في عام ١٨٢٥م، قانون القناصل[٣].

هذا وإن ما ينطبق على البعثات القنصلية يشبه إلى حد كبير ما ينطبق على البعثات الدبلوماسية الدائمة.

---

(١) شبانة، عبد الفتاح (٢٠٠٢)، **الدبلوماسية- القواعد الأساسية- الممارسة العملية- المشكلات الفعلية**، (ط١)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص٣٤.

(*) روعيت ونظمت نشاطات وأعمال هذه البعثات وأطرت قانونياً من خلال اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المبرمة في ٢٤ نيسان ١٩٦٣م.

(٢) Swift, Richard N (١٩٦٩), **International law Current and Classic**, New York: John wiley and sons, , p٤١٦.

(٣) R. Jennings, and A, Watts (١٩٩٢), **Oppenheim's International law**, London - New York: Longman, P ١١٣٣

١.البعثات القنصلية المسلكية والفخرية

هناك نوعان من البعثات القنصلية وهما:

أ. البعثات القنصلية المسلكية: وهي بعثات تقوم بتأسيسها حكومات الدول المرسلة ويقوم على رئاستها شخص تعينه الدولة المرسلة لممارسة العمل القنصلي ويكون تابعاً لوزارة الخارجية فيها ويحترف العمل القنصلي ولا يقوم بأي نشاط مهني في الدولة المستقبلة، وفي الغالب يكون مكان هذه القنصليات في عواصم الأقاليم وليس في عواصم الدول.

ب. البعثات القنصلية الفخرية: وتؤسس هذه البعثات في الدولة المستقبلة ويترأسها قنصل فخري وغالباً ما يكون من رعايا البلد المستقبل أو من رعايا دولة ثالثة فتعهد الدولة المرسلة إلى هذا الشخص بتمثيلها ورعاية مصالحها.

ولا يتقاضى القنصل الفخري إلا مرتبات رمزية، ولا يعتبر موظفاً تابعاً لوزارة الخارجية في البلد المرسل وبالتالي يمكن له أن يمارس اعمالاً تجارية.

٢.الفرق بين البعثات الدبلوماسية الدائمة والبعثات القنصلية

يرى الباحث أنه لابد من التمييز بين البعثات الدبلوماسية الدائمة والبعثات القنصلية لفهم ماهية كل منها، وأهم ما تتميز به البعثتان عن بعضهما ما يلي:

أ. إن البعثة الدبلوماسية نشأت قبل البعثة القنصلية.

ب. إن إقامة العلاقات الدبلوماسية تحتاج إلى اعتراف قانوني صريح بين الدولتين. أما العلاقات القنصلية فيكفي الاعتراف الضمني أي (اعتراف بالأمر الواقع) بين الدولتين.

ج. إن البعثات الدبلوماسية لا تقام إلا في عواصم الدول بينما لا تقام القنصليات في الغالب إلا في عواصم الأقاليم.

د. إن رئيس البعثة الدبلوماسية بمرتبه سفير يجب الاستمزاج به (أي أن يؤخذ رأي الدولة المعتمد لديها بطلب تعيينه والموافقة على أن يكون السفير الجديد شخصاً مقبولاً) بينما القنصل لا يستمزج به.

ه. يباشر رئيس البعثة الدبلوماسية مهامه بعد تقديم كتاب اعتماده لرئيس الدولة المعتمد لديها، بينما يباشر القنصل مهامه بعد تسليمه براءة قنصلية صادرة من حكومة دولته يسلمها إلى وزارة خارجية الدولة المستقبلة التي تمنحه استناداً إليها إجازة قنصلية وبناءً عليها يباشر مهامه.

و. كادر السفارة يوجد به فنيون وملحقون أما القنصلية فلا يوجد بها ملحقون وفنيون.

ز. إن البعثة الدبلوماسية الدائمة يمكن لها ممارسة مهام قنصلية.

الفرع الثالث: البعثات الخاصة(*)

تراجعت النشاطات الدبلوماسية المؤقتة التي ظل العمل الدبلوماسي يرتكز عليها طيلة العصور القديمة والوسطى، وذلك بعد أن أخذت تظهر إلى حيز الوجود البعثات الدبلوماسية الدائمة منذ بداية العصور الحديثة، إلا أنه ومع الواقع المعاصر الذي نعيشه يصعب الاعتماد على البعثات الدبلوماسية الدائمة بشكل كلي، لهذا ظهرت الحاجة إلى استخدام الدول الأسلوب القديم الجديد وهو إيفاد البعثات الخاصة. ولمعرفة المزيد عن هذه البعثات سيتم دراستها على النحو التالي:

١. تعريف البعثات الخاصة

تعرف البعثة الخاصة بأنها: بعثة مؤقتة تمثل الدولة وتوفدها دولة إلى دولة أخرى برضى الدولة الأخرى لتعالج معها مسائل معينة أو لتؤدي لديها مهمة محددة.(١)

ويرى الباحث أنة وفقاً لهذا التعريف، لا تعتبر بعثة خاصة في مفهوم الاتفاقية إلا تلك التي تتوفر لها الصفات التالية:

أ. الصفة المؤقتة والمحددة: أي مهمتها مؤقتة وليست دائمة وذلك لمعالجة مسائل محددة فإن أنجزتها تنتهي مهمتها.

ب. الصفة التمثيلية: أي أن يكون لها صفة تمثيل الدولة الموفدة لها تمييزاً لها عن الوفود واللجان الأخرى.

ج. أن يكون إيفادها برضى الدولة الموفد لديها، أي بناءً على اتفاق سابق بين الدولتين.

وتشمل البعثات الخاصة البعثات غير الدائمة ومنها(٢):

أ. الوفود التي ترافق سفراء الدول إلى اجتماعات القمة.

ب. رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية ووزراء الدولة الموفدين لإجراء مباحثات هامة.

ج. السفراء المتجولون أو المندوبون الشخصيون لرؤساء الدول الموفدين بمهمة خاصة، أو لنقل رسالة سرية، أو لشرح تفاصيل حادثة هامة، أو لطلب الرأي والمشورة، أو لطلب الدعم والمؤازرة، أو لوضع الأسس الأولية لإتفاق ما... الخ.

(*) روعيت ونظمت أعمال ونشاطات هذا النوع من البعثات وأطر قانونياً من خلال اتفاقية البعثات الخاصة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٨ كانون أول ١٩٦٩م.

(١) اتفاقية البعثات الخاصة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٦٩)، نص مادة (١/أ).

(٢) فوق العادة، سموحي (١٩٧٣)، مرجع سابق، ص٥٢٦.

د. السفراء أو الوفود المرسلة لوضع أسس مختلف المعاهدات السياسية والاقتصادية.

ه. السفراء ووزراء الدولة الموفدون للقيام بحملة دبلوماسية.

و. الوفود الرسمية المكلفة بتمثيل الدولة في حفلة رسمية هامة، كـذكرى الاستقلال أو حفلات زواج الملوك، أو تشييع رؤساء الدول والشخصيات العالمية.

ز. الوفود الثقافية أو التجارية أو الفنية المكلفة بمهمة مؤقتة: كحضور أسبوع ثقافي، أو افتتاح جناح في معرض دولي، أو عقد صفقات تجارية.

ولابد لنا من أن نشير إلى أن الدول تقوم أيضاً بإرسال بعثات خاصة لتمثيلها في المؤتمرات والمنظمات الدولية، وذلك بهدف مناقشة مسألة ما. أو المساهمة في نشاطات المنظمة على صعيد متعدد.

٢. بدء وظائف البعثة الخاصة[1]

أ. تبدأ وظائف البعثة الخاصة فور اتصال البعثة رسمياً بوزارة خارجية الدولة المستقبلة أو بأي هيئة أخرى قد يتفق عليها من هيئات تلك الدولة.

ب. لا يتوقف بدء وظائف البعثة الخاصة على تقديم البعثة من قبل البعثة الدبلوماسية الدائمة للدولة الموفدة أو على تقديم كتاب الاعتماد أو وثائق التفويض.

٣. نهاية وظائف البعثات الخاصة[2]

أ. تنتهي وظائف البعثات الخاصة للأسباب التالية:

- إذا اتفقت على ذلك الدولتان المعنيتان.
- إذا أنجزت البعثة الخاصة مهمتها.
- إذا انقضت المدة المحددة للبعثة الخاصة ما لم تمدد صراحة.
- إذا أرسلت الدولة الموفدة إخطاراً بإنهائها البعثة الخاصة أو باستدعائها.
- إذا أرسلت الدولة المستقبلة إخطاراً بأنها تعتبر مهمة البعثة الخاصة منتهية.

ب. قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين الدولة الموفدة والدولة المستقبلة لا يعد بحد ذاته سبباً لإنهاء البعثات الخاصة الموجودة في وقت قطعها.

وأخيراً تزال الدبلوماسية الثنائية تشكل ركيزة أساسية في التعامل الدولي وذلك لسرعة وسهولة إجراء الاتصالات الثنائية، كما أنها تستخدم أحياناً للتمهيد للدبلوماسية المتعددة، وفي أحيان كثيرة تكون أكثر فاعلية منها.

---

(١) اتفاقية البعثات الخاصة (١٩٦٩)، مرجع سابق، نص مادة (١٣).
(٢) المرجع نفسه، نص مادة (٢٠).

المــبحث الثانـــي

الدبلوماسيَّة المتعــدّدة

لا نستطيع القول بأن هذه الدبلوماسية تمثل صورة جديدة في التعامل الدولي. فقد شـــهدت العصور القديمة والوسطى اتصالات متعددة الأطراف. ومن الأمثلة على ذلك الاتصالات التـــي كانت تجري بين بعض الدول في بلاد ما بين النهرين، كذلك الاتصالات التي تمت بين الـــدول الإغريقية مثل: الاتحاد البحري بزعامة اسبرطة. ولكن هذه النشاطات ظلت محدودة وتعبر عن أوضاع خاصة. ولم تبدأ ملامح هذه الدبلوماسية بالظهور إلا في العصور الحديثة فـــي أوروبـــا خصوصاً بعد انعقاد مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨م، وأخذت تتكـــرر بعـــدة المـــؤتمرات لبحـــث المشكلات السياسية، ثم ازداد العمل بهذه الدبلوماسية بعد النصف الثاني من القرن العشرين بعد ظهور المنظمات العالمية مثل عصبة الأمم عام ١٩١٩م، والأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، إضـــافة إلى المنظمات الدولية الإقليمية مثل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، ومنظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٨م، ومنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م.

وتمارس الدبلوماسية المتعددة حالياً من خلال دبلوماسية المؤتمرات الدولية ودبلوماســـية المنظمات الدولية، إضافة إلى المؤتمرات الخاصة التي تعقد في ظل المنظمات الدولية لمناقـــشة مواضيع معينة تهم الأسرة الدولية. ولمعرفة المزيد عن هذه الدبلوماسية سيتم تناول الموضـــوع على النحو التالي:

المطلب الأول: دبلوماسية المؤتمرات الدولية(*)

من أهم ميزات العصر الحديث كثرة المؤتمرات والاجتماعات التي تنعقد علـــى الـــصعيد العالمي، ولفهم ماهية دبلوماسية المؤتمرات الدولية ستتم دراستها على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف دبلوماسية المؤتمرات الدولية وأنواعها

يمكن تعريف دبلوماسية المؤتمرات الدولية بأنها: اللقاءات التي تعقد على مستوى حكومي وبشكل جماعي في ظل منظمة دولية أو بشكل جماعي فيما بين الدول لمناقشة قضايا أو مسائل معينة.

(*) روعيت ونظمت أعمال ونشاطات دبلوماسية المؤتمرات الدولية من خلال العديد مـــن الأنظمـــة الداخليـــة لمؤتمرات المنظمات الدولية منها على سبيل المثال: النظام الداخلي النموذجي لمؤتمرات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٣م.

ويمكن تقسم المؤتمرات الدولية من حيث طبيعة أعمالها إلى ما يلي:[١]

١. مؤتمرات سياسية: ويغلب على جدول أعمالها الموضوعات السياسية سواء عقدت في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية كمؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات أو اجتماعات وزراء الخارجية أو كانت مؤتمرات دولية خاصة لعلاج مشكلة سياسية معينة.

٢. مؤتمرات فنية: فهي تعالج موضوعات اقتصادية أو ثقافية أو تجارية أو إعلامية أو صناعية أو عمالية أو صحية أو بيئية أو سياحية...ألخ، وهي موضوعات تتأثر عادة بالجانب السياسي في العلاقات الدولية ولا يمكن إغفاله عند مناقشتها.

٣. المؤتمرات العلمية البحتة: فهي التي تعقد لبحث موضوع علمي على درجة عالية من التخصص.

الفرع الثاني: أصول عقد المؤتمرات الدولية

١. المبادرة من أجل عقد المؤتمر

إن عقد أي مؤتمر دولي يتطلب مبادرة من دولة أو مجموعة من الدول ذات اهتمام مشترك لمناقشة قضايا معينة أو بمبادرة من منظمة دولية.

٢. تحديد مكان عقد المؤتمر الدولي

في العادة يتم عقد المؤتمر الدولي في الدولة التي دعت إلى عقده، ولكن أحياناً يتم عقده في دولة أخرى من الدول المشتركة في المؤتمر.

٣. الاستعداد للمؤتمر ووضع جدول الأعمال

يجب على الدولة صاحبة الاقتراح بعقد المؤتمر أن تقوم بالإعداد والتحضير له كما تقوم بإرسال بعض الأسئلة إلى الدول الأخرى وذلك لتقريب وجهات النظر، وبعد ذلك توفق بين الآراء وتضع جدولاً للأعمال.

٤. وفود الدول إلى المؤتمرات الدولية

يمثل أشخاص المجتمع الدولي في المؤتمرات الدولية، بواسطة مندوبيهم الذين يجب أن تعتمد صفتهم التمثيلية وصلاحيتهم بواسطة تفويضات مطلقة من قبل السلطات المختصة في دولهم، وقواعد القانون الدبلوماسي المتعلقة بهذا الموضوع هي قواعد عرفية وتتطلب أن تصوّر التفويضات المطلقة الصلاحية بوثيقة رسمية موقعة من رئيس الدولة أو وزير الخارجية. وعملياً

---

(١) بركات، جمال (١٩٨٥)، **الدبلوماسية- ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، (ط١)، الرياض: دن، ص٢٣٧.

نجد أن وثيقة تفويضية كهذه ليست ضرورية إلا في حالة إنهاء المؤتمر لأعماله بتوقيع اتفاقية أو معاهدة دولية، أما في الحالات الأخرى فيكفي أن يكون فقط رئيس الوفد مزوداً بوثيقة اعتماد[١].

٥. مباشرة المؤتمر لأعماله

يباشر أولاً في المرحلة الافتتاحية للمؤتمر بتبادل وثائق التفويضات المطلقة لرؤساء الوفود، من خلال لجنة تثبيت التفويضات واختيار رئيس المؤتمر ونواب الرئيس.

أما بخصوص مشكلة الأسبقية وبالذات في المؤتمرات الدولية، فقد جرت العادة على أن يكون ترتيب الوفود وفقاً لمبدأ النظام الأبجدي بالنسبة لأسماء الدول المشاركة حسب اللغة الرسمية التي تتفق عليها الوفود المشاركة.

وأخيراً لابد لنا من توضيح مسألة هامة وهي أن المؤتمرات الدولية تتشابه بصورة شكلية إلى حد كبير إلا أن هناك اختلافاً في الأنظمة الداخلية وأن هناك مؤتمرات دولية تنهي أعمالها بتوصيات معينة، بالمقابل هناك مؤتمرات دولية انتهت بعقد اتفاقيات جماعية.

المطلب الثاني: دبلوماسية المنظمات الدولية[*]

كانت الدبلوماسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دبلوماسية ثنائية تعمل من أجل البحث عن الأعوان والحلفاء للتحضير للحرب والغزوات والاستعمار، فكانت قاصرة على ميدان واحد هو ميدان توازن القوى وقد ساعد على نشاط هذه الدبلوماسية ظهور القوميات والتحالف بين الدول التي ترتبط بقومية واحدة أو يرتبط ملوكها بأواصر القربى والمصاهرة أما في القرن العشرين فقد أصبح نشاط الدبلوماسية يعمل في جبهتين متعارضتين:

الجبهة الأولى: وهي جبهة الأحلاف العسكرية لحفظ توازن القوى.

الجبهة الثانية: وهي جبهة السلم أو ما عرف بجبهة التنظيم الدولي والقانون لحفظ السلام وهذه الجبهة هي التي تعمل فيها المنظمات الدولية[٢].

وما يهمنا هنا هو الجبهة الثانية وهي التي تهدف إلى القضاء على فوضوية العلاقات الدولية من خلال دبلوماسية المنظمات الدولية والتي تناقش مختلف القضايا السياسية التي تهم المجتمع الدولي.

---

(١) خلف، محمود (١٩٩٧)، **الدبلوماسية– النظرية والممارسة، (ط٢)**، عمان: دار زهران للنشر، ص٣١٨.

(*) روعيت ونظمت أعمال ونشاطات هذا النوع من الدبلوماسية من خلال العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية. ومنها على سبيل المثال اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٥م، الخاصة بتنظيم العلاقة بين الدول والمنظمات الدولية.

(٢) التابعي، محمد (١٩٧٦)، الدبلوماسية الجديدة. **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد (٣٢)، القاهرة، الجمعية المصرية للقانون الدولي، ص ص ٣٤– ٣٥.

ويمكن تعريف دبلوماسية المنظمات الدولية بأنها: تلك النشاطات والمناقشات والمداولات التي يمارسها ممثلو الدول الأعضاء في منظمة دولية إقليمية أو عالمية. إذ أن دبلوماسية المنظمات الدولية عموماً ذات طابع خاص، ويتمثل هذا الطابع الخاص في أن دبلوماسية المنظمات الدولية هي دبلوماسية مستقلة تعكس شخصيتها المستقلة، بمعنى أنها دبلوماسية فوق قومية: أي أنها لا تنطلق كما هو الشأن مع الدول من دبلوماسية تحددها مصالح الدولة القومية. كما أن آفاقها هي آفاق فوق قومية، بمعنى أن حدودها تختلف عن حدود دبلوماسية الدولة القومية، أنها حدود أوسع منها، زد على ذلك أن آفاقها فوق القومية تجعلها تسعى إلى إقامة سلام إقليمي عالمي متكامل.[(١)]

ويتضح أن دبلوماسية المنظمات الدولية أصبحت تمارس بشكل متزايد خاصة في العمل على حل الصراعات الناشئة بين الدول بعد أن تعقدت هذه الصراعات وتعمقت بدخول عوامل عرقية ودينية، وبعد أن بات من الصعب على دولة واحدة حتى وإن كانت قوة كبرى أن تحقق بمفردها حلولاً لمثل هذه الصراعات. فدبلوماسية المنظمات الدولية أصبحت أداة فاعلة في المجتمع الدولي تعمل على استقرار الأوضاع الدولية وتدعو إلى زيادة التعاون الدولي في مختلف المجالات. ولمعرفة المزيد عن دبلوماسية المنظمات الدولية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول : البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية

هي التسمية التي تطلق عادة على ممثليات الدول لدى المنظمات الدولية، ويوجد تشابه ما بينها وبين البعثات الدبلوماسية الدائمة، ولكن توجد أيضاً اختلافات أساسية تجعل من المستحيل تطبيق نفس الأحكام على كليهما

١. التشابه والاختلاف بين البعثة الدبلوماسية الدائمة (السفارة) والبعثة الدائمة لدى المنظمات الدولية[(٢)]

أ. تأسيس بعثة دائمة ليس مشروطاً بإتفاق مسبق بين الدولة المعتمدة والمنظمة الدولية في حالة إذا كانت هذه الدولة أحد أعضاء المنظمة، أما بخصوص الدول غير الأعضاء في المنظمة فيلزمها اتفاقية مسبقة إذا دعت الضرورة لذلك.

ب. كذلك تطرح مشكلة هامة وهي احتمال أن الدول التي ترغب بإقامة بعثة دائمة لها لدى المنظمة الدولية غير معترف بها من قبل دولة المقر أو لا تقيم علاقات دبلوماسية

(١) Hill, N (١٩٥٢), Ibid, P ١٣

(٢) خلف، محمود (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ص ٣٣٠- ٣٣٢.

معها، ومن الشائع حتى الآن بأن عملاً كهذا لا يسمح لدولة المقر معارضة قيام هذه البعثة لدى المنظمة، وأن وجودها على إقليمها لا يلزمها الاعتراف بالدولة الموفدة أو بحكومتها وأي حل آخر يعني مشكلات خطيرة لعرقلة مهام المنظمة الدولية.

ج. يعتمد رئيس البعثة "بكتاب اعتماد" مثله مثل رئيس البعثة الدبلوماسية الدائمة ويمنح هذا الاعتماد من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية أو من أي سلطة أخرى، ولا يوجه "كتاب الاعتماد" لرئيس دولة المقر بل للمنظمة نفسها، وكذلك يسمح بالاعتماد المتعدد وهي الأكثر شيوعاً بالممارسة الدولية.

د. هناك تشابه كبير بين مهام البعثة الدائمة لدى المنظمة الدولية ومهام البعثة الدبلوماسية الدائمة مع التأكيد على علاقتها فقط بالمنظمة المعتمدة لديها وليس مع دولة المقر. ويمكن للدول أن تجمع البعثتين في بعثة واحدة فتقوم نفس البعثة بتمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة المعتمد لديها ولدى المنظمة الدولية.

٢. مهام البعثة الدائمة لدى المنظمات الدولية

مهام البعثة الدائمة تتضمن:[١]

أ. تأكيد حضور الدولة الموفدة لدى المنظمة.

ب. المحافظة على الاتصال المتبادل بين الدولة الموفدة والمنظمة.

ج. التفاوض مع المنظمة وضمن نطاقها.

د. التحقق من نشاطات المنظمة ورفع التقارير عنها لحكومة الدولة الموفدة.

ه. تأكيد مشاركة الدولة الموفدة في نشاطات المنظمة.

و. حماية مصالح الدولة الموفدة فيما يتعلق بالمنظمة.

ز. تعزيز الإدراك لأهداف ومبادئ المنظمة بالتعاون معها والعمل ضمن نطاقها.

٣. البعثات الدائمة للمنظمات الدولية كوسيلة من وسائل الدبلوماسية الثنائية[٢]

على نسق، وعلى نمط البعثات الدبلوماسية العادية، تحتفظ البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية برزمة من الاتصالات الثنائية المختلفة، وقد تكون دوافع هذه الاتصالات، إما التنسيق بين دولتين حول نشاط من نشاطات المنظمة، وإما قد يكون غرض هذه الاتصالات أموراً ثنائية بحتة.

---

(١) اتفاقية فيينا الخاصة بتنظيم العلاقة بين الدول والمنظمات الدولية (١٩٧٥)، نص مادة (٦).

(٢) الجندي، غسان (١٩٩٨)، **الدبلوماسية متعددة الأطراف: قانون المنظمات الدولية**، (ط١)، عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني، ص ٢١.

الفرع الثاني: الوفود إلى المنظمات الدولية وتمييزها عن الموظفين الدوليين

يقصد بوفود الدول إلى المنظمات الدولية ومؤتمراتها تلك الوفود التي ترسلها الدول لتمثيلها في جلسات تلك الأجهزة وهذه المؤتمرات بصفة مؤقتة لحين انتهاء هذه الجلسات(١).

أما الموظفون الدوليون فمن الطبيعي أن المنظمة الدولية لا يمكنها أن تباشر اختصاصاتها المنوطة بها ووظائفها المعهودة لها إلا من خلال جهاز يضم مجموعة من العاملين يضطلعون بممارسة هذه الاختصاصات والوظائف ممن يطلق عليهم اصطلاح "الموظفون الدوليون"(٢) وينصرف تعبير الموظفين الدوليين لطائفة محددة من العاملين الدوليين، كذلك لأن اصطلاح العامل الدولي International Agent يشير إلى كل من يباشر وظيفة دولية سواء تم تكليفه بذلك من إحدى المنظمات الدولية أو من قبل دولتين أو أكثر بمقتضى اتفاق دولي فيما بينهم. ويرتكز هذا التعميم على معيار وظيفي بأن يكون الفرد مخولاً بممارسة وظيفة دولية أو نشاط يتعدى موضوعه المصالح الخاصة لإحدى الدول(٣).

وأخيراً يقوم على ممارسة هذين النمطين من الدبلوماسية (الثنائية والمتعددة)، العديد من الأشخاص في الدولة ابتداء من رئيس الدولة إلى نائبه، أو رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية، إضافة إلى العديد من الشخصيات المهمة والمراتب العليا في الدولة، وتختلف مهام وواجبات هؤلاء الأشخاص في مجال ممارسة مهام دبلوماسية من دولة إلى أخرى حسب نصوص الدستور والقوانين والأنظمة فيها.

كما يقوم هؤلاء الأشخاص بتمثيل دولهم من خلال البعثات الخاصة إلى الدول والمؤتمرات الدولية.

هذا وان دور الدبلوماسية المتعددة مكمل للدبلوماسية الثنائية. لما تتيحه من فرصة التقاء رؤساء الدول والتباحث مباشرة في مختلف القضايا التي تهم الأسرة الدولية، وبالتالي القدرة على تقريب وجهات النظر بينهم وفرصة اتخاذ قرارات جماعية بشأنها.

---

(١) عبد الرحمن، مصطفى سيد (١٩٨٤). **تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات السمة العالمية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص٤٧٥.

(٢) نداء، جمال طه (١٩٨٦)، **الموظف الدولي- دراسة مقارنة في القانون الدولي الإداري**، (ط١)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٧.

(٣) زناتي، عصام محمد (١٩٩٦)، **قواعد تعيين الموظفين الدوليين**، (ط١)، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ص ٥- ٦.

الفصل الثاني
الأجهزة الداخليَّة والخارجيَّة المعنيَّة بالدبلوماسيَّة الأردنيَّة الثنائيَّة والمتعدّدة

تمهيد

بتطور المجتمع الدولي وتشعب العلاقات فيما بين أشخاصه وتطورها، وبتطور وسائل المواصلات والاتصالات، لم يقتصر تمثيل الدولة دبلوماسياً على البعثات الدبلوماسية الدائمة(السفارات)، أو البعثات الخاصة، بل تعدّاها وأصبح من الممكن اشتراك أجهزة أخرى لتقوم بتنفيذ المهام الدبلوماسية، والأردن كبقية الدول فقد أعطت قوانينه وأنظمته الداخلية الحق لبعض الأجهزة منها ما يعمل داخل ألمملكه أو خارجها لتقوم بهذه المهام، أو لتشترك فيها.

وتتفاوت مهام هذه الأجهزة وتختلف آليات عمل كل منها، فمنها ما يتمتع بصلاحيات كبيرة في مجال الشؤون الخارجية والدبلوماسية، ومنها ما يقتصر على أداء وظائف معينة. ومنها ما هو دائم كالسفارات، ومنها ما هو مؤقت كالبعثات الخاصة.

وتعمل هذه الأجهزة على توطيد علاقات الأردن الدبلوماسية على الصعيد الثنائي (مع الدول منفردة) وعلى الصعيد المتعددة (من خلال المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية).

ولدراسة هذه الأجهزة وتوضيح دورها وصلاحيات كل منها سيتم تناول الموضوع في مبحثين هما:

المبحث الأول: الأجهزة الداخليَّة

المبحث الثاني: الأجهزة الخارجيَّة

المبحــث الأول

الأجــهزة الــداخــليّــَة

تسمى هذه الأجهزة في كثير من الأحيان بالأجهزة الرئيسية أو المركزية. وفي الحقيقة هي أجهزة صانعة للقرار السياسي الخارجي للدولة. إلا انه ومع تطور العلاقات الدوليـــة وتــشعبها بدأت هذه الأجهزة تمارس نشاطاً دبلوماسياً يستحق الوقوف عنده ودراسته. كما أطّر عمل هــذه الأجهزة من خلال القوانين والأنظمة في الدولة، ولمعرفة المزيد عن هذه الأجهزة سيتم تنـــاول الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: مؤسسة العرش

تشمل مؤسسة العرش الملك وولي العهد، إضافة إلى نائب الملك أو هيئة النيابة، ولمعرفة المزيد عن دور هذه المؤسسة في المجال الدبلوماسي سيتم تناول الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول: الملك

يمارس الملك دوراً قيادياً في توجيه الدبلوماسية الأردنية لخدمة المصالح الوطنية والقومية والإنسانية، ويعمل بفاعلية في المحيطين الإقليمي والدولي.

هذا وتعاقب على حكم الأردن خلال فترة هذه الدراسة الملك حسين بن طلال الذي تــسلم سلطاته الدستورية في٢ أيار١٩٥٣م، ثم الملك عبد الله الثاني بن الحسين في٧ شــباط ١٩٩٩م، بعد وفاة والده.

واستناداً إلى التشريعات والممارسات الوطنية، و القانون والعرف الدوليين، وممارســات رؤساء الدول المتزايدة بشكل كبير حاليــاً بخــصوص التنفيــذ الــسلمي للــسياسة الخارجيــة (الدبلوماسية)، فإن صلاحيات الملك في مجال قيادة الدبلوماسية وإدارتهــا وتنفيــذها بمفهومهــا الواسع تتمثل بما يلي:[١]

١. قياده الدبلوماسية وتوجيهها وتنفيذها، واتخاذ القرارات الفورية والمبادرات بالتنفيذ عند الضرورة، سواء في زياراته الخارجية، أو من خلال مؤتمرات القمــة، واجتماعــات المنظمات الدولية على مستوى رؤساء والدول.
٢. المصادقة على المعاهدات، والاتفاقيات الدولية وضمان تنفيذها.

---

(١) خلف، محمود (٢٠٠٢)، الصلاحيات والأدوار الدبلوماسية لأجهزة الدولة الأردنية في النظرية والممارسة. **مجلة النهضة**، العدد (١٣)، القاهرة، جامعة القاهرة، ص٨٠.

٣. القيام بزيارات رسمية للدول، والمنظمات الدولية بقصد توطيد العلاقات معها، أو المشاركة في حل قضايا عالقة، أو القيام بدور وساطة، وتوفيق بين أطراف عربية، أو دولية متنازعة، بصفته رأس الدولة أو رئيساً لإحدى القمم العربية أو الإسلامية.
٤. التفاوض مباشرة أو الاطلاع على المباحثات والمفاوضات الخارجية للأردن وتوجيه المفاوضين، والأمر بالتوقيع، أو الامتناع عنه، حسب ما تقضية طبيعة واقعة التفاوض.
٥. المصادقة على تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية، وتسميتهم ونقلهم واستدعائهم وتوقيع كتب اعتمادهم.
٦. المصادقة على تعيين المندوبين الدائمين للأردن لدى المنظمات الدولية، والوفود للمؤتمرات الدولية.
٧. الاطلاع على التقارير والبرقيات السرية من رؤساء البعثات الدبلوماسية، والمندوبين الدائمين لدى المنظمات الدولية ورؤساء الوفود لدى المؤتمرات الدولية الهامة، وإصدار أوامره وتوجيهاته بشأنها.
٨. التصديق على تحديد مركز القنصليات الأجنبية الفخرية في الأردن، وقبول تعيين قناصل الدول المسلكيين والفخريين في الأردن.
٩. استقبال رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية، واعتمادهم لدى المملكة.
١٠. الإنعام على رؤساء الدول والشخصيات الأجنبية ذات المناصب السامية بالأوسمة و الميداليات الأردنية، بمن فيهم السفراء الأجانب المعتمدون لدى الأردن. الأمر الذي يترك في نفوس هؤلاء طابعاً ودياً يجعلهم في موقف رد الجميل والعطف على المصالح الأردنية.

الفرع الثاني: ولي العهد

إذا اعتزم الملك مغادرة البلاد فيعين قبل مغادرته بإرادة ملكيه نائبا له، أو هيئة نيابة لممارسة صلاحياته مدة غيابه، وعلى النائب أو هيئة النيابة أن تراعي أية شروط قد تشتمل عليها تلك الإرادة[١]. وقبل تسلم نائب الملك مهام الملك أثناء غيابة أو مرضه عليه أن يقسم اليمين الدستوري أمام مجلس الوزراء في المحافظة على الدستور وأن يخلص للأمة. ويرى الباحث أن مهام نائب الملك أثناء غياب الملك خارج البلاد في مجال النشاط الدبلوماسي هي

(١) الدستور الأردني (١٩٥٢)، نص مادة (٢٨/ ط).

داخلية تقتصر على استقبال كبار الشخصيات الزائرة للمملكة أو الإلتقاء بممثلي الدول المعتمدين لدى البلاط الملكي، وله ممارسة ما هو أوسع من ذلك أذا نصت عليه الإرادة الملكية.

وفي حكم منصبه ولياً للعهد، أو نائباً للملك أثناء مغادرة الملك البلاد، يمارس ولي العهد بعضاً من صلاحيات الملك أثناء غيابه بالإضافة لما يعهد إليه من مسؤوليات من قبل الملك داخلياً وخارجياً، وخلال فتره هذه الدراسة تعاقب على ولاية العهد في الأردن كل من الأمير حسن بن طلال الذي استمرت مدة ولايته للعهد من نيسان١٩٦٥م، حتى ٢٤ كانون الثاني١٩٩٩م، إذ كان الأمير حسن اليد اليمنى للملك حسين وقد ناب عنه في كثير من المناسبات، والمحافل الوطنية و الدولية سعياً لخدمة قضايا الوطن والأمة ثم خلفه الأمير عبد الله (آنذاك) من ٢٤ كانون الثاني١٩٩٩م، حتى وفاة الملك حسين في ٧ شباط ١٩٩٩م، إذ تولى الملك عبد الله الثاني بن الحسين عرش المملكة الأردنية الهاشمية، وقام باختيار الأمير حمزة بن الحسين ولياً للعهد في نفس اليوم واستمرت ولايته حتى ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤م، حيث أعفى الملك عبد الله الثاني الأمير حمزة بن الحسين من ولاية العهد مؤكداً ومثمناً لجهوده وحرصه على خدمه الوطن والشعب(١).

المطلب الثاني: مجلس الوزراء

يتكون مجلس الوزراء في الأردن من رئيس الوزراء ويعين من قبل الملك وعدد من الوزراء حسب الحاجة ومقتضيات العمل يعينون بإرادة ملكية بتنسيب من رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء مكلف بإدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ولمعرفة المزيد عن دوره في مجال الدبلوماسية والشؤون الخارجية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: رئيس الوزراء

يعد رئيس الوزراء الشخص الثاني بعد الملك (هذا من ناحية إدارة الدولة). إلا أن الدستور الأردني لم يحدد صلاحيات رئيس الوزراء إلا أن شخصه بالغ الأهمية في النظام السياسي، وله دور كبير في إدارة شؤون المملكة الداخلية والخارجية، واستناداً إلى الممارسات الوطنية المستقرة يمارس رئيس الوزراء الأردني في مجال الدبلوماسية الأدوار التالية:(٢)

١. الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية وكيفية تنفيذها.

---

(١) رسالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى الأمير حمزة بن الحسين، بتاريخ ٢٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤م، عن الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني : **www.Kingabdullah.jo** .

(٢) خلف، محمود (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٨٢.

٢. التدخل كلما دعت الضرورة في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الشؤون الاقتصادية، والمالية، والعسكرية أو في بعض اختصاصات الوزراء الآخرين.
٣. متابعة تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات، والبروتوكولات الدولية، وغيرها مما التزمت به الحكومة.
٤. ألقاء البيان الوزاري أمام مجلس النواب، والمتضمن السياسة الخارجية لحكومته وأساليب تنفيذها، ومناقشته والدفاع عنه.
٥. استقبال ووداع رؤساء الحكومات الأجنبية. وكبار الزائرين للمملكة.
٦. المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية مع الملك، أو نيابة عنه.
٧. ترؤس اجتماعات اللجان المشتركة بين الأردن، وأي دولة أخرى تربطها بها اتفاقية تعاون.
٨. استقبال رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدين لدى الأردن ووداعهم عند المغادرة النهائية.
٩. القيام بزيارات عمل إلى مختلف الدول تعزيزا للتعاون في مختلف المجالات.

وبالممارسة فإن رئيس الوزراء يقوم في أحيان كثيرة بالتنفيذ الشخصي المباشر للدبلوماسية بتوجيه وتكليف من الملك أو من خلال مرافقته الرسمية له خارج المملكة.

الفرع الثاني: وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية النافذة التي يطل منها الأردن على العالم الخارجي. وقد تأسست وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٦ آب ١٩٣٩م، وكان دولة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى أول وزير للخارجية.

وتقوم وزارة الخارجية الأردنية بالمهام التالية:[١]

١. رسم السياسة الخارجية ومتابعة تنفيذها طبقاً للتوجهات المقررة بشأنها.
٢. تمثيل المملكة لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية.
٣. تنظيم ارتباط المملكة مع الدول والمنظمات الدولية، والإقليمية، ورعاية العلاقات السياسية، والاقتصادية، وغيرها معها ومتابعه تنفيذها.
٤. حماية الحقوق والمصالح المادية والأدبية للمملكة ورعاياها في الخارج.

(١) نظام التنظيم الإداري لوزارة الخارجية الأردنية (١٩٩٩)، نص ماده (٣).

٥. تنظيم علاقات البعثات الأجنبية المعتمدة لدى المملكة مع الجهات الرسمية، والأهلية الأردنية.

٦. دراسة وإعداد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، واتخاذ إجراءات إبرامها، وحفظها، ومتابعة تطبيقها بالتعاون والتنسيق مع الإطراف ذات العلاقة.

٧. إدارة المفاوضات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بما يتفق مع سياسة المملكة ومصالحها.

٨. المشاركة في تمثيل المملكة في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

إضافة إلى تقديم الخدمات القنصلية للمواطنين الأردنيين في الخارج. هذا ويقوم على إدارة شؤون الوزارة وزير الخارجية، ويساعده في أدائه لمهامه العديد من موظفي الوزارة وعلى رأسهم أمين عام الوزارة الذي يرتبط بالوزير ويكون مسؤولاً أمامه عن تنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليه.

إضافة إلى مديري الدوائر والمديريات في الوزارة عن طريق المكتب الخاص والذي يعدّ حلقة الوصل بين الوزير وكافة الدوائر المختلفة في الوزارة.

وحسب الممارسات الوطنية فإن وزير الخارجية الأردني يمارس صلاحيات ومهام تشبهه إلى حد كبير صلاحيات ومهام رئيس الوزراء والتي تم ذكرها سابقاً إلا أن الباحث يرى انه يضاف إلى تلك المهام ما يلي:

١. التنسيب لمجلس الوزراء بتعيين السفراء والمندوبين الدائمين للأردن لدى المنظمات الدولية، ورؤساء مكاتب التمثيل، ورعاية المصالح والموظفين الدبلوماسيين والقناصل المسلكيين والفخريين، وإخطار الدول المستقبلة بأمر تعيينهم أو استدعائهم.

٢. توقيع كتب اعتماد السفراء ورؤساء البعثات الآخرين، وكتب تفويض رؤساء الوفود والبراءات القنصلية قبل عرضها لتوقيع الملك.

٣. الإشراف على حركة التنقلات لموظفي وزارة الخارجية الإداريين والدبلوماسيين.

هذا ويمثل الجدول التالي الشخصيات الأردنية التي شغلت منصب وزير الخارجية خلال فتـرة هذه الدراسة:

الجدول ١. وزراء الخارجية الأردنية من عام ١٩٩٠م-٢٠٠٨م (*)

الوزير	الحكومة التي عمل فيها	تاريخ تولي المنصب
مروان القاسم	حكومة مضر بدران	١٩٨٩/١٢/٦م
طاهر المصري	حكومة مضر بدران	١٩٩١/١/١م
عبدالله النسور	حكومة طاهر المصري	١٩٩١/٦/١٩م
كامل أبو جابر	حكومة طاهر المصري	١٩٩١/١٠/٣م
كامل أبو جابر	حكومة الشريف زيد بن شاكر	١٩٩١/١١/٢١م
طلال سطعان الحسن	حكومة عبدالسلام المجالي	١٩٩٣/٥/٢٩م
عبد الكريم الكباريتي	حكومة الشريف زيد بن شاكر	١٩٩٥/١/٨م
خالد فلاح المدادحة (وزير دولة للشؤون الخارجية)	حكومة عبد الكريم الكباريتي (وزير الخارجية)	١٩٩٦/٢/٤م
فايز الطراونة	حكومة عبدالسلام المجالي	١٩٩٧/٣/١٩م
جواد العناني	حكومة عبدالسلام المجالي	١٩٩٨/٢/١٧م
عبد الإلة الخطيب	حكومة فايز الطراونة	١٩٩٨/٨/٢٠م
عبدالإلة الخطيب	حكومة عبدالرؤوف الروابدة	١٩٩٩/٣/٤م
عبدالإلة الخطيب	حكومة علي ابوالراغب	٢٠٠٠/٦/١٩م
مروان المعشر	حكومة علي أبو الراغب	٢٠٠٢/١/١٤م
مروان المعشر	حكومة فيصل الفايز	٢٠٠٣/١٠/٢٥م
هاني الملقي	حكومة فيصل الفايز	٢٠٠٤/١٠/٢٤م
فاروق القصراوي	حكومة عدنان بدران	٢٠٠٥/٤/٧م
عبدالإلة الخطيب	حكومة معروف البخيت	٢٠٠٥/١١/٢٧م
صلاح الدين البشير	حكومة نادر الذهبي	٢٠٠٧/١١/٢٥م، وأستمر حتى تعيين ناصر جودة في ٢٠٠٩/٢/٢٣م

(*) المصدر: الحضرمي، عمر (٢٠١٠)، وزارة الخارجية الأردنية في سطور. **مجلة الدبلوماسي الأردني**، العدد (١)، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني، ص ٣٠.

الفرع الثالث: الوزراء

عمد الأردن على أن يقوم الوزراء بمهام تمثيلية للأردن في الخارج، وهم هنا كأداة مساندة ومكملة للبعثات الدبلوماسية، ومع تطور العلاقات الأردنية مع دول العالم دعت المصلحة الوطنية مشاركة الوزراء في تنفيذ بعض المهام الدبلوماسية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقوم وزير الداخلية الأردني بالاشتراك في مؤتمر وزراء الداخلية العرب. كما يقوم وزيرا المالية ووزير التخطيط و التعاون الدولي ووزير الصناعة والتجارة بالاشتراك في المباحثات التي تجري لتطوير التجارة مع الدول الأخرى و إدارة الدين الخارجي للمملكة مما يتطلب منهم السفر وتمثيل الأردن في هذه المجالات.

الفرع الرابع: الشخصيات المهمة والمراتب العليا في الدولة

عمد الأردن على أن يسند تنفيذ المهام الدبلوماسية إلى شخصيات وطنية ومراتب عليا في المملكة، لها خبرة وباع طويل في المساهمة في عملية صنع القرار أو تنفيذه، ومن الشخصيات المهمة التي تشارك في تنفيذ المهام الدبلوماسية للأردن على سبيل المثال ما يلي:

١. رئيس الديوان الملكي.
٢. مستشارو الملك، والمبعوثون الخاصون له.
٣. إضافة إلى شخصيات وقيادات عسكرية وأمنية مثل: رئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير دائرة المخابرات العامة، ومدير الأمن العام.

فمن الناحية الفعلية وبالممارسة يقوم هؤلاء الأشخاص في كثير من الأحيان بمرافقة الملك في زياراته الرسمية إلى البلدان الأخرى. كما أن لهم أهمية كبيرة في تنفيذ مهام خارجية، نظراً لما يتمتعون به من مكانه داخل النظام السياسي الأردني ولخبراتهم في مجال عملهم، ولوجود قنوات اتصال بينهم وبين الأجهزة المقابلة في الدول الأخرى.

المطلب الثالث: السلطة التشريعية (مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب)

يمارس مجلس الأمة الأردني دوراً بارزا في المجال الخارجي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان من أبرز نشاطات المجلس خلال فترة هذه الدراسة إقرار معاهدة السلام المعقودة بين الأردن وإسرائيل في ٢٤ تشرين أول ١٩٩٤م، إضافة إلى اشتراكه في مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني والدولي.

ولمعرفة المزيد عن دور مجلس الأمة الأردني في مجال تنفيذ المهام الدبلوماسية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: الأجهزة البرلمانية ذات العلاقة بالدور الدبلوماسي

لا بد لنا من الإشارة إلى أن صلاحيات مجلس النواب (البرلمان) أوسع من صلاحيات مجلس الأعيان بكثير في مجال الدبلوماسية، وذلك نابع من الصلاحيات الدستورية الممنوحة له. فمجلس النواب له حق طرح الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء، وأن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة(١) والتي تشمل الشؤون الداخلية و الخارجية. ولمعرفة المزيد هذه الأجهزة سيتم بحثها على النحو التالي:

١. اللجان الخاصة بالشؤون الخارجية

أ. لجنة الشؤون العربية و الدولية في مجلس النواب

وأوكل لها المهام التالية:(٢)

- النظر في كل الأمور والاقتراحات التي لها صلة بالسياسة الخارجية والعلاقات العربية والإسلامية والدولية.
- دراسة المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجية.
- تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى والاتحادات البرلمانية.
- إعداد مشاريع البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

ب. لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان

وأوكل لها المهام التالية:(٣)

- النظر في المعاهدات والإتفاقيات الدولية ودراسة مشروعات القوانين المتعلقة بها.
- النظر في كل ماله صلة بالسياسة والشؤون الخارجية.

٢. جمعيات الصداقة البرلمانية

حرص مجلس الأمة الأردني على أنشاء جمعيات صداقة مع كثير من برلمانات الدول(*)، يتم من خلالها تبادل وجهات النظر حول كثير من القضايا الثنائية أو تلك التي تشكل تحديا للمجتمع الدولي.

---

(١) الدستور الأردني (١٩٥٢)، نص مادة (٥١).

(٢) النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني (١٩٩٦)، نص مادة (٣٨).

(٣) النظام الداخلي لمجلس الأعيان الأردني (١٩٩٨)، نص مادة (١١/ج).

(*) ومن الدول التي أقام الأردن معها جمعيات صداقة برلمانية الكويت، الجزائر، استرالية، أمريكا، إيران، ايطاليا، الباكستان، بريطانيا، لبنان، بوركينافاسو، تشيلي، روسيا، رومانيا، كوريا الجنوبية، الصين الشعبية، اندونيسيا، اليابان، وبولندا، بلغاريا، فرنسا، أنظر: المصالحة، محمد (٢٠٠٠)، **دراسات في الحياة البرلمانية الأردنية- تطبيقات في البرلمانية**، (ج٢)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص ص ١١٠- ١٢٥.

ونشأت جمعيات الصداقة البرلمانية الأردنية عام ١٩٩٣م، مع الدول الشقيقة و الصديقة وتتكون بناء على رغبة أعضاء البرلمان أو احد برلمانات الدول الصديقة، ولا يوجد أسس لتشكيل هذه الجمعيات ومدة الجمعية كامل مدة مجلس الأمة (أربع سنوات) وبعد تشكيل جمعية الصداقة البرلمانية يدعى أعضاء الجمعية للاجتماع ويجري انتخاب رئيس ومقرر لها[١].

الفرع الثاني: أدوات العمل الدبلوماسي للبرلمان الأردني

يمكن حصر الأدوات التي يستخدمها البرلمان الأردني في المجال الدبلوماسي بما يلي:

١. **الزيارات الثنائية واللقاءات الرسمية:** وتتم بين البرلمان الأردني وبرلمان دولة أخرى، أوبين البرلمان الأردني مع برلمانات مجموعة من الدول، فعلى سبيل المثال كان من أهم اللقاءات التي عقدت بالتنسيق مابين مجلس النواب الأردني والاتحاد البرلماني الدولي اللقاء الذي جمع رؤساء برلمانات الدول المجاورة للعراق في الفترة من ١٢-١٣ أيار ٢٠٠٤م[*] في عمان وكان الهدف الأساسي من هذا اللقاء بحث كافة الجهود من قبل الأسرة الدولية من أجل استعادة السيادة للشعب العراقي وإمكانية إحلال السلام.

وفيما يلي يمثل الجدولان التاليان أهم لقاءات رئيس مجلس النواب الأردني على صعيد الدبلوماسية البرلمانية مع الوفود الرسمية والبرلمانية:

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

(*) والدول المشاركة في هذا اللقاء هي: الأردن – البلد المضيف، البحرين، ومصر، وإيران، والكويت، والسعودية، وسوريا، وتركيا، إضافة إلى مندوب الأمم المتحدة، وممثل الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والأمين العام الاتحاد البرلماني الدولي، انظر: **مجلة رسالة مجلس الأمة**، (٢٠٠٤)، العدد (٥٢)، عمان، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني، ص٢٦ وما بعدها.

الجدول ٢. يمثل أهم اللقاءات الرسمية لرئيس مجلس النواب الأردني خلال عام ٢٠٠٨م(**)

التاريخ	الجهة التي تم اللقاء معها	مكان انعقاد اللقاء
١/١٤	السفير الأمريكي والدنمركي في عمان	عمان
١/١٥	السفير اليمني والروماني في عمان	–
٢/٥	السفير الفرنسي و سفيرة هولندا في عمان	–
٢/٧	رئيس منظمة الأمن والتعاون في دول الاتحاد الأوروبي	–
٢/١٠	السفير الهنغاري في عمان	–
٢/١١	سفيرا بلجيكا واستراليا في عمان	–
٢/١٢	سفيرا العراق والبوسنة والهرسك في عمان	–
٢/١٤	رئيس الوزراء الكويتي	–
٢/١٧	سفير جمهورية بيلاروس في عمان	–
٣/٢	سفيرا تركيا وأذربيجان	–
٣/٣	رئيس بعثة المفوضية الأوروبية	–
٣/٩	رئيس وزراء جمهورية التشيك	–
٤/٨	سفراء الفلبين والهند وسنغافورة	–
٤/١٠	مجلس إدارة مؤسسة (ياسر عرفات)	–
٥/٧	سفير بنغلادش	–
٥/١٢	السفير المغربي	–
٥/٢٨	السفير التركي	–
٦/٨	السفيران الأمريكي والبوسني	–
٦/١٧	أمين عام الجامعة العربية	–
٦/١٨	سفير جمهورية الهند	–
٦/٢٥	السفير الباكستاني	–
٧/٧	السفير اليوناني	–
٧/٢١	الوزير الأول المغربي	–
٧/٢٢	سفير جمهورية السودان	–
٧/٣١	سفير رومانيا	–
٨/١٤	سفيرا مصر وأوكرانيا	–
٨/٢٠	رئيس الوزراء اليمني	–
٨/٢٨	السفير الأمريكي	–
٩/٧	رئيس وزراء كوريا الجنوبية	سيؤول– كوريا الجنوبية
٩/١٦	سفير جمهورية الصين الشعبية	عمان

(**) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي: **مجلة رسالة مجلس الأمة،**(٢٠٠٨)، الأعداد التالية: العدد (٦٧) ص ص ٥٩– ٦٨ و (٦٨)، ص ص ٦١– ٧١ و (٦٩)، ص ص ٦٣– ٧١، عمان، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني.

الجدول ٣. يمثل أهم اللقاءات البرلمانية لرئيس مجلس النواب الأردني خلال عام ٢٠٠٨م(*)

التاريخ	الجهة التي تم اللقاء معها	مكان انعقاد اللقاء
١/٣	وفد من مجلس العموم البريطاني	عمان
١/٢٨	رئيس مجلس الشعب المصري (على هامش مؤتمر اتحاد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي)	القاهرة
١/٣٠	رئيس الوفد التونسي (على هامش مؤتمر اتحاد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي)	القاهرة
٢/١٨	رئيس لجنة الاخوة البرلمانية الكويتية – الأردنية و رئيس مجلس النواب العراقي	عمان
٢/٢٨	وفد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني	–
٣/١٦	وفد مساعدي مجلس الشيوخ الأمريكي	–
٣/٢٥	رئيس المجلس الوطني الناميبي	–
٤/٢	وفد من البرلمان الروماني	–
٤/٦	رئيس مجلس الشيوخ البوروندي	–
٤/٢١	رئيس البرلمان الاسترالي	–
٤/٢٨	وفد برلماني أوروبي	–
٤/٣٠	وفد من برلمان ليتوانيا	–
٥/٢١	لقاء عضو في البرلمان الكندي السيد تيد منزيس	–
٥/٢٩	وفد من مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي	–
٦/٢	رئيس لجنة الصداقة البرلمانية البولندية الأردنية	–
٧/٢٠	وفد من بلغاريا	–
٨/١٨	رئيسا مجلس الشيوخ والنواب الرومانيين	رومانيا
٨/٢٤	أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية الأردنية	–
٩/٤	رئيس الجمعية الوطنية البرلمانية في سيؤول	سيؤول

(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي: **مجلة رسالة مجلس الأمة** (٢٠٠٨)، الأعداد التالية: العدد (٦٧)، ص ص ٥٨– ٦٩ و (٦٨)، ص ص ٦٠– ٦٨ و (٦٩)، ص ص ٦٤– ٧٠. عمان، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني.

٢. **إرسال المذكرات:** عبارة عن رسائل يبعث بها رئيس المجلس إلى برلمانات وحكومات الدول الأخرى.

٣. **التصريحات الإعلامية:** يطلقها رئيس المجلس أو أعضاؤه حول بعض القضايا السياسية الإقليمية والدولية.

٤. **البيانات السياسية:** ويصدرها المجلس بخصوص قضايا معينة على الصعيد العربي أو الإقليمي أو الدولي، ومن هذه البيانات: البيان الذي أصدره مجلس النواب الأردني في ٢ نيسان ٢٠٠٨م، يستنكر فيه العدوان الإسرائيلي على غزة.

٥. **الزيارات البرلمانية الخاصة:** التي لا تحمل طابعاً رسمياً وقد كان لهذا النوع من الزيارات دور هام في توطيد العلاقات بين البرلمان الأردني وبرلمانات الدول الأخرى.

٦. **المشاركة في المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية:** وفي هذا المجال قام الأردن بالإنضمام إلى الإتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٦٤م، ثم أنضم إلى الإتحاد البرلماني العربي عام ١٩٧٤م، كما تولى عبد الهادي المجالي (رئيس مجلس النواب الأردني السابق)، رئاسة الإتحاد البرلماني العربي من ١ آذار ٢٠٠٦م- ١١ آذار ٢٠٠٨م[١]، كما استضاف الأردن المؤتمر (١٣٠) للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد من الفترة ٣٠ نيسان وحتى ٦ أيار ٢٠٠٠م، وشارك في المؤتمر البرلماني الدولي (١١٨) في الفترة من ١٣-١٨ نيسان ٢٠٠٨م[٢]، ويمثل الجدول التالي أهم مشاركات البرلمان الأردني في مؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي:

(١) عن الموقع الإلكتروني للإتحاد البرلماني العربي:٢٥ آذار ٢٠١٠ **www.arab-ipu.org**

(٢) **مجلة رسالة مجلس الأمة** (٢٠٠٨)، العدد (٦٨)، ص ١٢.

الجدول ٤. أهم مشاركات البرلمان الأردني في مؤتمرات الإتحاد البرلماني العربي من عام ١٩٩٠م- ٢٠٠٨م(*)

تاريخ انعقاد المؤتمر	مكان انعقادة	مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي	رئيس الوفد البرلماني الأردني
١٨-١٩/٤/١٩٩٠م	بغداد- العراق	الدورة(٢٠) الطارئة	عبد اللطيف عربيات
٢٥-٢٦/٢/١٩٩١م	الجزائر	الدورة (٢١) لمجلس الاتحاد	-
١٤-١٥/١/١٩٩٢م	طرابلس/ليبيا	الدورة (٢٢)الاستثنائية	-
٢٩/١٢/١٩٩٢م	عمان – الأردن	الدورة (٢٣)الطارئة	-
٣١/٧/١٩٩٣م	بيروت – لبنان	الدورة (٢٤) الاستثنائية	-
٣-٥/٤/١٩٩٥م	الرباط- المغرب	المؤتمر السادس للاتحاد	سعد هايل السرور
١٥-١٦/٥/١٩٩٦م	سوريا	الدورة (٢٧) للاتحاد	-
١١-١٤/٥/١٩٩٧م	القاهرة – مصر	مؤتمر الاتحاد السابع	-
١٤/١/١٩٩٨م	الأقصر – مصر	الدورة (٣٠) للاتحاد	-
٢٧/١٢/١٩٩٨م	عمان – الأردن	الدورة (٣٣) للاتحاد	برعاية الأمير حسن بن طلال
٢٧-٢٩/٦/ ١٩٩٩م	دمشق – سوريا	الدورة (٣٤) للاتحاد	عبدالهادي المجالي
٢١-٢٢/٢/٢٠٠٠م	الجزائر – الجزائر	المؤتمر التاسع للاتحاد	-
١١-١٢/٧/٢٠٠١م	صنعاء – اليمن	الدورة (٣٩) للاتحاد	مروان دودين
٧-١١/٢/٢٠٠٢م	الخرطوم – السودان	المؤتمر العاشر للاتحاد	خالد الحاج حسن
٢-٤/٦/٢٠٠٣م	بيروت – لبنان	الدورة (٤٣) للاتحاد	فايز الطراونة
٢٨-٢٩/٢/٢٠٠٤م	دمشق – سوريا	الدورة (٤٥) للاتحاد	-
١-٢/٢/٢٠٠٥م	بيروت – لبنان	دور البرلمانيات العربيات في الإصلاح التشريعي	ليلى شرف
٢٦-٢٨/٢/٢٠٠٦م	عمان – الأردن	الدورة (٤٧)	عبدالهادي المجالي
٢٦-٢٧/٢/٢٠٠٧م	العقبة – الأردن	الدورة (٤٩)	-
١١-١٣/٣/٢٠٠٨م	أربيل – العراق	المؤتمر الثالث عشر للاتحاد	-

(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي:
- **مجلة البرلمان العربي** (١٩٩٠) العدد (٣٩)، ص١٠ إلى (٢٠٠٢)، العدد (٨٣)، ص ٦٩، دمشق، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.
- **مجلة رسالة مجلس الأمة** (١٩٩٣) العدد (١)، ص٣٥، إلى (٢٠٠٨)، العدد (٦٧)، ص١٧، عمان، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني.

ولم يقتصر نشاط الدبلوماسية البرلمانية الأردنية لمجلس الأمة على الأدوات السابقة الذكر، بل تعدى ذلك إلى العديد من الأنشطة الدبلوماسية، ومن أهم هــذه الأنــشطة التواصــل الــدائم والمستمر مع وزارة الخارجية الأردنية التي ترفد مجلس الأمة بالتقارير السياسية التي ترد إلــى وزارة الخارجية الأردنية عن طريق سفارات الأردن في الخارج، والــدوائر المعنيــة بــشؤون السياسة الخارجية، وهذا من شأنه أن يضع مجلس الأمة في صورة التطورات وآخر المستجدات السياسية على الساحة العربية والدولية[١]

(١) المصالحة، محمد (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٠٥.

المبحث الثاني
الأجهزة الخارجيَّة

يقصد بالأجهزة الخارجية الأجهزة التي تمارس نشاطاً دبلوماسياً ثنائياً أو متعدداً خارج حدود الوطن، وتسمى احياناً بالأجهزة الثانوية أو الفرعية، وتعد هذه الأجهزة أجهزة تنفيذية فعلية للدبلوماسية على العكس من الأجهزة الداخلية والتي تختص بصناعة القرار السياسي للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومع أن هذه الأجهزة خارج الوطن إلا أنها ترتبط بجهاز داخلي ويعتبر مركز نشاطها والموجة لعملها ألا وهو وزارة الخارجية. ولمعرفة المزيد عن هذه الأجهزة سيتم تناول الموضوع على النحو التالي :

المطلب الأول: البعثات الدبلوماسية – الثنائية

تشمل البعثات الثنائية نوعين من البعثات وهما البعثات الدبلوماسية الدائمة (السفارات)، والبعثات القنصلية. هذا وسيتم البحث في موضوع البعثات القنصلية، إضافة إلى البعثات الدبلوماسية لما لها من أهمية في توطيد العلاقات الأردنية مع دول العالم، ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناوله على النحو التالي :

الفرع الأول: البعثات الدبلوماسية الدائمة (السفارات)

البعثة الدبلوماسية الدائمة هي أهم البعثات الدبلوماسية، وأعلاها مرتبة، وهي الجهاز الرئيسي الدائم لتمثيل الدول لدى بعضها البعض، هذا وقد انضم الأردن إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م، والمنظمة لعمل تلك البعثات في ٢٨ آب ١٩٧١م[١]

ونشير إلى أن هذه البعثات يحق لها ممارسة الاعتماد المتعدد والذي نصت عليه المادة (٥) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١م، وذلك بتمثيل الدولة في عدة دول شرط الموافقة المسبقة لهذه الدول على ذلك، ويمارس الأردن هذا النوع من التمثيل الدبلوماسي، فعلى سبيل المثال قام الأردن عام ٢٠٠٥م، بتعيين نبيل الشريف سفيراً في المغرب وسفيراً معتمداً وغير مقيم في موريتانيا[٢]. إضافة إلى أنه يحق لهذه البعثات ممارسة ما يسمى بالاعتماد المشترك والذي نصت علية المادة (٦) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١م، وذلك بأن تعتمد دولتان أو أكثر نفس البعثة الدبلوماسية لتمثيل هذه الدول في دولة أخرى. وقد مارس الأردن هذا النوع من الاعتماد في السابق، فقد كانت السفارات السورية تقوم بتمثيل المصالح

---

(١) ماضي، طارق (١٩٧٢)، **الاتفاقيات التي تنظم العلاقات والمزايا والحصانات الدبلوماسية**، (ط١)، عمان: وزارة الخارجية الأردنية، ص١١.
(٢) صحيفة الرأي، عمان، ع ١٢٦٢٢، ١٢ نيسان ٢٠٠٥م.

الأردنية عام ١٩٧٦م، في الدول التالية: (تونس، طرابلس، مقديشو، برلين، صوفيا، وارسو، براغ، بكين، هافانا، بينغ يانغ، بودابست، بينوس آيرس، أثينا، نيقوسيا، دار السلام، لاغوس، نواكشوط) كما كانت البعثات الدبلوماسية الأردنية تقوم برعاية المصالح السورية في المدن التالية: (بنما، مسقط، دبي، طوكيو، أوتاوا، برن)[١].

كما تطورت علاقات الأردن مع دول العالم خاصة بعد عام ١٩٩٠م، مما أدى إلى تطور ملحوظ في إعداد البعثات الدبلوماسية[*] إذ أصبحت (٤٦) سفارة مقيمة بالإضافة إلى مكتب التمثيل الأردني في غزة وإضافة إلى مكتب تمثيل في بيونس آيرس والأرجنتين. و(٧٥) سفارة غير مقيمة معتمدة للملكة في الخارج و(٢٩) سفيراً معتمداً بالتمثيل غير المقيم للمملكة. هذا وأن الأردن استقبل العديد من البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لديه فهناك (٦٥) سفارة عربية وأجنبية مقيمة في عمان و(٥٣) سفارة عربية وأجنبية غير مقيمة[٢].

ومن تلك الأرقام يتضح لنا أن الأردن يقيم علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول وهو عدد ذو معنى كبير لدولة صغيرة ذات إمكانيات محدودة.

ومن ذلك يتضح لنا قوة واتساع علاقات الأردن الدبلوماسية على الصعيد الثنائي، وهذا شيء إيجابي جداً يدعم القول بأن قوة الأردن بدبلوماسيته لعدم توافره على عناصر قوى أخرى. وكذلك تبين كثرة السفراء المعتمدين وغير المقيمين في دول تجاوز عددها المرة والنصف عدد الدول التي يرأس السفارات الأردنية بها سفراء مقيمون، وهذا وأن كان يدل من ناحية سلبية على عدم وجود إمكانيات مالية كافية وبنفس الوقت عدم وجود مصالح كبيرة للأردن في تلك الدول حالياً، إلا أن ايجابياته المستقبلية كبيرة وتدل على طموحات وتطلعات متخذ القرار لحاضر ومستقبل مزدهر للأردن.

---

(١) الشناق، عبد المجيد (١٩٩٦)، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ص٤٧٢.

(*) ومن الأسباب التي أدت إلى ازدياد عدد البعثات الدبلوماسية الأردنية بعد عام ١٩٩٠م، التحولات السياسية التي شهدها العالم، والمتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١م، إضافة إلى انهيار الاتحاد اليوغسلافي السابق عام١٩٩١م، وانقسام الاتحاد الفيدرالي التشيكوسلوفاكي بطريقة سلمية إلى دولتين هما سلوفاكيا والتشيك عام ١٩٩٢م، وبالتالي ازدياد عدد الدول المنظمة إلى المجتمع الدولي، مما دفع الأردن إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها ومن أمثلة هذه الدول : روسيا الاتحادية، أوكرانيا، لتوانيا، لاتفيا، جورجيا، أرمينيا، سلوفاكيا والتشيك.

(٢) عن الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الأردنية: ١٤ نيسان ٢٠٠٩ **www.mfa.gov.jo**

الفرع الثاني: البعثات القنصلية

١. البعثات القنصلية المسلكية.

إنضم الأردن إلى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية بكتابه إلى الوفد الدائم في نيويورك بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٧٣م[١].

ويعد الأردن من الدول التي تدمج العمل الدبلوماسي بالقنصلي في خدمة واحدة، إذ لا توجد للأردن في الخارج إلا قنصليتان فقط في جده (المملكة العربية السعودية) وفي دبي (الإمارات العربية المتحدة)

ومن الجدير بالذكر ان المهام القنصلية تباشر من خلال أقسام قنصلية في البعثات الدبلوماسية الدائمة وتقوم هذه الأقسام بمتابعة شؤون الأردنيين في الخارج خاصة فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية

٢. القنصليات الفخرية

نتيجة لحاجة الدولة إلى إقامة المزيد من العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع العالم الخارجي، ورغبة منها في توسيع رقعة العلاقات مع الدول، أخذت بممارسة هذا النوع من البعثات. هذا وبدأت القنصليات الفخرية في بداية الأربعينيات من القرن الماضي عندما عين الدكتور ثيودور زريقات قنصلا لدولة اليونان في الأردن ولم يكن يسمى في ذلك الوقت قنصلاً. وفي الخمسينات من القرن الماضي بدأت القنصليات الفخرية في الازدياد، وكان هناك أميل القبيسي وتوفيق أيوب، وأمين قعوار وغيرهم إذ عينوا قناصل لدول مختلفة كقناصل فخريين في الأردن[٢].

هذا ويوجد في الأردن (٤٩) قنصلية أجنبية فخرية. كما أن له (٥٦) قنصلية فخرية في الخارج[٣]. ونلاحظ من ذلك أن الأردن يعتمد وبشكل كبير على القناصل الفخريين، الذين يوفرون عليه كادراً بشرياً. إضافة إلى أن هذا النوع من البعثات لا يكلف خزينة الدولة شيئاً. ولأهمية تلك القنصليات قام الأردن بإصدار العديد من الأنظمة لتنظيم عملها كما أجرى تعديلات عليها ومنها نظام القناصل الفخريين المعتمدين في المملكة لعام ١٩٥٦م، ١٩٦٥م، و١٩٦٦م، و١٩٨٦م، و٢٠٠١م.

---

(١) علوان، محمد يوسف (١٩٧٦)، المعاهدات الدولية في النظام القانوني الأردني. **مجلة نقابة المحامين الأردنيين**، العدد (١و٢)عمان، نقابة المحامين، ص ٣٨٧.

(٢) الكسواني، محمد منصور (٢٠٠٢). **القناصل الفخريون في المملكة الأردنية الهاشمية ودورهم في تطوير العلاقات الثنائية مع باقي الدول**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٥٤.

(٣) عن الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأردنية، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الأجهزة المعنية بالدبلوماسية متعددة الإطراف

تشمل البعثات الأردنية الخارجية المعنية بالدبلوماسية متعددة الأطـراف البعثـات لـدى المنظمات الدولية، والبعثات الخاصة إلى المؤتمرات الدولية، هذا ولابد لنا من الإشارة إلـى أن البعثات الخاصة لها أيضاً دور كبير في الدبلوماسية الثنائية، ولمعرفة المزيد عـن دور هـذه البعثات سيتم تناول الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول: البعثات الدائمة للأردن لدى المنظمات الدولية

تعد المنظمات الدولية الوسيلة المثلى لتلاقي مندوبي الدول والتباحث في أمـور الـسياسة الدولية، والعمل على تنسيق الجهود للإرتقاء بالمجتمع الدولي، والسير به بمنأى عن التوتر وما يهدد السلم والأمن الدوليين. كما أن هذه المنظمات تخدم الدول وذلك بعرض قضاياها ووجهات نظرها تجاه الشؤون الدولية المختلفة. وبالنسبة للأردن فإنه يدمج الخدمات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية في خدمة واحدة هي البعثات الدبلوماسية (ما عدا البعثـة الدبلوماسية للأمم المتحد فهي بعثة مستقلة).

هذا ومارس الأردن منذ تأسيس الدولة دوراً نشطاً، وفعالاً على الصعيد الدولي، وقد بـدأ هذا الدور منذ استقلاله، إيماناً منه بضرورة التعاون والتنسيق في مختلف المجالات التـي تهـم المجتمع الدولي، وآمنت الدبلوماسية الأردنية بضرورة العمل الجماعي دون التحيـز لأي مـن الأحلاف الدولية والعمل على احترام الشرعية الدولية ممثلة بهيئة الأمم والسعي لتحقيق الـسلام والأمن الدوليين تحت مظلتها. لذلك انتهجت سياسة حركة عدم الانحياز حيـث مـارس الأردن دوراً بارزاً في هذه الحركة ويعد الأردن من مؤسسي الحركة فقد كان من بين الدول الـ ٢٩ التي شاركت بمؤتمر باندونغ في اندونيسيا الذي عقد بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٥٥م.[١]

ولقد أبدت الدول غير المنحازة في أسلوب معالجتها للشؤون الدولية اهتماماً متزايداً بدور الأمم المتحدة، ولا يرجع ذلك إلى رغبة هذه الدول في الحفاظ على استقلالها فقط وإنما إلى قلقها العميق إزاء الأوضاع السياسية في العالم.

ومن ذلك يتضح أن الأردن أيد التنظيم الدولي وعمل على ربط نجاح دبلوماسيته في مدى تطبيقه قواعد القانون الدولي.واستجابة لذلك انتسب إلى أهم المنظمات الدولية الحكومية. فعلـى سبيل المثال لا الحصر، انتسب الأردن إلى منظمة الأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول ١٩٥٥م، وكان من الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية التي تم التوقيع على ميثاقها فـي ٢٢ آذار

---

(١) السعدي، وليد وفرماوي، اعتماد (١٩٩٤)، **الأردن والمنظمات الدولية**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنيـة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ص٥٧.

١٩٤٥م، كما كان الأردن من الدول التي ساهمت في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي وقع على ميثاقها في جده عام ١٩٧٢م.

والأردن يعمل على ألا يعوق جهوده في الحفاظ على مصالحه أية أخطار، وقد اختار طريقة لهذا الهدف بالعمل على تقوية قواعد التعامل الدولي المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي وشرعية الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: البعثات الخاصة والمؤتمرات الدولية

تعد ظاهرة البعثات الخاصة وإقامة المؤتمرات الدولية وكثرتها من أهم خصائص المجتمع الدولي الحديث، والأردن كغيره من الدول، يرى أن البعثات الخاصة والمؤتمرات الدولية أدوات هامة للعمل الدبلوماسي لما لها من أهمية في خدمة المصالح العليا للدولة.

هذا ويقوم الأردن على الدوام بإيفاد البعثات الخاصة إلى الدول بهدف تعزيز العلاقات الثنائية معها، أو مناقشة قضايا ذات مصلحة مشتركة. كما يقوم بإيفاد تلك البعثات لتمثيله في اجتماعات المنظمات الدولية المنظم لها، أو لحضور مؤتمر دولي.

كما عمل الأردن على استضافة العديد من المؤتمرات الدولية مثل: مؤتمر دافوس الاقتصادي، والمنتدى الاقتصادي العالمي. واشتراكه في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى اشتراكه في عشرات المؤتمرات الدولية التي عقدت لمناقشة قضايا هامة على الساحة الدولية.

الفصـــل الثـــالـــث

الدبلومـــاســـيَّة الأردنـــيَّة حيال العـــراق وإســـرائـــيل

(نمـــوذج تطبيـــقي للدبلومـــاسيَّة الثنـــائيَّـــة)

تمهيد

نتناول في هذا الفصل الدبلوماسية الأردنية الثنائية وسنحاول دراستها من خلال نمـــوذج تطبيقي يشمل دولتين وهما: العراق وإسرائيل، ومايهمنا هنا هو دراســـة الـــسلوك الدبلوماســـي الأردني حيال تلك الدولتين، أي دراسة الأسباب التي تؤدي إلى توطيد العلاقات والأسباب التـــي تؤدي إلى توترها أو جمودها بعيداً عن دراسة موضوع عام وأشمل وهو السياسة الخارجية.

ويرى الباحث في اختيار هذا النموذج ما يلي:

إن العراق: دولة عربية مسلمة مجاورة للأردن ولها حضور على الساحة الدولية، كما مر هذا البلد بعلاقات ممتازة مع الأردن في المجالات كافة. فقد أقام الأردن الاتحاد العربي معه عام ١٩٥٨م، ومرَّ العراق خلال فترة هذه الدراسة بأزمات عده أهمها أزمة الخلـــيج عـــام ١٩٩٠م، مروراً بتقلبات الحال العراقي وصولاً إلى الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م.

أما إسرائيل: فإنها تقع جغرافياً تقريباً في وسط الوطن العربي، إضافة إلى أن الأردن يقع على أكبر خط مواجهة معها. وإتصفت العلاقات بين الأردن وإسرائيل قبل عام ١٩٩٤م، أي قبل توقيع معاهدة السلام بأنها علاقات عداء فقد خاض الأردن ضد إسرائيل حروباً ومعـــارك عـــدة أهمها حرب عام ١٩٤٨م، وحرب عام ١٩٦٧م، ومعركة الكرامة عام ١٩٦٨م، وحرب عـــام ١٩٧٣م.

إضافة إلى ذلك فإن العراق وإسرائيل دولتان لا تعترفـــان ببعـــضهما الـــبعض والأردن جغرافياً يتوسط هاتين الدولتين. فمن الشرق يقع العراق ومن الغرب تقع إسرائيل المحتلة لأرض فلسطين.

ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية حيال العـــراق وإســـرائيل ســـيتم تنـــاول هـــذا الموضوع من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: الدبلوماسيَّة الأردنيَّة حيال العراق

المبحث الثاني: الدبلوماسيَّة الأردنيَّة حيال إسرائيل

المبـــحث الأول
الدبلـــوماســـيَّة الأردنـــيَّة حـــيال العـــراق

يتناول هذا المبحث الدبلوماسية الأردنية حيال العراق من خلال مختلف المراحل التي مر بها الأخير، منذ عام ١٩٩٠م، والوقوف عند الأزمات التي عانى منها ثم دبلوماسية الأردن خلال هذه الأزمات وبعدها. ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناوله على النحو التالي:

المطلب الأول: الدبلوماسية الأردنية حيال العراق من ١٩٩٠م – مـــا قبـــل حـــرب ٢٠٠٣م

شكلت هذه الفترة تحدياً كبيراً أمام الدبلوماسية الأردنية حيال العراق، فقد شهدت تقلبـــات عدة في الأوضاع الإقليمية والدولية، إضافة إلى تقلبات الحال العراقي كان لها أثر كبيـــر علـــى توجهات الدول الدبلوماسية ومنها الأردن. ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية حيال العراق خلال هذه الفترة سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: الدبلوماسية الأردنية خلال أزمة الخليج ١٩٩٠م – ١٩٩١م

وقعت هذه الأزمة بين بلدين عربيين هما العراق والكويت، ويمكن القول أن أزمة الخليج الثانية كانت تنطوي في ثناياها على عدة أسباب ثنائية بين العراق والكويت من بينها، الخـــلاف الحدودي بين الطرفين، ومطالبة العراق بمنفذ مائي ليتمكن من تصدير ثرواته النفطية باستقلالية بعيداً عن الضغوط السياسية، وذلك من خلال جزيرتي وربة وبوبيان[١] إضافة إلى قضية الديون بينهما.

بدأت الأزمة وبشكل واضح في مؤتمر القمة العربية في بغداد في ٣٠ أيار ١٩٩٠م، حين وجه العراق أصابع الاتهام للكويت ولدولة الإمارات العربية بتآمرهما على العراق بالإصـــرار على انتهاج سياسة زيادة الإنتاج من النفط وإغراق السوق العالمية بإنتاج ما يزيد عن حصتهما المقررتين في منظمة الأوبيك[*] والسعي لتخفيض أسعار النفط للإضرار بالمصالح العراقية[٢].

---

(١) النهار، غازي صالح (١٩٩٢)، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخلـــيج (آب ١٩٩٠– آذار ١٩٩١) دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في عملية صناعة القرار**، (ط ٢)، عمان: دن، ص ١٨.

(*) منظمة الأوبيك: Organization of the Petroleum exporting countries (O.P.E.C)، هي منظمة البلدان المصدرة للنفط ومقرها العاصمة النمساوية فيينا، وقد ولدت هذه المنظمة في الاجتماع التأسيسي الذي عقد في بغداد في أيلول ١٩٦٠م.

(٢) هلال، رضا (١٩٩١)، **الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة**، (ط١)، القاهرة: ســـينا للنـــشر، ص ص٦٩-٧٠.

ومع تطور الأحداث تمكّن وزير الخارجية السعودي من التحضير المبدئي لاجتماع قمة مصغر في جدة، وأرسل دعوتين رسميتين إلى حكومتي العراق والكويت والملاحظ أن أولى الإشارات المؤكدة على قيام الأزمة انبعثت من جدة، إذ أن فشل اللقاء الذي عقد في ٣١ تموز ١٩٩٠م، بين الوفدين العراقي والكويتي كان بمثابة الفرصة الأخيرة من جانب العراق لاستنفاذه الأوراق الدبلوماسية كافة من جهته، وهي نفسها التي شكلت له الملامح الرئيسية لأخطر قرار اتخذه في تاريخه المعاصر وهو قرار اجتياح الكويت، لإنجاز ما أطلقت عليه بغداد "عملية النداء"[١] إذ قام العراق في صباح يوم ٢ آب ١٩٩٠م، بإحتلال الكويت احتلالاً كاملاً، والإعلان عن قيام حكومة ثورية مؤقتة.

وعمل الأردن على عدم تدويل الأزمة رغبة منه في إبقائها وحلها داخل البيت العربي فقد ضاعف جهوده الدبلوماسية في جميع مراحل الأزمة لاحتوائها، فقبل احتلال العراق للكويت أعتمد الملك حسين على الدبلوماسية المباشرة، والاتصال الشخصي عبر اللقاءات الثنائية في محاولة لمنع تدهور العلاقات بين البلدين والوصول إلى حلول ودية، وقد حصل على تأكيدات من الرئيس العراقي صدام حسين بأن العراق لن يلجأ للقوة في نزاعه مع الكويت، وذلك أثناء زيارة الملك للعراق في ٢٩ تموز ١٩٩٠م.

وزار الملك الكويت في اليوم التالي لحث المسؤولين من كلا الطرفين على بذل المزيد من المرونة على أن تتم تسوية النزاع برمته بالطرق السلمية.

وبعد احتلال العراق للكويت. لم يعترف الأردن بالتغيرات السياسية والإدارية التي أحدثها العراق بالكويت بعد ٢ آب ١٩٩٠م، وقرر عدم الاعتراف بالحكومة الكويتية المؤقتة وبقي على اعترافه مستمراً بحكومة الكويت، ومن هذا يتضح أن الأردن يتمسك بمبادئ الشرعية الدولية. كما لم يدن العراق صراحة، كل ذلك برره الأردن على أنه خطوة إيجابية في سبيل تفعيل مفهوم الحيادية التامة من جهة، وليكون طرفاً وسيطاً بين أطراف الأزمة لحلها ودياً من جهة أخرى[٢]، وللمسوغات نفسها عارض الأردن قرار الإدانة الصادر عن الجامعة العربية في ٣ آب ١٩٩٠م، وقد اجتمعت عدة أسباب جعلت الأردن يرفض الموافقة على إصدار قرار الإدانة تتمثل بما يلي:[٣]

---

(١) عصاصة، سامي (١٩٩٤)، **هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**، (ط١)، بيروت: مكتبة بيسان، ص١٥٤.

(٢) قطيشات، ياسر (٢٠٠٢)، **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م/١٩٩١م- دراسة مقارنة**، (ط١)، الأردن: دار الكندي، ص٨٧.

(٣) القرعان، صالح احمد (١٩٩٥)، **الموقف الأردني من أزمة الخليج**، (ط١)، عمان: دن، ص ص٦٦-٦٧.

١. اقتناع الأردن ومنذ بداية الأزمة بأن عليه دوراً يجب أن يؤديه وهو حل الأزمة سلمياً ضمن الإطار العربي واتخاذ مثل هذا القرار سيؤثر سلباً على إمكانية معالجة الأزمة.
٢. كان الأردن حذراً من اتخاذ موقف حاد بتبنيه القرار ليتسنى له إمكانية المساهمة في حل المشكلة، ذلك أن إضافة اسم الأردن للإدانة سيغلق الباب لتوجه العراق لحل الأزمة.
٣. إفساح المجال أمام القادة العرب لبذل مساعيهم لدى الطرفين المعنيين ذلك أن قرار الإدانة سيكون مقدمة لتدويل الأزمة وفتح الطريق أمام التدخل الأجنبي.

كما امتنع الأردن عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة الذي انعقد في القاهرة في ٩-١٠ آب ١٩٩٠م(١)، وجاءت القرارات لتكرر الإدانة للعراق.

كما قام الملك حسين، لتفادي مخاطر الأزمة بالعديد من الزيارات واللقاءات. ففي ١٣ آب ١٩٩٠م، ذهب إلى بغداد وتوجه بعدها إلى الولايات المتحدة بهدف إيجاد صيغة عربية دولية لإنهاء النزاع في الخليج ووقف التصعيد ليكون هناك مجال للحل السلمي، وحمل معه مبادرته أثناء زيارته لواشنطن في ١٥ آب ١٩٩٠م، وتضمنت ما يلي:(٢)

١. انسحاب القوات العراقية من الكويت، وتحل محلها قوات عربية تخلو من أية قوات مصرية.
٢. انسحاب جميع القوات الأجنبية والأساطيل والطائرات من المنطقة، انسحاباً متزامناً مع الانسحاب العراقي من الكويت.
٣. يسمح للعراق في وقت لاحق باستئجار جزيرتي وربة وبوبيان.
٤. ضمان عدم سحب الكويت لأي نفط من طرفي حقل شمال الرميله الداخل في الحدود الشمالية للكويت.
٥. الحصول على تعويضات عالية عن الخسائر التي تكبدها العراق.

إلا أن الأزمة أخذت بعد ذلك تتجه نحو تبني الخيار العسكري، وكان العامل الأهم في إجهاض دور الوساطة الأردني هو الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تقبل هذا الدور. وتوالت الأحداث حتى توجت بحرب الخليج الثانية، والمعروفة بحرب التحالف الدولي والتي بدأت في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٠م، واستطاعت قوات التحالف الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩١)، **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠- آذار ١٩٩١**، وثيقة رقم ٣، ص ٤٥.
(٢) سالم، علاء (١٩٩٠)، السلوك العراقي وعمليات التصعيد. **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٢)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص٢٧.

الأمريكية إجبار العراق على الخروج من الكويت في ٢٦ شباط ١٩٩١م، وتم فرض حصار دولي عليه.

والحقيقة أن هناك ثلاثة عوامل، جعلت الأردن يؤدي دوراً نشطاً في جميع مراحل الأزمة وهي:[١]

١. موقعه الجغرافي.
٢. علاقات الأردن الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الوثيقة مع العراق والكويت والخليج، ثم إحساس الأردن العميق بإنتمائه إلى الأسرة العربية بالإضافة إلى وحدة الهوية الثقافية ووحدة المصير.
٣. إنشاء مجلس التعاون العربي الذي جمع الأردن ومصر والعراق واليمن، والذي ترأسَّه الملك حسين سنة ١٩٩٠م، وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس، وعليه فقد كان من الطبيعي إذن، أن يمارس الأردن دوراً قيادياً، في محاولته لتلافي الصراع بين بلدان تربطه بها علاقات مشتركة وثيقة، ويجنب شعوب المنطقة ويلات حرب رأى أنها باتت وشيكة الوقوع (آنذاك).

الفرع الثاني: الدبلوماسية الأردنية بعد أزمة الخليج (فترة الحصار)

١. اهتمام الأردن برفع الحصار عن العراق

هناك العديد من الأسباب دفعت الأردن للاهتمام بالعراق وأهمها:[٢]

أ. الاهتمام بمعاناة الشعب العراقي تحت وطأة الحصار.
ب. الاهتمام بالوضع الداخلي العراقي وانعكاسه على الأردن.
ج. العلاقة الإستراتيجية الأردنية– العراقية الوثيقة التي تربط الأردن بالعراق.
د. مخاوف أردنية من أن تؤدي التطورات التي شهدتها القضية العراقية إلى مخاطر ليس على الأمن الأردني فحسب بل على أمن المنطقة برمتها فأي أزمة تنشأ مع العراق لا يتم حلها بسرعة ستنعكس سلباً على الوضع الأمني في الأردن.
ه. التأييد الواسع للعراق في الأوساط الشعبية.
و. ضرورة الحفاظ على سلامه العراق ووحدة أراضيه.

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٢.
(٢) التل، نبيل "محمد زكي" (٢٠٠٣). **العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية ١٩٩٠– ٢٠٠٠**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن، ص١٣٢.

ز. طموح الأردن بأن يرى العراق دولة حرة تسودها الديمقراطية ويتمتع أبناؤها بالتعددية السياسية.

ح. رغبة أردنية في عودة العراق إلى الساحة الدولية لأداء دوره في الإقليم المحتاج لقوته لخلق التوازنات المطلوبة لاستقراره وعدم تعرضه لهزات متتالية تطيح ببنيته التحتية وتعيد رسم خطوطه الجغرافية وبما يفرخ مزيداً من الدويلات التابعة غير القادرة على الصمود أمام أيه عاصفة.

٢. العلاقات الدبلوماسية الأردنية العراقية وسنوات الحصار

لقد بلور الأردن وجهة نظره نحو المسألة العراقية والتي تلخصت بأن سياسة الحصار الإقتصادي أثبتت عدم جدواها وفعاليتها، وأنها تنتج مجابهة أمريكية مع الشعب وليس مع الحكومات وطالب بأن تتحرك الإدارة الأمريكية لرفع الحصار عن العراق.

وبعد توقيع الفلسطينيين لإتفاق أوسلو مع إسرائيل عام ١٩٩٣م، وقع الأردن على جدول الأعمال مع الإسرائيليين، واستمر في مفاوضاته إلى أن وقع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، هذا وعارض العراق الاتفاقية، ورغم ذلك فإن القيادة الأردنية بقيت على اتصال مع القيادة العراقية.

وبتاريخ ١٠ آب ١٩٩٥م، حضر إلى الأردن حسين كامل المجيد صهر الرئيس العراقي صدام حسين، والوزير المسؤول عن التصنيع العسكري في النظام العراقي (السابق) ونتيجة قيام الأردن بتقديم التسهيلات الإعلامية والشخصية له، توترت العلاقات بين البلدين. وبقيت كذلك حتى عاد إلى العراق، في ٢٥ شباط ١٩٩٦م، وأثر عودته إلى العراق قامت القيادة العراقية بقتله، وهو ما جعل القيادة الأردنية الرسمية تنتقد القيادة العراقية.

كما اجتمع الملك حسين مع المعارضة العراقية في لندن في تشرين ثاني ١٩٩٥م، وفي تحرك أخر في نفس ذات الاتجاه قامت الخارجية الأردنية بإبلاغ السفارة العراقية بضرورة تخفيض عدد أعضاء السفارة العراقية في عمان وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل حيث كان يوجد في السفارة الأردنية في بغداد (١٣) عضواً وبناءً على ذلك خفضت الخارجية العراقية في ٢٥ تشرين ثاني ١٩٩٥م، عدد أعضاء بعثتها الدبلوماسية في عمان إلى (١٨) عضواً بعدما كانت (٢٤)عضواً[١] وكانت هذه المرحلة تسير في طريق فتح العلاقات تجاه دول الخليج.

(١) حسان، هيثم حسن (٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق١٩٩٠-١٩٩٨**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ١٨٠.

تواترت الأحداث مع العراق حيث قام الأردن بطرد دبلوماسي عراقي من أراضيه في ٢٥ آذار ١٩٩٦م، إذ اتهم الملحق الإعلامي في السفارة العراقية في عمان حسين فرج بممارسة أنشطة تتعارض مع وصفه الدبلوماسي مما دعا العراق إلى طرد دبلوماسي أردني كرد مماثل وقد شمل الطرد أيضا فيما بعد اثنين من الدبلوماسيين العراقيين[١]. وبدأ عام ١٩٩٧م، ببعض التوتر في العلاقات بين البلدين بسبب تأجيل التوقيع على التجديد لاتفاقية البرتوكول التجاري بين البلدين وصعوبة التفاهم على أسعار محددة للنفط العراقي المورد للأردن. ورغم التوتر فقد زار نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز عمان واجتمع مع رئيس الوزراء الأردني عبد الكريم الكباريتي، وكانت تلك الزيارة نقطة تحول، واتفق الأردن والعراق على خطة للتحرك على الساحة الدولية بهدف إلغاء الحصار المفروض على العراق وان يؤدي الأردن دوراً اكبر في هذا التحرك الدولي نظراً لعلاقاته الدولية الواسعة وخاصة مع الولايات المتحدة والدول الغربية[٢]. وأعقب ذلك التطور في العلاقات بين البلدين، أن أخذت المعارضة العراقية المتواجدة على الأراضي الأردنية بالمغادرة والتي احتضنها الأردن بعد توتر العلاقات مع العراق نهاية عام ١٩٩٥م.

وفي ١٠ كانون أول ١٩٩٧م، قام العراق بإعدام أربعة طلاب أردنيين، بتهمة تهريب قطع غيار للسيارات مما جعل الحكومة الأردنية تقوم بطرد سبعة دبلوماسيين عراقيين من الأردن، واستدعاء القائم بالأعمال الأردني في العراق، وعلى أثرها تم تقليص البعثة الدبلوماسية الأردنية[٣].

وبعد ذلك اخذ الأردن بالتهدئة بعيداً عن التصعيد واستمرت مساعيه لرفع الحصار عن العراق وعند وفاة الملك حسين في ٧ شباط ١٩٩٩م، أوفد العراق إلى عمان وفداً رفيع المستوى للمشاركة في تشييع الملك الراحل. وفي هذه المرحلة تميزت العلاقات بين البلدين بالاستقرار.

ومع تولي علي أبو الراغب رئاسة الحكومة الأردنية في تموز ٢٠٠٠م، بدأت العلاقات الأردنية العراقية في التحسن النسبي. حيث قام نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان بزيارة رسميه للأردن في ١٦ تموز ٢٠٠٠م، التقى خلالها الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء وتناولت المباحثات القضايا التالية:[٤]

أ. سبل دفع العلاقات الثنائية بين البلدين لاسيما في المجال الاقتصادي.

---

(١) صحيفة الدستور، عمان، ع ١٠٥٤١، ٢٥ كانون أول ١٩٩٦م.
(٢) حسان، هيثم حسن (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ص ١٩٠- ١٩١.
(٣) صحيفة الدستور، عمان، ع ١٠٩٠١، ٢٥ كانون أول ١٩٩٧م.
(٤) زرير، محمد مصطفى (٢٠٠١)، الجهود الأردنية لتحقيق المصالحة العراقية الكويتية من التفعيل الى التجميد. **مجلة شؤون خليجية**، العدد (٢٦)، لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص ٧٧.

ب. سبل تخفيف أعباء الحصار المفروض على العراق.

ج. إزالة حظر الطيران بين عمان وبغداد وعدم اعتراض أي طائره مدنيه مقلعة من بغداد أو متوجهة إليها.

وأعقب ذلك زيارة قام بها رئيس الوزراء علي أبو الراغب لبغداد في تشرين ثاني من العام نفسه. وذلك في أول زيارة لمسؤول عربي على هذا المستوى للعاصمة العراقية منذ حرب الخليج الثانية. ومثلت هذه الزيارة خطوة هامة على طريق عودة الدفء للعلاقات الأردنية العراقية. أسفرت عن اتفاق الجانبين على رفع سقف البروتوكول التجاري الموقع بين البلدين من٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠م، إلى ٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠١م، وكذا اتفاق الطرفين على اعتماد ميناء العقبة الأردني كنقطة عبور ترانزيت للبضائع المتجهة إلى العراق بجانب ميناء أم قصر العراقي. مما سبق يتضح أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، الأردني والعراقي، قد فرضت وضعاً سياسياً واقتصادياً خاصاً، وذلك على الرغم من العديد من المعوقات والخلافات السياسية القائمة بين النظامين السياسيين داخل كل منهما، والتي تدور معظمها حول ثلاث قضايا رئيسية هي:[١]

أ. مطالبة العراق الحكومة الأردنية الخروج عن نظام العقوبات المفروضة علية استنادا للمادة (٥٠) من ميثاق الأمم المتحدة. التي تمنح الدول المجاورة لدول محاصرة اقتصاديا الحق بعدم الالتزام بالحصار في حال تضرر اقتصادها الوطني، وذلك في تجاهل عراقي واضح لخصوصية الكيان الأردني وتركيبته السكانية وطبيعة علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية القائمة مع الولايات المتحدة، والتي تفرض عليه سلوكاً سياسياً محددا.

ب. الموقف الأمريكي المتحفظ على اتساع نطاق العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن. لاسيما وأن واشنطن تصنف تلك العلاقات باعتبارها خرقا للحصار المفروض على العراق. وهو الموقف الذي يمثل قيداً على رغبة الحكومة الأردنية في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع بغداد.

ج. التعاون الاقتصادي القائم بين إسرائيل والأردن وفقا لاتفاقية السلام الموقعة بينهما عام ١٩٩٤م، حيث يعتبر هذا التعاون السبب الرئيسي في رفض الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع الأردن، نظراً لتزايد المخاوف العراقية من إمكانية أن

---

(١) المرجع نفسه، ص٧٨.

تفتح تلك الاتفاقية الباب أمام دخول المنتجات الإسرائيلية إلى أسواق العراق من خلال الشركات الأردنية المتعاملة مع إسرائيل.

وفي ١ تشرين ثاني ٢٠٠٠م، قام وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف بزيارة إلى الأردن وأجري مباحثات مع المسؤولين الأردنيين. كما قام ذات الوزير بزيارة أخرى في ٢٢ شباط ٢٠٠١م[1].

وفي هذه المرحلة تميزت الدبلوماسية الأردنية حيال العراق بالتعاون والعمل على الارتقاء بالوضع العراقي إلى الأفضل، وإبراز الشأن العراقي على الساحة الدولية والعمل على رفع الحصار المفروض عليه.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأردنية حيال العراق من ٢٠٠٣م – ٢٠٠٨م

شهدت هذه الفترة الحرب الأمريكية على العراق وما نتج عنها من آثار منها ما هو سياسي تمثل في انهيار النظام العراقي السابق (حزب البعث وقيادته)، وتولي جماعة جديدة مقاليد الحكم في العراق وأغلبهم من رجال المعارضة (سابقاً)، إضافة إلى وضع دستور جديد للبلاد، ومنها ما هو اجتماعي تمثل في ازدياد عدد البطالة ومن أسبابها حل الجيش العراقي، وانتشار الفقر وما صاحبه من مشكلات اجتماعية كالانحراف والسرقة، وانتشار الأمراض والأوبئة وقلة الرعاية الصحية، وإثارة النعرات الطائفية بين أبناء الشعب العراقي، وانتقال عدد كبير منهم إلى الخارج بحثا عن الأمان هم وعائلاتهم، إضافة إلى نتائج أمنية تمثلت في أن ساد البلد حالة من الفوضى خصوصا بعد انهيار النظام مباشرة، وتردي الوضع الأمني وكثرة اختراق القوانين والأنظمة وتفشي ظاهرة الفساد وكثرة الاغتيالات التي طالت رجال دولة وعلماء ومثقفين... الخ. ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية حيال العراق خلال هذه الفترة سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: الدبلوماسية الأردنية خلال الحرب عام ٢٠٠٣م

بدأت الحرب فعلياً في يوم ٢١ آذار ٢٠٠٣م، وانتهت في ٩ نيسان ٢٠٠٣م، باحتلال العاصمة العراقية بغداد وانهيار النظام السياسي فيها.

هذا وشجع الأردن على حل المسألة العراقية بالطرق السلمية وعن طريق الشرعية الدولية (الأمم المتحدة)، لإدراك القيادة الأردنية أن هذه الحرب سيكون لها آثار سلبية على المنطقة بأسرها.

---

(١) **مجلة الدبلوماسي الأردني** (٢٠٠١)، من أخبار وزارة الخارجية. عدد خاص: مؤتمر القمة العربي في عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني، ص ص ١٣-١٤.

وكان للقيادة الأردنية تحرك عربي من خلال اتصالات واجتماعات بالقادة العرب وعلى رأس ذلك التحرك مؤتمر شرم الشيخ في كانون الثاني ٢٠٠٣م، وكان هدف التحرك الأردني على الدوام إعطاء العراقيين فرصة لتجنب الحرب. فحاول الأردن التوصل إلى حل سلمي للعلاقات العراقية الأمريكية، إلا إن الأمر كان قد حسم من قبل الولايات المتحدة لخيار التدخل العسكري لتغيير الوضع الكائن في العراق. و بعد انهيار النظام العراقي كان الأردن من أوائل الدول العربية التي حسمت موقفها من الحكومة العراقية المؤقتة. وأيدت الإجراءات الأمريكية في العراق[١] هذا وقد تبنى الملك عبد الله الثاني أسلوباً حذراً في التعامل مع مصادر التهديد الرئيسية من داخل المنطقة وخارجها. وركز على مواجهه التهديدات الناجمة عن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والعراق– وليس على معاداة الولايات المتحدة في حربها على العراق أو في حربها العالمية على الإرهاب[٢]. هذا ويرى الباحث أن ركائز النشاط الدبلوماسي الأردني خلال الحرب كانت تنطلق مما يلي:

١. الحياد أثناء الحرب: حيث لم ينحاز الأردن إلى إي من أطراف النزاع ولم يشارك في أي عمليات عسكرية لصالح أي طرف.
٢. المصلحة الوطنية: فقد أبدى الأردن قلقه مما تعرض له الاقتصاد الأردني، فالعراق هو الشريك الأساسي للأردن، كما أن الأردن كان يعتمد على الواردات النفطية من العراق التي كان يقدمها بأسعار تفضيلية. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتعويض الأردن عن خسائره المتوقعة. وبالفعل فإن الأردن بدأ الحصول على النفط من الكويت والسعودية بأسعار مشابهة للأسعار التي كان يحصل عليها من العراق. هذا وبعد سقوط النظام العراقي السابق وحكم الرئيس صدام حسين كان الأردن من أوائل الدول التي دعت إلى أن يتولى الشعب العراقي أدارة أموره بنفسه[٣].

الفرع الثاني: الدبلوماسية الأردنية بعد انهيار النظام العراقي

بعد انهيار النظام العراقي السابق وتردي الأوضاع الأمنية فيه، تم سحب السفير الأردني من بغداد ثم غادر عمان في ٢٨ نيسان٢٠٠٣م، عدد من أعضاء البعثة الدبلوماسية الأردنية لاستئناف العمل هناك ورعاية شؤون الجالية الأردنية في العراق وتسييرها واستيعاب تداعيات

---

(١) هياجنه، عدنان محمد (٢٠٠٦)، **العلاقات الخليجية الأردنية الواقع والمستقبل ١٩٨٠-٢٠٠٤**، (ط١)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ص ص ٣١-٣٢.

(٢) شكارة، احمد (٢٠٠٥)، **حرب الولايات المتحدة على العراق وانعكاساتها ألاستراتجيه والإقليمية**، الإمارات العربية المتحدة: محاضرة ٩٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ص١٨.

(٣) عبدان، محمد (٢٠٠٣)، الحرب الأمريكية على العراق – تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (٢٣)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص١٠٦.

الحرب عليها. أما الملحقية العسكرية الأردنية في العراق فقد بدأت عملها للإشــراف والتنــسيق بشأن المستشفى الميداني الأردني الذي أنشئ في نيسان٢٠٠٣م، في بغداد لتلبية احتياجات بعض حالات من المرضى والجرحى العراقيين، ونقلها إلى عمان. بينما تولت السفارة الأردنية ببغداد تسهيل مهمة المساعدات الطبية والإنسانية التي تقدم للعراق من الأردن أومــن خــلال الــدول الأخرى[١]

وبعد أن انتهت الحرب الأمريكية على العراق. تطلعت الدبلوماسية الأردنية إلى المستقبل وأدركت انه لابد أن تتفهم الوضع القائم. لذا رحب الأردن بقيام مجلس الحكم الانتقــالي فــي العراق في ١٣ تموز٢٠٠٣م، الذي تكون من رؤساء الكتل والأحزاب السياسية العراقية. وبدأ نشاط دبلوماسي لمساعدته والوقوف إلى جانبه.

وفي ٧ آب ٢٠٠٣م، تعرضت السفارة الأردنية في بغداد لتفجير ونــدد الأردن بالحــادث ودان مجلس الحكم الانتقالي للعراق الاعتداء.

ويرى الباحث أن الدبلوماسية الأردنية حيال العراق بعد حرب ٢٠٠٣م، قد ارتكزت على ما يلي:

١. إدراك القيادة الأردنية لطبيعة التحول السياسي الذي حصل في العراق.
٢. التوجه المنسجم مع القيادة العراقية الجديدة. إذ عمل الأردن على أحداث تقارب مــع الحكومة العراقية، وبدأ الأردن بتقديم العون لتلك الحكومة وتمثل ذلك علــى ســبيل المثال– بقيام الحكومة الأردنية بتدريب آلاف المجندين العراقيين في الأردن، إضافة إلى تقديم الأردن مستشفى ميداني كما عمل على تعزيز حماية الحدود.
٣. ضرورة النهوض بالعملية السياسية في العراق.

إلا أن تعيين احمد الجلبي[*] رئيسا لمجلس الحكم الانتقالي العراقي في نيسان ٢٠٠٤م، قد أثار غضب الأردن، إلا أن القطيعة التي تمت بين واشنطن والجلبي بعد أن اتهمتــه الولايــات

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ع ٨٩١٨، ٢٩ نيسان ٢٠٠٣م، مقابله مع السفير الأردني لدى العراق في عمان فخري أبو طالب، عن الموقع الالكتروني: **www.aawsat.com**

(*) احمد الجلبي: كان يترأس بنك البتراء الأردني في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وأدانتــه الحكومــة الأردنية بالإختلاس، وأصدرت السلطات القضائية أحكاماً بحقه، وحاول الإساءة إلــى الأردن مــن خــلال تصريحاته، ولعب دوراً في إثارة الاستياء والحقد تجاه الأردن في الأوساط السياسية والشعبية في العراق.

المتحدة رسميا بتضليل المخابرات الأمريكية حول المعلومات التي قدمها كأدلة على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، أثارت ارتياح الأردن(١).

وعملت قيادة البلدين على تبادل الزيارات، فبعد اختيار الحكومة المؤقتة في ١ حزيران٢٠٠٤م، والتي رأسها إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني، في حين كان رئيس الجمهورية غازي عجيل الياور، قام رئيس الحكومة إياد علاوي باختيار الأردن كأول بلد عربي يقوم بزيارته، وبالفعل زار الأردن في ١٩ تموز٢٠٠٤م، وخلال تلك الزيارة وقع الجانبان العراقي والأردني على برتوكول للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وقد نص البرتوكول على عده نقاط منها:(٢)

١. إنشاء لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين تعمل على وضع السياسات والتصورات العامة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وإقرار أوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي.
٢. إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية تناط بها مهام التنسيق المشترك واقتراح آليات العمل المناسبة لتعزيز التعاون الثنائي ورفع توصيات إلى اللجنة العليا المشتركة.
٣. تحديد مجموعة القطاعات والمجالات التي تتصدر قائمة الأولويات بين البلدين.
٤. تطوير مناخ التعاون الأمني بأشكاله كافة، بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.

وقد كان لهذا البرتوكول أصداء في وسط السياسيين في كلا البلدين لما قد يؤديه من دور في تعزيز العلاقات بين البلدين.

وكان الأردن حريصاً على أن تسير العلاقات الثنائية بينه وبين العراق بشيء من التقارب والعمل على أبعاد أي حالة تأزم بين البلدين، إلا إن الفهم الخاطئ لمقولة الهلال الشيعي التي طرحها الملك عبد الله الثاني، للواشنطن بوست (صحيفة أمريكية) أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر كانون أول ٢٠٠٤م، التي عبر فيها عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال يخضع للنفوذ الشيعي يمتد

---

(١) قطيشات، ياسر نايف (٢٠٠٩)، **العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي : من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢م– ٢٠٠٤م**، (ط١)، عمان : دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ص ٤١٢.

(٢) الطالب، مظفر نذير (٢٠٠٤)، العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة. **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد (١٧)، بغداد: ص١٥٥.

إلى لبنان ويخل بالتوازن القائم مع السنة، ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة مـا يـدعو للتفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة. فقد نظرت بعض الأطـراف الـسياسية العراقيـة باستياء بالغ إلى تصريحات الملك عبد الله الثاني وعدتها تدخلاً في الشؤون الداخلية العراقيـة، وأدت إلى توتر العلاقات الثنائية. ويرى الباحث إن الهلال الشيعي الذي ذكـره الملـك عبـدالله الثاني والذي قصد به (إيران والعراق وسوريا وانتهاء بحزب الله في لبنان) هو تحالف رباعي ذو أهداف إستراتيجية مما يربك استقرار المنطقة ويشكل خطراً على الأردن وعلى دول أخرى كدول الخليج العربي. وإن أفضل وسيلة لمواجهته هو العمل على كبح جماح التدخل الإيراني من خلال جعل العراق بلداً قوياً ومستقراً يستطيع أن يواجه بمفرده كل التـدخلات الخارجيـة. وإن يعطى أبناء العراق فرصة حكم أنفسهم دون تدخل من قبل أي دولة أخرى.

وخلال اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الذي أحتضنه الأردن فـي ٦ كـانون ثـاني ٢٠٠٥م، بهدف تشكيل دعم عربي وإقليمي لمساندة الحكومة العراقية المؤقتة لإجراء وإنجـاح انتخابات الشعب العراقي، دعم الأردن كل التوجهات العراقية في هذا المجال، وبعد ذلك نجح في إثبات موقفه القومي من العراق حينما احتضن كذلك عملية تصويت العراقيين المقيمـين علـى أرضة للإنتخابات العراقية خلال ثلاثة أيام متتالية من ٢٨-٣٠ كانون ثاني ٢٠٠٥م[١]،

كما توترت العلاقات الدبلوماسية الأردنية العراقية بعد التفجير الذي قام به مواطن أردني يدعى رائد منصور البنا في مدينة الحلة العراقية في ٢٨ شباط ٢٠٠٥م، الأمر الذي أثار موجة سخط عارمة داخل الأوساط الرسمية والشعبية العراقية. هذا وأدانت الحكومة الأردنية انفجـار الحلة.

وبعد ذلك شارك وزير الخارجية الأردني فاروق القصراوي في مـؤتمر دول الجـوار العراقي الذي عقد في اسطنبول في ١٨و١٩ نيسان ٢٠٠٥م، وتمثل الموقف الأردني من العراق بالمحافظة على وحدته وطنا وشعبا[٢]. وتم تبادل للزيارات بين الطرفين، ففي ٧ أيـار ٢٠٠٥م، قام الرئيس العراقي جلال طالباني بزيارة العاصمة الأردنية عمان مصطحبا معه وفـدا رفيـع المستوى ضم في صفوفه السفير العراقي لدى الأردن عطا عبد الوهاب تمهيداً لعودته إلى مركز عمله بعد أن كان العراق قد استدعاه على خلفية انفجار الحلة، وكان الأردن هو الأخر من جانبه

---

(١) قطيشات، ياسر نايف (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ص ٤١٥- ٤١٦.
(٢) صحيفة الرأي، عمان، ع ١٢٦٢٢، ١٢ نيسان ٢٠٠٥م.

قد استدعى القائم بأعماله في بغداد، غير أن زيارة طالباني وعودة السفير العراقي أنهت الأزمة بين البلدين[١].

وتأكيدا على تطور العلاقات الأردنية العراقية قام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران في ١١ أيلول ٢٠٠٥م، بزيارة إلى العراق وكان من نتائجها الاتفاق على مشاريع بعيدة المدى كمشروع خط السكك الحديدية بين بغداد وميناء العقبة وبحث إنشاء طريق أخر للمواصلات باتجاه الأراضي الأردنية، ورداً على تلك الزيارة قام إبراهيم الجعفري رئيس الحكومة المؤقتة في ٢٧ تشرين أول ٢٠٠٥م، بزيارة رسمية إلى الأردن والتقى الجعفري بالملك عبد الله الثاني الذي أكد له أن سيادة العراق ووحدة اراضة هي مصلحة أردنية مجدداً وقوف الأردن إلى جانب العراق في سعيه نحو بناء مستقبله.

وفي ١٥ كانون أول ٢٠٠٥م، جرت انتخابات تشريعية ثانية في العراق، وجرت الانتخابات لاختيار حكومة دائمة في البلاد، وتم تشكيل حكومة برئاسة نوري المالكي، ورحب الأردن بالعملية السياسية وتعاون مع هذه الحكومة.

وقام المالكي بزيارة الأردن في ٢٧ تموز ٢٠٠٦م، وهي أول زيارة له منذ تسلمه رئاسة الحكومة العراقية، وخلال تلك الزيارة التقى المالكي بالملك عبدالله الثاني الذي أكد له استعداد الأردن لمساعدة العراق في الخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيها[٢]

ورداً على زيارة المالكي قام رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت بزيارة إلى بغداد في ١٦ أب ٢٠٠٦م، وخلال الزيارة تم الإعلان عن فتح السفارة الأردنية في بغداد كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية إلا أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الوضع الأمني المتدهور في العراق والذي يتعذر من خلاله تصدير النفط بواسطة الشاحنات إلى الأردن.

وعلى اثر تصاعد حدة العنف الطائفي في العراق الناتج عن التناحر السياسي بين الكتل السياسية الذي انعكس بالتالي على الشارع، قامت القيادة الأردنية بحملة دبلوماسية واسعه النطاق تهدف الى تخفيف حدة العنف وتقريب وجهات النظر بين تلك الكتل، حيث التقى الملك عبدالله الثاني في عمان بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠٦م، بعدد من رؤساء الكتل والأحزاب السياسية والدينية في العراق ومن أبرزهم الشيخ حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في

---

(١) ذنون، فواز موفق (٢٠٠٧)، العراق والأردن – دراسة في العلاقات السياسية بين البلدين ٢٠٠٣-٢٠٠٦، **وقائع المؤتمر العلمي السنوي، ٢٠-٢١ كانون الأول ٢٠٠٦م**، جمهورية العراق، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ص٣١٧.

(٢) صحيفة الرأي، عمان، ع ١٣٠٨٩، ٢٨ تموز ٢٠٠٦م.

العراق، كما التقى وبشكل منفرد بكل من إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني وعبد العزيز الحكيم رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد. وخلال الاجتماعين أكد الملك عبدالله الثاني حرص الأردن على مستقبل العراق مؤكداً على ضرورة استقراره الذي لا يتحقق إلا من خلال وحدة أبناء الشعب العراقي بكافة اطيافة وقومياته. كما أكد الملك عبدالله الثاني خلال المباحثات التي أجراها مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الديوان الملكي دعم الأردن وتأييده للعملية السياسية في العراق، وأن الأردن مستمراً في بذل الجهود على مختلف الصعد العربية والدولية لتدارك ما يجري في العراق ونزع فتيل الاقتتال[١].

هذا وقام الملك عبدالله الثاني بزيارة إلى بغداد في ١١ آب ٢٠٠٨م، وكانت هذه الزيارة الأولى لزعيم عربي إلى العاصمة العراقية بغداد منذ نهاية الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م، وانهيار النظام العراقي السابق. وفي هذه الزيارة أجرى الملك محادثات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تناولت مستقبل مشروعات الأعمار في العراق، وسبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. وتم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للأردن في بغداد، إذ أن الأردن قرر في السابق تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي اثر الهجوم على السفارة الأردنية في آب ٢٠٠٣م.

وأخيراً وعلى الرغم من تقلب الأوضاع في العلاقات الدبلوماسية مع العراق إلا أن الأردن لم يغلق باباً لعودة العلاقات طبيعية بمنأى عن التوتر، وان العامل الاقتصادي دافع قوي للإبقاء على حالة من الود في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما كان الأردن الدولة الأبرز من بين الدول العربية التي تحركت واتخذت خطوات عملية في مسألة رفع الحصار وظل دائماً يمثل الرئة والمتنفس للعراق.

---

(١) صحيفة العرب اليوم، عمان، ع ٣٤٥٧، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦م.

المبـــحث الثـــانـــي

الدبلومـــاســـيَّة الأردنـــيَّة حـــيال إسرائيل

من المعروف أن الأردن وإسرائيل لم يقيما علاقات دبلوماسية قبل عام ١٩٩٤م، إذ كانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين معدومة تماماً، وقد كانت العلاقات في السابق علاقة عداء، فقد دخل الأردن في حروب عدة ضد إسرائيل، إلا أن الأردن دخل في مفاوضات سلام معها توجت بتوقيع معاهدة السلام عام ١٩٩٤م.

ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناوله على النحو التالي:

المطلب الأول: الدبلوماسية الأردنية حيال إسرائيل في ظل عملية السلام

رحب الأردن بجميع التوجهات السلمية من اجل حل الصراع العربي الإسرائيلي، وأكـد على الدوام على السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة، وقبل الدعوة فـي المـشاركة فـي مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية حيال إسرائيل في ظل عملية السلام سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: إستراتجية الدبلوماسية الأردنية للسلام ومؤتمر مدريد

أعتمدت إستراتيجية الأردن للسلام على قراري مجلس الأمـن رقـم ٢٤٢ المـؤرخ ٢٢ تشرين الثاني١٩٦٧م، والقرار ٣٣٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣م[*]، والبحث عـن سـلام شامل وعادل، والعمل على ترابط القضية الفلسطينية بالأردن. لذلك أعد الأردن العـدة سياسـياً ودبلوماسياً للتعامل مع المرحلة الجديدة، وبنى إستراتجية جديدة تقوم على الإعتبارات التالية:[١]

١. إن خيار السلام هو خيار إستراتيجي، وأن الظروف الدولية السائدة تدفع بإتجاه تحقيق هذا السلام.
٢. إن من حق الأردن أن يركز على حماية مصالحه الوطنية.

(*) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢: أبرز ما طالب به القرار سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وللإطلاع على النص الكامل للقرار: أنظر: مسلم، سامي (١٩٧٣)، **قرارات الأمم المتحدة حـول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢**، (ط١)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص١٢٢.
أما قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في ٢٢ تشرين أول ١٩٧٣م، فقد أكد على القرار ٢٤٢، ودعا جميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي إلى وقف الأعمال العسكرية، وللإطلاع على النص الكامل للقرار أنظر: الطراونة، فايز والمصالحة، محمد (٢٠٠٥)، **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية- من واشنطن إلى وادي عربة**، (ط٥)، عمان: مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، ص٢٢٧.

(١) المرجع نفسه، ص٧٤.

٣. إن الأردن كان منذ البدء تواقاً إلى إحلال السلام العادل، وتفادي الحروب واعتماد الدبلوماسية والعمل السياسي وعدم استخدام القوة العسكرية كخيار لتسوية النزاعات.

٤. إن العرب قد تبنوا علناً أو ضمناً إستراتيجية التفاوض والدبلوماسية ومن خلال دعم القوى الدولية والمجتمع الدولي كأسلوب لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

وجهت في ١٨ تشرين أول ١٩٩١م، الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي (سابقاً) دعوات إلى العرب وإسرائيل لحضور مؤتمر السلام وبعد أن تقرر أن تستضيف العاصمة الإسبانية مؤتمر السلام الدولي الأول وبدأ البحث في تشكيل الوفود العربية المشاركة. نشأ إشكال لافت وهو:

كيف يمكن دعوة الفلسطينيين إلى مؤتمر دولي تشترك فيه دول ذات سيادة وهم ليسوا دوله؟

وكيف يمكن دعوتهم للمشاركة كمراقبين في حين أنهم هم أصحاب القضية المطروحة على طاولة المفاوضات؟

وجاء الحل من الملك حسين، وجيمس بيكر(وزير الخارجية الأمريكي)، واقتراح الملك معادلة ثالثة وعلى حساب السيادة الأردنية، فاقترح إن يكون الوفد الأردني مشكلاً مناصفة بين الأردنيين والفلسطينيين. وكان الملك يصر على منح الفلسطينيين الفرصة اللازمة لوضع قضيتهم على طاولة مؤتمر دولي مخصص لهذه الغاية. ثم نشأ تعقيد آخر هو أن إسرائيل تعنتت، فوضعت شرطين جديدين هما:

١. ألا يضم الجزء الفلسطيني من الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك أي شخصية فلسطينية من داخل منظمة التحرير.

٢. ألا يضم الوفد المشترك مقدسياً أو عضواً من سكان القدس.

وأمام هذا التعنت الإسرائيلي، قام الملك حسين مرة أخرى بتطويق الشروط الإسرائيلية بأن لجأ إلى تعيين عضوين آخرين على حساب الجانب الأردني وجعلهما ضمن الجزء الأردني في الوفد، وهما أنور الخطيب (وكان محافظ القدس)، والدكتور وليد الخالدي (وهو مقدسي اباً عن جد) ولم تتمكن إسرائيل من رفضهما باعتبار إنهما ضمن الوفد الأردني أي أردنيين، يحملان جنسية دولة حرة مستقلة هي الأردن الممثلة في المؤتمر الدولي[١].

---

(١) المجالي، عبد السلام (٢٠٠٤)، **رحلة العمر – من بيت الشعر الى سدة الحكم**، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ص٢٠٦- ٢٠٧.

وبالفعل افتتح مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد يـوم الأربعـاء الموافـق ٣٠ تشرين أول ١٩٩١م، وقد شارك في المؤتمر كل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل كأطرف نزاع وتفاوض، إضافة إلى مصر والاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربـي (ماعـدا ليبيا) ودول مجلس التعاون الخليجي كأطراف معنية بعملية السلام في الشرق الأوسـط وعقـد المؤتمر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) [(١)].

وشاركت الدول المعنية (دول الطوق لإسرائيل)، بوفود مستقلة ما عـدا الوفـد الأردنـي الفلسطيني الذي تشكل نتيجة لرفض إسرائيل المفاوضات مباشرة مع الطرف الفلـسطيني. وقـد حطم المؤتمر اثنين من أقوى المخرجات في الشرق الأوسط وهما:[(٢)]

١. رفض الدول العربية التفاوض مع إسرائيل وجهاً لوجه.
٢. رفض إسرائيل القبول بهوية فلسطينية مميزة.

هذا وقبل موافقة الأردن على تشكيل الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك أجرى مشاوراته مع الأطراف العربية المعنية، وكان يترأس الوفد الأردني الفلسطيني المشترك وزير الخارجيـة الأردني (الدكتور كامل أبو جابر)، غير أن الفريق الأردني في الوفد الذي رأسه (الدكتور عبـد السلام المجالي) هو الذي يبحث في البعد الأردني، بينما يقوم الفريق الفلسطيني في الوفد الـذي يرأسه فلسطيني (الدكتور حيدر عبد الشافي) ببحث البعد الفلسطيني[(٣)].

الفرع الثاني: المسار الدبلوماسي التفاوضي الأردني – الإسرائيلي

بدأت أولى جولات المفاوضات الثنائية يوم ١٣ تشرين الثاني١٩٩١م، وتم فيها بحـث النزاعات بين إسرائيل ودول الطوق، ثم بدأت الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية يوم الثلاثاء ١٠ كانون أول١٩٩١م، في واشنطن، وذلك بعد أن تغيب الوفد الإسرائيلي عن الموعد الـسابق المقرر لتلك المحادثات يوم ٤ كانون أول١٩٩١م، واقترحت إسرائيل بعد ذلك يـوم ٩ كـانون أول١٩٩١م، لاستئناف المحادثات إلا أن الوفود العربية رفضت ذلك الموعد بسبب أن يـوم ٩ كانون أول١٩٩١م، يصادف الذكرى الرابعة للإنتفاضة الفلسطينية، وانتهت تلك الجولـة يـوم ١٨كانون أول١٩٩١م، وقد أصر الوفد الفلسطيني فيها على أن يعامل كبقية الوفود المفاوضـه

---

(١) الحمد، جواد (١٩٩٦)، **عملية السلام في الشرق الأوسط و تطبيقها على المسارين الأردني الفلـسطيني**، (ط١)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ٢٢.

(٢) النوايسه، سهم عناد (٢٠٠١). **القرارات الإستراتجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٩**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن : ص١٥٢.

(٣) القرعان، صالح احمد (٢٠٠٧)، **معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية: دراسة تحليلية ورؤى مـستقبلية**، (ط١)، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ص٣٨.

على أساس الهوية الفلسطينية المستقلة أي لتكون المفاوضات فلسطينية- إسرائيلية وليس من خلال الوفد الأردني الفلسطيني المشترك[١]

لقد قامت القيادة الأردنية بتوجيه الوفد الأردني المفاوض نحو المبادئ الأساسية التالية:[٢]

١. التعاون الكامل حول القضايا الثنائية فيما يخص المسارين الأردني الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي.
٢. تأكيد الحقوق السيادية للأردن ورفض أي انتقاص منها مع التأكيد على ضرورة استقلال المسارات بما فيها المسار الفلسطيني الإسرائيلي وضرورة عدم خلط الأوراق.
٣. البعد الإنساني في العملية السلمية، فالإنسان هو الأساس والسلام العادل والدائم والشامل مسخر لمصلحته.

هذا وبعد أن ترسخت القناعة بأن الأردن لن يفاوض نيابة عن الفلسطينيين، أكد الوفد الأردني في المناقشات التي دارت والملاحظات التي أبديت فهم الأردن وتصوره لمختلف جوانب النزاع متضمناً المواقف التالية:[٣]

١. لا يقبل الأردن بأقل من السلام الشامل المبني على العدل وتطبيق مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية.
٢. إن إبرام " معاهدة سلام" ليس هدفاً بحد ذاته بل وسيلة من بين وسائل أخرى مختلفة للوصول إلى هدف السلام الأوسع والشامل.
٣. مطالبة إسرائيل باتخاذ خطوات عملية تعبر عن حسن نيتها واستعدادها للعمل من أجل السلام.
٤. يعتبر تجميد بناء المستوطنات أمراً ضرورياً لاستمرار عملية السلام ونجاحها.
٥. الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
٦. حل مسألة اللاجئين على أساس العودة أو التعويض.
٧. مفهوم الأردن للسلام الشامل يقوم على أساس الجمع بين ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأرض (الانسحاب الشامل) الأمن، والعدل.

---

(١) جواد، الحمد (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص٢٥.
(٢) الطراونه، فايز و المصالحة، محمد (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١١٨.
(٣) المجالي، عبد السلام (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٢٤٥.

٨. قرار مجلس الأمن (٢٤٢) يعني الانسحاب الشامل ربما مع تعديلات طفيفة على الحدود وعلى أساس متبادل.

٩. يجب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة(*) على الأراضي العربية المحتلة ولاسيما الضفة الغربية وغزة.

وفي يوم ١٣ كانون ثاني١٩٩٢م، انعقدت الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية، حيث تم الفصل بين المسارين الأردني والفلسطيني لأول مره، وقد نفذ ذلك في ١٥ كانون الثاني١٩٩٢م، حيث بدأ التفاوض في المسارين في نفس اليوم مع التأكيد على وجود قضايا مشتركة بين البلدين كقضية اللاجئين، ولم يحرز أي تقدم في هذه الجولة.

أما الجولة الرابعة فقد بدأت يوم ٢٤ آذار ١٩٩٢م، في واشنطن واختتمت في ٤ نيسان ١٩٩٢م، وبدأت الجولة الخامسة من المفاوضات يوم ٢٧ نيسان١٩٩٢م، في واشنطن ولم يحدث فيها تطورات مهمة وانتهت في ٣٠ نيسان١٩٩٢م، ثم تتابعت الجولات على المسار الفلسطيني إلى حين توقيع إعلان المبادئ في ١٣أيلول١٩٩٣م(١)

وخلال الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية، وزعت الدولتان الراعيتان (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية) خطاب دعوة للاجتماع المتعدد الإطراف وعقدت المفاوضات متعددة الإطراف اجتماعها الأول في موسكو ٢٨– ٢٩ كانون ثاني١٩٩٢م، وانبثقت عنه خمس مجموعات عمل متخصصة هي:(٢)

١. مجموعة عمل حول البيئة التي ترأسها اليابان.

٢. مجموعه عمل حول المياه ترأسها الولايات المتحدة إضافة إلى البلد المضيف.

٣. مجموعه عمل حول الأمن والتسليح التقليدي وغير التقليدي ترأسها روسيا الاتحادية.

٤. مجموعه عمل حول التنمية الاقتصادية ترأسها المجموعة الأوروبية.

٥. مجموعه عمل حول اللاجئين ترأسها كندا.

هدفت المفاوضات متعددة الإطراف وما انبثق عنها من مجموعات عمل إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية من خلال إشراك معظم الدول المؤثرة، وجميع الإطراف الإقليمية والعربية لتخفيف العقبات على المسار الثنائي.

(*) اتفاقية جنيف الرابعة: وهي اتفاقية عقدت بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩م، وقد صادق الأردن عليها بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٥١م، وللإطلاع على النص الكامل للاتفاقية أنظر: علتم، شريف و عبدا لواحد، محمد ماهر (٢٠٠٨)، **موسوعة القانون الدولي الإنساني – النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة**، (ط٣) القاهرة: ص ص ١٩١– ٢٥٥.

(١) الحمد، جواد (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) القرعان، صالح احمد (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص٤٦.

ويرى الباحث أن الأردن شارك في المفاوضات متعددة الأطراف استناداً إلى ما يلي:

١. إدراك الدبلوماسية الأردنية لضرورة تفعيل العلمية السليمة من مختلف جوانبها.
٢. كما أن الأردن يدرك أن المسائل العامة والمطروحة في المفاوضات المتعـددة تهـم جميع الأطراف، ولا يمكن التفاوض باستقلالية حولها. وأن حل المـشكلات البيئيـة والمياه والتنمية الاقتصادية تتطلب تعاوناً واتفاقيات جماعية.
٣. أن هدف المفاوضات المتعددة تقوية ما يتم الاتفاق عليه من المفاوضات الثنائية.
٤. إدراك الدبلوماسية الأردنية أن المفاوضات المتعددة ستكون برعاية دولية وهذا يعطيها نوعاً من المصداقية والتطلع لتحقيق نتائج إيجابية حول القضايا المطروحة.

وخلال جولات التفاوض على المسار الأردني- الإسرائيلي جرى تبادل لجدول الإعمـال حيث قام كل طرف بشرح النقاط التي أوردها، وذلك خلال الجولة الرابعة من المفاوضات فـي واشنطن، ولم يوقع الأردن على جدول الأعمال المشترك بانتظار التقدم على المسارات الأخرى، وخاصة المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. ولكن بعد الإعلان عن اتفاقية أوسلو والتوقيـع علـى إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن فـي ١٣ أيلـول ١٩٩٣م، وقع الأردن على جدول الإعمال المشترك مع إسرائيل يوم ١٤ أيلول ١٩٩٣م.

وفي ١٨ تموز ١٩٩٤م، بدأت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية في منطقة حدوديـة تبعـد ١٤كم شمال مدينة العقبة (وادي عربة)، واستمرت مباحثات الوفدين الأردني والإسرائيلي يومين ١٨-٢٠ تموز ١٩٩٤م، وحدد فيها كل طرف الثوابت الرئيسية التي ينطلق منها فـي مباحثاتـه وبحث آلية المفاوضات ومواعيدها. وبدأت مجموعات العمل الرئيسية بعقد اجتماعاتها وفي مساء يوم ١٩ تموز ١٩٩٤م، أعلن الدكتور فايز الطراونة رئيس الوفد المفـاوض الأردنـي البيـان الختامي المشترك لمفاوضات وادي عربة وجاء في البيان- أن المفاوضات الثنائية المقبلة ستعقد على نحو مستمر وبالتناوب مرة على الجانب الأردني ومرة على الجانب الإسرائيلي. وأضـاف البيان أن الجانبين أكدا على مواصلة أعمال اللجان الفرعية التي تم تشكيلها من قبل، وهي لجان الحدود والأمن والمياه والبيئة و القضايا المتعلقة بها كالطاقة وجداول الأعمال الفرعية الخاصـة بكل لجنة والتي وقعت في واشنطن في٧ حزيران١٩٩٣م[١]. وفي ٢٥ تموز ١٩٩٤م، تم التوقيع

(١) الطراونة، فايز والمصالحة، محمد (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ص١٦١- ١٦٤.

على إعلان واشنطن، وتضمن الإعلان المبادئ الخمسة التي تحكم الفهم المشترك لجدول الإعمال الأردني- الإسرائيلي وهي:(١)

١. تسعى إسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل و جيرانها مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.
٢. سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة.
٣. تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس.
٤. يعترف البلدان في حقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض، وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما يؤكدان على احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.
٥. يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً لتحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما.

وبهذا الإعلان يكون المسار الأردني الإسرائيلي قد حقق الكثير، وكان بداية لإنهاء حالة العداء بين الأردن وإسرائيل. مما مهد لعقد إتفاقية السلام بين البلدين في العام نفسه.

وفي ٢٦ تشرين أول ١٩٩٤م، جرى توقيع معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل في منطقة وادي عربه جنوب الأردن وقد تضمنت المعاهدة مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق تعالج قضايا الحدود والأراضي والمياه والجريمة والأمن والمخدرات والبيئة والترتيبات الإجرائية المؤقتة.

الفرع الثالث: انعكاسات المعاهدة على طرفيها

١. انعكاسات المعاهدة على الأردن

كانت انعكاسات المعاهدة على الأردن نوعيه، ويمكن إجمال ما حققته الدبلوماسية الأردنية من فوائد بعد توقيع المعاهدة مع إسرائيل بما يلي:(٢)

أ. إن للأردن أرضا محتلة تعد مساحتها بـ٣٨٠ كم٢، وانسحاب إسرائيل منها مقابل السلام، قد ثبت مبدأ أساسياً وهو المبدأ الذي طالبت به الدول العربية عند قبولها

(١) دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٤)، **معركة السلام- وثائق أردنية (المسار الأردني- الإسرائيلي) من مؤتمر مدريد الى إعلان واشنطن**، عمان: ص ص ٨٣-٨٤.
(٢) الطراونه، فايز والمصالحة، محمد (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

الدعوة لمؤتمر مدريد ولاسيما سوريا. وباستعادة الأردن لأراضيه سجل سابقة لباقي الأطراف المشاركة في عملية السلام.

ب. أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ثبتت بشكل نهائي الحد السيادي للدولة الفلسطينية المستقبلية على نهر الأردن والبحر الميت.

ج. لقد حددت المعاهدة الحدود الشرقية لدولة إسرائيل. بعد أن كانت لا تعترف إلا بحدودها الغربية مع مصر

د. لقد استعاد الأردن حقه العادل من المياه، بعد إن كانت إسرائيل تنكر هذا الحق الذي أقرته المواثيق الدولية مع تثبيت حق إسرائيل فقط بـ٢٥ مليون م٣ سنوياً من نهر اليرموك. وبهذا استطاع الأردن التخفيف من الأزمات التي كان يواجهها بسبب شح المياه وتزايد استهلاكها سنوياً.

ه. شطب الديون المترتبة على الأردن للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تبلغ ٧٠٢ مليون دولار، مع تعهد الولايات المتحدة بتقديم المساعدات المالية والمنح لدعم الاقتصاد الأردني. بالإضافة إلى شطب ما يعادل ٩٠ مليون دولار كديون مترتبة على الأردن لبريطانيا.

و. ساهم توقيع المعاهدة في إشاعة جو من الاستقرار مما شجع قطاع السياحة بشكل ملحوظ.

ز. لقد ارتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٠ مليون دولار سنوياً قبل توقيع المعاهدة إلى ٦٥٠ مليون دولار.

ح. لقد حقق الأردن مكسباً عسكرياً مهماً تمثل بإدراجه على قائمة الدول المشمولة بنظام (EDA) الذي يسمح للأردن بالتزود بالأسلحة والعتاد الذي يحتاجة من مستودعات القواعد العسكرية الأمريكية بعد أن كان الجيش الأردني يعاني من نقص حاد في السلاح.

ط. ويرى الباحث أن اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل تمثل عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي للأردن، وذلك من خلال ما يفترض أن تؤدي إليه هذه التسوية والاتفاقية من استقرار وتعاون في المنطقة ينعكس على الاقتصاد الأردني بقطاعاته المختلفة وهو ما يمكن أن ينعكس إيجابياً على النواحي الاجتماعية الوثيقة الصلة بالاستقرار السياسي كالفقر والبطالة.

٢. انعكاسات المعاهدة على إسرائيل

إن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من توقيع المعاهدة لأنها استطاعت أن تنقل المفاوضات إلى مرحلة تطبيق فعلي. ويرى الباحث أن الفوائد حققتها إسرائيل من توقيع معاهدة سلام مع الأردن تتمثل بما يلي:

أ. إنهاء حالة العداء مع الأردن، والتي كانت قائمة منذ قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار١٩٤٨م، وكسبت اعتراف الأردن بها.

ب. تأمين الحدود الشرقية لها، لأنها تقيم علاقات دبلوماسية مع الأردن ودخولها في حالة سلام معها.

ج. إدراج إسرائيل في المنطقة وقبولها كدولة لها كيانها السيادي ومركزها الإقليمي.

د. إقامة إسرائيل علاقات دبلوماسية مع العديد من دول العالم بعد أن أقنعتهم بأنها تتفاوض مع الدول المعنية بالصراع. فاعترفت بها العديد من الدول التي كانت لا تعترف بها، وأعادت العلاقات الدبلوماسية معها الدول الأخرى التي كانت قد قطعت علاقاتها معها. ولقد بلغ عدد الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في عام ١٩٩٤م، ١٤٦ دوله منها ٥٥ دولة استأنفت علاقاتها مع إسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين أول١٩٩١م[١].

ه. كما حققت إسرائيل رفع المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة عليها.

و. كما أن المعاهدة فرضت على الأردن عدم قيام قوات عربية أخرى على أرضه، يمكن أن تهدد أمن إسرائيل، وهذا يحقق هدفاً إسرائيلياً بجعل الأردن دولة عازلة.

ز. استفادت إسرائيل من قيام بعض المشاريع الاقتصادية في الأردن، كما استفادت من العمالة الأردنية.

ح. إن إسرائيل استغلت عقد معاهدة سلام وادي عربة فألغت قانون أملاك الغائبين الخاص بالأردنيين من أصل فلسطين، فالأملاك التي كانت تخضع لقانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م، أصبحت الآن مصادرة قانونياً ولا يجوز بحثها بإعتبار أن المعاهدة لا يمكن أن تفتح الباب لمناقشة حقوق والتزامات سابقة لتاريخ تصديقها[٢].

---

(١) صحيفة الرأي، عمان، ع ٨٧٥٥، ١١ آب ١٩٩٤م.

(٢) البرصان، احمد (٢٠٠٢)، دوافع ومخرجات عملية السلام في الشرق الأوسط. في: مركز دراسات الشرق الأوسط (محرر)، **عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات** ١٩٩١- ٢٠٠١ (ص ص: ٥٩ – ٦٠) العددان (١٨) و (١٩)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام

مرت العلاقات الأردنية الإسرائيلية بمراحل متفاوتة بعد توقيع معاهدة السلام وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مرحلة تجذير السلام من عام ١٩٩٤م- أواسط ١٩٩٦م

وهي المرحلة التي كان فيها حزب العمل بزعامة اسحق رابين، ثم شمعون بيريس على رأس الحكم في إسرائيل، وتميزت بكثرة الاتصالات واللقاءات الثنائية على مستوى القمة، وزخم الاتفاقات والبروتوكولات المبرمة التي تغطي مختلف أوجه العلاقات ومجالات التعاون بين الأردن وإسرائيل، وشهد عام ١٩٩٥م، ارتفاع معدل اللقاءات الثنائية بين قيادات البلدين[1] ويمثل الجدول التالي الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين خلال هذه الفترة.

الجدول ٥. الإتفاقيات الأردنية ـ الإسرائيلية بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٩٤م[*]

التاريخ	موضوع الاتفاقية
١٩٩٥/٤/٤م	الاتفاقية السياحية
١٩٩٥/٩/٧م	اتفاقية التعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة
١٩٩٥/٨/٢٨م	اتفاقية التعاون في حقلي الصحة والطب
١٩٩٥/١٠/٢٤م	اتفاقية حول التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة
١٩٩٥/١٠/٢٦م	الاتفاقية الزراعية
١٩٩٥/١١/١٨م	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي
١٩٩٦/١/١٦م	اتفاقية النقل
١٩٩٦/١/١٦م	اتفاقية الخدمات الجوية
١٩٩٦/١/١٨م	اتفاقية الحدود البحرية
١٩٩٦/١/١٨م	اتفاقية التبادل العلمي والثقافي
١٩٩٦/١/١٨م	اتفاقيه حول الترتيبات الخاصة للعقبة وايلات
١٩٩٦/١/١٨م	مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

(١) خير، هاني (٢٠٠٤)، العلاقات العربية الإسرائيلية. في: كميل منصور (محرر) **دليل إسرائيل**، (ط١)، (ص: ٧٢٤) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي:

- الجريدة الرسمية لسنة ١٩٩٥م، الأعداد (٤٠٤٦) ص ١٤٦٤ وما بعدها، (٤٠٨٧) ص ٣٨٠٤ وما بعدها، (٤٠٩٠) ص٣٩٢٧ وما بعدها، (٤٠٩٣) ص ٤١٢٨ وما بعدها، وسنة ١٩٩٦ الأعداد: (٤١٠١) ص ٥٢٨ وما بعدها، و(٤١٠٦) ص ٧٤٦ وما بعدها، ص٨٠٠ وما بعدها، ص ٨١٩ وما بعدها، ص ٨٢١ وما بعدها، ص٨٢٤ وما بعدها، والعدد (٤١١٣) ص١٢٥٦ وما بعدها.

وتميزت هذه الفترة بالتطبيع السياسي والدبلوماسي بين البلدين الذي من طبيعته أن تتولاه الحكومات، ولذلك فهو أسهل من غيره من جوانب التطبيع الأخرى، فالحكومات هي من يجري المفاوضات ويعقد المعاهدات ويتبادل التمثيل الدبلوماسي، وهي التي تجري تعديلات على قوانينها لتصبح منسجمة مع نصوص المعاهدات، من هنا كان تحرك الأردن وإسرائيل يمتاز بالسرعة فيما يتعلق بإقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفارات[١].

الفرع الثاني: مرحلة توتر العلاقات الدبلوماسية من أواسط ١٩٩٦م – ٢٠٠٢م

شهدت هذه المرحلة صعود حزب الليكود (وهو من الأحزاب اليمينية المتشددة)، إلى رأس السلطة في إسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو في نهاية أيار ١٩٩٦م.

وعلى الرغم من استمرارية قوة الدفع في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، الأمر الذي حافظ على حالة السلام الدافئ بين إسرائيل والأردن، فان هذه الاستمرارية لم تمنع من وقوع سلسلة من الأزمات بين البلدين، وخصوصاً تداعيات تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني، بسبب انتهاج حكومة نتنياهو سياسات تصعيديه في موضوعي المستعمرات والقدس والمقدسات الإسلامية. وقد حاول المسؤولون الأردنيون تخفيف آثار ذلك في عملية السلام، وشددوا على أن لا رجعة عن السلام. وفي الوقت الذي واصل فيه الأردن تأكيد التزامه بالسلام وإدانتة لأعمال العنف، تعمق التباعد بين البلدين جراء السياسات الاستيطانية في القدس. وإعترف الأردن بأن مسيرة السلام تتعثر على المسارات كافة، وأن استئنافها يحتاج إلى وقت وصبر، ومع انه أعلن عن تعيين سفير إسرائيلي جديد وأعلن عن افتتاح قنصلية إسرائيلية في العقبة إلا أن الأحداث على ارض الواقع كانت تأخذ طابع التوتر والصدام، ولاسيما في مجال مضايقة أعضاء السفارة الأردنية في إسرائيل على نقاط العبور والتي تكرر حدوثها. وما إن حل صيف سنة ١٩٩٧م، حتى ثارت خلافات بين الطرفين جراء محاولة إسرائيل التراجع عن تزويد الأردن بحصته من المياه المخزونة في بحيرة طبريا، وقد تم احتواء الأزمة بعودة ضخ المياه كما كان مقررا من قبل[٢]. إضافة إلى ما قامت به إسرائيل أواخر عام ١٩٩٧م، عندما قامت مجموعة تابعه للموساد الإسرائيلي بمحاوله اغتيال خالد مشعل المسؤول السياسي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في عمان حيث شهدت العلاقات الدبلوماسية الأردنية الإسرائيلية توتراً كبيرا، فقد هدد الملك حسين بقطع العلاقة مع إسرائيل إن لم ترسل الدواء المضاد لعلاج خالد مشعل، وقامت إسرائيل

---

(١) الحباشنة، خالد عبد الرزاق (١٩٩٩)، **العلاقات الأردنية– الإسرائيلية (الجذور والآفاق)**، (ط١)، عمان: دن، ص ١٣٠.
(٢) الحوراني، هاني (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٧٢٩.

على الفور بإرسال الدواء وقد زار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو عمان بعد موضوع مشعل ولكن الملك حسين رفض مقابلته[١].

وبعد استعادة حزب العمل، بزعامة ايهود باراك، السلطة انتعشت الآمال مرة أخرى، وقد كانت القيادة الأردنية مرتاحة لقدوم باراك، لكنه لم يقدم الاهتمام الذي تمنته القيادة الأردنية وكانت فترة حكمة قصيرة شهدت تزايداً في عدد الرافضين لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية[٢].

خاصة بعد التصريح الذي أدلى به باراك اثر فوزه والذي قال فيه: أن لا عودة لحدود ١٩٦٧م، وان القدس ستبقى عاصمة أبدية لإسرائيل وتحت سيادتها، وأن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى[٣].

وبتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠م، قام وزير الخارجية الإسرائيلي بالوكالة شلومو بن عامي بزيارة إلى المملكة وأجرى مباحثات مع مسؤولين أردنيين[٤]. إلا أن ذلك لم يحرك جمود العلاقات بين البلدين.

ومما أدى إلى تدهور العلاقات قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارئيل شارون بالدخول إلى باحة المسجد الأقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠م، وسبب ذلك الفعل قيام إنتفاضة شعبية عرفت باسم (إنتفاضة الأقصى).

توترت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل واستنكر الأردن هذا الفعل، ووقف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين. وقام بسحب السفير من تل أبيب.

---

(١) Barari, Hassan (٢٠٠٤), **Jordan and Israeil – Ten Years layter**, Amman: Center for Strategic Studies, University of Jordan, p ٣٦

(٢) Barari, Hassan (٢٠٠٤), Ibid, p ٣٩

(٣) الحوراني، هاني (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ٧٣١.

(٤) **مجلة الدبلوماسي الأردني** (٢٠٠٠)، من أخبار وزارة الخارجية. العدد (٣)، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني، ص ١٦.

الفرع الثالث: مرحلة جمود العلاقات بين البلدين من عام ٢٠٠٢ حتى نهاية عام ٢٠٠٨م

استمر الأردن في علاقاته مع إسرائيل على أسس تعاقدية في مختلف المجالات. فالقيادة الأردنية تدير هذه العلاقات مع أنها لا تجد تفهماً كبيراً داخل الأردن فهناك حالة من عدم الرضا، إلا أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية لا تزال قائمة. ولكن هذه العلاقات تعاني من مشكلات أبرزها الموقف الشعبي الأردني المعارض للتطبيع وعدم استجابة إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي تبناها العرب في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، وأكدوها في مؤتمر قمة الرياض التي عقدت في آذار ٢٠٠٧م.

هذا وأن إسرائيل لم تعط رأيها في هذه المبادرة، بل على العكس فإنها مستمرة في سياساتها المعادية لحقوق العرب في فلسطين من خلال بناء الجدار العازل، واقتطاع أجزاء إضافية من الأرضي الفلسطينية وعزل الضفة عن القطاع، وإجبار الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج. وحتى العلاقة الرسمية بين الأردن وإسرائيل، فإنها مرت بأوضاع متباينة، الأمر الذي يتطلب من الطرفين العمل لحل كل هذه الإشكاليات ولعل في مقدمتها دفع إسرائيل لقبول تسوية سلمية حقيقية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه وفي مقدمتها عودة اللاجئين.[١]

وما رافق ذلك من ممارسات عدوانية قامت بها إسرائيل ضد الفلسطينيين والدول العربية المجاورة أدت إلى جمود العلاقات الأردنية الإسرائيلية ونذكر منها ما يلي:

١. قيام إسرائيل بأعمال الحفريات والترميم والتنقيب تحت المسجد الأقصى. فقد أطلق الأردن حملة دبلوماسية عربية وإسلامية ودولية، لإرغام إسرائيل على وقف الترميم و التنقيب الاستفزازي الذي يهدد المسجد الأقصى ويشكل خرقاً آخر لأحد نصوص معاهدة السلام المبرمة بين البلدين. وارتكز الحراك الدبلوماسي الأردني على جملة اعتبارات قانونية وسياسية ودينية وأخلاقية، على رأسها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المفترض أن تحترم المس بالأماكن المقدسة الواقعة تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧م[٢]

٢. قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري عام ٢٠٠٢م، فقد صرح وزير الخارجية الأردني مروان المعشر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٣٠ تموز ٢٠٠٤م، أن

---

(١) العلاف، إبراهيم خليل (٢٠٠٨)، العلاقات الأردنية– الإسرائيلية نشأتها وتطورها. **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (٩)، العراق، جامعة الموصل، ص ٢٠.

(٢) عن الموقع الالكتروني عمون: ١٣ شباط ٢٠٠٧ **www.ammonnews.net**

الجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية يشكل خطراً على الأردن. وقال أيضا ان مسار الجدار يقضي على كل فرص قيام دوله فلسطينية في المستقبل، وسيدفع بالفلسطينيين إلى الهجرة من الضفة الغربية إلى الأردن الوجه الوحيد لهم[١].

وفي بداية ٢٠٠٥م، واستجابة من الأردن بهدف معالجة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي شارك الأردن في قمة شرم الشيخ التي ضمت قيادات كل من ومصر والأردن وإسرائيل وفلسطين، وعلى اثر تلك القمة قرر إعادة السفير الأردني إلى إسرائيل، وكان القرار بمثابة فتح صفحة جديدة في سجل العلاقات الدبلوماسية الأردنية الإسرائيلية، وقام وزير الخارجية الأردني في آذار ٢٠٠٥م، بزيارة إسرائيل بهدف استكمال ما تم التطرق إلية في قمة شرم الشيخ، وبحث الوزير مع المسؤولين الإسرائيليين العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، وركز على موضوع إطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية. هذا وتدخل الأردن في عام ٢٠٠٥م، لدى إسرائيل عدة مرات بهدف منع اعتداء المتطرفين على المسجد الأقصى. وفي مطلع نيسان ٢٠٠٥م، دعا الملك عبدالله إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها عندما قررت جماعات من المتطرفين، أنصار إعادة بناء الهيكل، اقتحام المسجد الأقصى والصلاة فيه[٢]

٣. الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦م، إذ استنكر الأردن العدوان الإسرائيلي على لبنان، ويرى الباحث أن الدبلوماسية الأردنية عملت على محاور عدة أثناء الحرب أهمها:

أ. تشكيل موقف عربي موحد للتحرك لإنهاء الحرب.

ب. استثمار الأردن لعلاقاته مع الدول الكبرى والعمل على تحفيزها للتأثير على مسار السياسة الدولية.

٤. وفي بداية عام ٢٠٠٦م، شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية توتراً بسبب التصريحات التي أدلى بها قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي (يائير نافيه)، التي قال فيها أن الملك عبد الله الثاني سيكون آخر ملوك الأردن، فقد جمد الأردن لقاءات العمل المشترك على كافة المستويات الأمنية. كما تم تجميد برامج مستقبلية للتعاون وتم إلغاء الزيارات التي كان يفترض أن يقوم بها مسؤولون أردنيون إلى إسرائيل. وبالرغم من كل الجهود الإسرائيلية لتبرير ما قاله الجنرال لاحتواء الأزمة، إلا أن الأردن أصر على تسلم توضيحات رسمية وإقصائه عن منصبة، كما اصدر

(١) صحيفة الرأي، عمان، ع ١٢٣٦٧، ٣١ تموز ٢٠٠٤م.

(٢) المركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٦)، **تقرير مدار الاستراتيجي – المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٥**، رام الله، فلسطين: ص ص ٧١– ٧٢.

وزير الداخلية الأردني أمرا يمنع أي مسؤول رسمي من زيارة إسرائيل إلا بموافقة رسمية من الحكومة[1]، إلا أن العلاقات تحسنت فيما بعد ووضحت إسرائيل موقفها.

وقام المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية أهارون أبراموفيتش بتاريخ ٣ آب ٢٠٠٨م، بزيارة عمل والتقى بوكيل وزارة الخارجية الأردنية عمر الرفاعي ورئيس الديوان الملكي باسم عوض الله ووزير الخارجية صلاح الدين البشير، وتركزت المباحثات على العلاقات الثنائية الإسرائيلية الأردنية وسبل تعزيزها فضلاً عن مسائل إقليمية ذات اهتمام مشترك[2]

٥. العدوان الإسرائيلي على غزة، ففي أواخر كانون ثاني عام ٢٠٠٨م، شنت إسرائيل عدواناً على قطاع غزة، ولطبيعة العلاقة بين الأردن وفلسطين والتقارب الجغرافي بينهما، كان هذا العدوان بمثابة تحد كبير للأردن فكان موقفه ايجابياً وهنا يأتي دور الحنكة السياسية للقيادة الأردنية، إذ بقي الأردن داعماً لقطاع غزة وتمكن من إبقاء العلاقات مع إسرائيل.

فقد قال الملك عبد الله الثاني "إن العدوان والحصار على أهلنا في غزة مرفوض تماما، ونحن على اتصال مع أشقائنا الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي لإيقاف هذا العدوان، وتضمن الموقف السياسي الأردني من أحداث غزة عدة عناصر رئيسية، وتمثل هذه العناصر في الوقت نفسه مبادئ أساسيه للعمل الدبلوماسي الأردني وهي:[3]

أ. رفض العدوان والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزه وشجبه وإدانته بكافة السبل.

ب. مطالبة إسرائيل بوقف العدوان فورا.

ج. دعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومواقفها والعمل مع الأشقاء الفلسطينيين من اجل حشد الدعم الدولي اللازم لتحقيق السلام الدائم والشامل الذي يقوم على إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني.

د. القضية الفلسطينية جوهر النزاع العربي الإسرائيلي بكل ما يحمل ذلك من معان، بالتالي فان الأردن قد برز خلال الأزمة، كأحد أهم عناصر الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وإحدى الدول المؤثرة إقليمياً والضاغطة على الجانب الإسرائيلي لوقف العدوان على قطاع غزه وإنهاء الحصار المفروض عليه.

---

(١) عن الموقع الالكتروني: ٦ آذار ٢٠٠٦ **www. Muslm.net**

(٢) عن الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية، التواصل، مرجع سابق.

(٣) حسان هيثم حسن (٢٠٠٩)، الموقف السياسي الأردني تجاه العدوان الإسرائيلي، دراسات وأبحاث، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، عن الموقع الالكتروني: ٢٢ آذار ٢٠٠٩ **www.dpp.gov.jo**

ومن الشخصيات الأردنية التي شغلت منصب السفير الأردني في إسرائيل منذ توقيع معاهدة السلام عام ١٩٩٤م، مروان المعشر وانتهت مدة إقامته بداية عام ١٩٩٦م، ثم عين عمر الرفاعي من عام ١٩٩٦م ـــ ٢٠٠٠م، حيث أمضى أطول فترة هناك، ثم عين معروف البخيت في بداية عام ٢٠٠٥م، ثم عين علي العايد عام ٢٠٠٦م، واستمر حتى تعيينه وزير دولة لشؤون الإعلام والاتصال في ٢٨ تموز ٢٠١٠م.

ومما سبق، يلاحظ أن الدبلوماسية الأردنية حيال إسرائيل تتأثر بالأوضاع الإقليمية، فالأردن على الدوام يضغط على الطرف الإسرائيلي في حال المساس بالحقوق العربية، وإنها تتفاعل مع الأحداث والمتغيرات الإقليمية وتؤثر وتتأثر بها.

وخلال فترة هذه الدراسة شكلت الدبلوماسية الأردنية حيال العراق وإسرائيل تحدياً كبيراً للأردن فقد استطاع إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، واستمر بدعم العراق فترة حصاره. ونلاحظ هنا أن التحدي الأكبر هو كيفية تعاطي الدبلوماسية الأردنية مع الظروف والمتغيرات الإقليمية خصوصاً أن العراق وإسرائيل دولتان لا تعترفان ببعضهما والأردن يشكل من ناحية جغراسياسية (دولة حاجزة)، ومن ذلك يظهر لنا أن الدبلوماسية الأردنية قد حققت الموازنة بين العلاقات مع العراق وإسرائيل، فأبقت العلاقات مع العراق على أساس أنه دولة عربية وذلك ناتج من انتمائه القومي، واستطاعت أن تستمر في علاقاتها مع إسرائيل وذلك ناتج عن احترامها لمعاهدة السلام معها والتأكيد على صدق التوجهات الأردنية في إقامة سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

الفصـــل الرابـــع

الدبلـــوماسيَّة الأردنيـــَّة فـــي جـــامعـــة الـــدول العربيـــَّة وهيئـــة الأمم المتحـــدة

(نمـــوذج للدبـــلومـــاســـيَّة المتعـــدّدة)

تمهيـــد

نتناول في هذا الفصل الدبلوماسية الأردنية المتعددة، أي دبلوماسية الأردن في المنظمـــات الدولية الإقليمية والعالمية ومؤتمراتها.

وللبحث في هذا الموضوع ستقوم الدراسة بتناوله من خلال نموذج تطبيقي يتكـــون مـــن منظمتين دوليتين هما:

الأولى إقليمية : وهي جامعة الدول العربية.

فقد تم اختيارها لإبراز دور الدبلوماسية الأردنية المتعددة فيها للأسباب التالية:

١. إنها من أقدم المنظمات الإقليمية المنشأة.
٢. إنها تضم في عضويتها الدول العربية فقط.
٣. إن الأردن من الدول المؤسسة لها ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً.

والثانية عالمية : وهي هيئة الأمم المتحدة، وتم اختيارها للأسباب التالية:

١. إنها أول تنظيم دولي عالمي نشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمثل أعلى منبـــر للتباحث في الشأن الدولي.
٢. تضم في عضويتها جميع دول العالم.
٣. إن الأردن عضو فيها ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بها.

ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية المتعددة سيتم تناول الموضوع في مبحثين هما:

المبحث الأول: الدبلوماسيَّة الأردنيَّة في جامعة الدول العربيَّة

المبحث الثاني: الدبلوماسيَّة الأردنيَّة في هيئة الأمم المتحدة

المـــبحث الأول

الدبلـــوماسيـــَّة الأردنيَّة فـــي جـــامعة الـــدول العربيـــَّة

تعد الجامعة العربية تنظيماً دولياً إقليمياً، يضم في عضويته الدول العربية، ويرتبط الأردن ارتباطاً وثيقاً بها، إذ يعتبر من الدول المؤسسة لها، فقد وقع على الميثاق النهائي للجامعة بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٥م، ومنذ ذلك الوقت تؤدي الدبلوماسية الأردنية دوراً كبيراً في نـــشاط الجامعـــة وعملها على الأصعدة كافة، وللبحث في الدبلوماسية الأردنية في جامعة الدول العربيـــة ســـيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: الدبلوماسية الأردنية المتعددة في ظل الجامعة العربية

تمارس الدبلوماسية المتعددة في جامعة الدول العربية من خلال البعثات المعتمدة لـــديها، إضافة إلى مؤتمرات القمة التي تعد أعلى منبر للتباحث في الشأن العربي، ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية المتعددة في ظل الجامعة العربية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول: جامعة الدول العربية باعتبارها مدرسة للدبلوماسية المتعددة

أتاحت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م، وحتى الآن مجالاً ممتازاً للتدريب واكتساب الخبرة في مجال الدبلوماسية المتعددة (دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية) إلـــى جانب مهامها الأساسية المعروفة، مما أدى إلى استفادة ثلاثة أجيال كاملة من هذه الخبرة. ولـــم يقتصر ذلك على موظفي الأمانة العامة في مختلف الإدارات والأقسام المتخصصة بل تجـــاوزه إلى الأعداد الكبيرة من الموظفين والدبلوماسيين العرب الذين يشاركون وفودهم في المـــؤتمرات والاجتماعات التي تتم في رحاب الجامعة على مدى العام وهم قسمان:

القسم الأول: موظفو السفارات والمندوبيات الدائمة.

القسم الثاني: الموفدون من دولهم لهذه الاجتماعات.

إذ أن تنوع المواضيع والمسائل التي يتم بحثها ودراستها وإعداد مشاريع القـــرارات لهـــا يتيح لهؤلاء الموظفين (الدبلوماسيين) فرصة نادرة للإطلاع على مختلف أنشطة العمل العربـــي المشترك التي تضطلع بها أجهزة الجامعة ولجانها الوزارية ولجانها المتخصصة، ولـــيس ذلـــك

فحسب بل والمساهمة العملية في هذه المشاورات والدراسات وإعداد المشاريع للقـرارات التـي تتمخض عنها[١].

وتعد الدبلوماسية المتعددة في ظل الجامعة العربية ذات حراك دبلوماسي وسياسي مستمر كما أنها تمثل وسطاً تتفاعل فيه الدول العربية دبلوماسياً لتنسيق المواقف تجاه مختلف القـضايا التي تهمها.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الأردنية والعمل العربي المـشترك فـي ظـل الجامعـة العربية

أكدت الدبلوماسية الأردنية من اللحظة الأولى بعد زوال الاستعمار، على أهميـة العمـل العربي المشترك في المجالات كافة، لذا كان دعمها لأي مشروع عربي نهضوي واضحاً، فقـد أقام الأردن وحدة الضفتين مع فلسطين عام ١٩٥٠م، ثم أسس الاتحاد العربي مع العراق عـام ١٩٥٨م، ثم ساهم في تأسيس مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩م، الذي ضم في عضويته إلـى جانب الأردن كل من مصر والعراق واليمن، إضافة إلى الوقوف إلى جانب الأشقاء العرب في كل محنهم.

كما عمل الأردن على الدخول في العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي كان من شـأنها توسيع نطاق العمل العربي المشترك في كل المجالات. فعلى سبيل المثال وقـع الأردن علـى معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٣ نيسان ١٩٥٠م، والتي جاءت لتكمل الميثاق وتدعم هدف الأمن القومي العربي الجماعي[٢]

ويرى الباحث أن اهتمام الدبلوماسية الأردنية بجامعة الدول العربية نابع من عدة أسـباب أهمها:

١. لأنها الحاضنة لقضايا الأمة العربية.
٢. لأنها التنظيم المسؤول عن العمل العربي المشترك في كافة المجالات.
٣. لأنها جزء من مشروع نهضوي عربي وهي نواة وحدة العرب.
٤. لأنها تضم الدول العربية وترتكز على مبادئ وأهداف قومية مبنيـة علـى المحبـة والاحترام المتبادل.

---

(١) المفتي، فؤاد صادق (٢٠٠٥)، جامعة الدول العربية كمدرسة لدبلوماسية المنظمات. فـي: الـسيد عليـوة (محرر)، **تطوير الأداء الدبلوماسي العربي في مواجهة التغيرات العالمية** (ص:٩)، القاهرة: دار الأمين.

(٢) تنوري، أوجيني (٢٠٠٢)، الملك حسين وجامعة الدول العربية، **بحوث مؤتمر دراسات فكر الحـسين بـن طلال وتراثه ــ** المجموعة الثالثة، جامعة الحسين بن طلال، الأردن، ٨- ٢٠٠٢/٤/١٠م، ص١٥.

لذا عملت بخط متوازي مع الجامعة العربية وعدم الخروج عن النهج العربي إيماناً منها بالقومية العربية والسير قدماً لتحقيق وحدتها.

والأردن يعمل في المحيط العربي بفاعلية وله دور كبير على الساحة الإقليمية، ودوره محوري في مختلف الأحداث والقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين ومسألة الوحدة والعمل العربي المشترك والصراع العربي الإسرائيلي والتضامن العربي والعلاقات بين العالم العربي والنظام الدولي. وهناك خصائص تميزت بها الدبلوماسية الأردنية تجاه هذه القضايا أهمها:[١]

١. دبلوماسية الاتصال المباشر، فقد دأبت القيادة السياسية التي احتفظت لنفسها بدور مركزي في إدارة الدبلوماسية الخارجية على الاتصال الشخصي مع القيادات السياسية والمسؤولين في الدول العربية والأجنبية.

٢. دبلوماسية التوفيق والمصالحة التي تسعى إلى تقريب المواقف ووجهات النظر بين الأطراف العربية. وقد لعبت الدبلوماسية الأردنية الكثير في هذا الصدد في عقد الثمانينات من القرن العشرين على وجه التحديد من اجل راب الصدع في العلاقات العربية وإنهاء الخلافات الثنائية أو الجماعية، ومن أمثلة ذلك مؤتمر قمة الوفاق بعمان عام١٩٨٧م، وإعادة مصر إلى حضن الجامعة العربية (بعد أن توترت العلاقات معها بعد توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م، والتي تبعها توقيع معاهدة سلام بين الطرفين في ٢٦ آذار ١٩٧٩م، وبذلك انتهى النزاع بينهما وحققت إسرائيل الاعتراف المصري بها).

٣. خاصية الحركية إذ أن الدبلوماسية الأردنية تتمتع بديناميكية واضحة تتبدى في سرعة الاستجابة مع الأحداث والتفاعل معها والتحضير لكيفية التعامل مع تطوراتها لاحتواء آثارها السلبية على الدولة أو على الأمة، وهذه ترتبط بخاصية أخرى هي "المبادأة" في العمل وعدم الانتظار في مواجهة الأزمات حتى تأخذ مداها. وقد ارتبطت "المبادأة" هذه بخاصية الحركية الدبلوماسية وفي مناسبات كثيرة في الإطار العربي بشكل خاص في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وفي تسوية الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥م–١٩٧٦م، وأبان وأثناء أزمة الخليج ١٩٩٠م– ١٩٩١م، إلى جانب التمسك بمؤتمرات القمة العربية وانعقادها.

---

(١) المصالحة، محمد، صحيفة الدستور، عمان، ع ٨٤٨٩، ٧ نيسان ١٩٩١م، مقال بعنوان: كلمة في الدبلوماسية الأردنية.

٤. خاصية الاقتراب، وتقوم بها الدبلوماسية في أوضاع وظروف معينة بقصد "حلحلة" المواقف أو مراجعة السياسات القائمة. أو فتح الحوار مع أطراف سياسية محددة لجس نبضها ومعرفة توجهاتها بقصد حل مشاكل قائمة، ومثال ذلك ما حصل بعد ثورة ١٩٥٨م، في العراق وإعادة العلاقات الثنائية. وتتصل بهذه الخاصية أيضا خاصية المراجعة للموقف السياسي الأردني بقصد جعله منسجما مع الحقائق الموضوعية الجديدة أو الطارئة.

ويرى الباحث أن أهم سمات الدبلوماسية الأردنية في جامعة الدول العربية تتمثل بما يلي:

١. المساهمة الفاعلة بدعم الجامعة العربية فنياً ومادياً وبشرياً، والمساهمة الفاعلة في جميع أجهزتها، والمشاركة في جميع أنشطة المنظمات الفرعية التابعة لها.
٢. اشتراك الأردن في جميع مؤتمرات القمة العربية، والالتزام بمقرراتها.
٣. عدم الخروج عن نهج الجامعة العربية.
٤. تبني كل ما من شأنه رفعة الشأن العربي، ويتضح ذلك من خلال انضمام الأردن لمختلف المعاهدات والإتفاقيات التي عقدت في ظل الجامعة العربية.
٥. الاستجابة السريعة لمتطلبات العمل العربي.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأردنية ومؤتمرات القمة العربية

كان وما يزل للأردن دوراً بارزاً في مؤتمرات القمة العربية فقد اشترك الأردن في جميع مؤتمرات القمة العربية العادية وغير العادية، هذا واستضاف الأردن العديد من المؤتمرات فقد عقد على أرضه مؤتمر قمة عمان الحادي عشر في ٢٨ تشرين ثاني ١٩٨٠م، ومؤتمر الوفاق والاتفاق في ٨ تشرين ثاني ١٩٨٧م، ومؤتمر قمة عمان في ٢٧ آذار ٢٠٠١م، ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية في مؤتمرات القمة العربية التابعة لجامعة الدول العربية خلال فترة هذه الدراسة سيتم تناول الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول: مؤسسة القمة العربية

لم يرد في ميثاق الجامعة العربية نص على إنشاء جهاز يعقد على مستوى القمة بخلاف ما ذهبت إليه معظم المواثيق الدولية، إلا أنه وبعد مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالقاهرة يومي ٢١-٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٠م، تم الاتفاق بين الدول العربية على دورية انعقاد القمة واعتبر هذا القرار ملحقاً بميثاق جامعة الدول العربية، وجاء في مضمون القرار مايلي:

١. الموافقة على ملحق ميثاق جامعة الدول العربية المرفوع من وزراء الخارجية العرب حول الانعقاد الدوري لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة.

٢. الموافقة على إضافة الملحق إلى ميثاق جامعة الدول العربية واعتباره جزءا مكمـلا للميثاق.

٣. عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة في السنة في شهر آذار اعتباراً من عام ٢٠٠١م[١].

إن تقنين القمة العربية، أو تحويلها إلى مؤسسة تجتمع دورياً وتعنى بالسياسات العليا للدول العربية وشؤون الأمن القومي العربي، قد أثار شعوراً بالارتياح وحرك موجة من الأمل لدى الجماهير العربية التي كادت تفقد ثقتها بالجامعة العربية، فقيام هذه الجامعة ارتبط في المخيلة الشعبية بفكرة الوحدة العربية، وميثاق الجامعة نص على أنها نشأت (استجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية)[٢].

الفرع الثاني: مؤتمر القمة العربية (قمة عمان ٢٠٠١م)

جاء انعقاد القمة العربية الدورية الأولى في تاريخ العمل العربي المشترك في عمان في ٢٧ آذار ٢٠٠١م، استجابة للأوضاع والتحديات والظروف الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة عقب حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م-١٩٩١م) وتأثيراتها على النظام السياسي العربي، والتي أدت إلى خلق أزمة في صلب النظام وزعت قوته وأهدرت تأثيره العام وزادت من حدة التدخل الخارجي. وتمهيداً لانعقاد القمة، قام الملك عبدالله الثاني بالاتصال والتشاور مع قادتها لتهيئة الظروف الملائمة لنجاحها والتأسيس لمرحلة جديدة في العلاقات العربية. ولمعرفة المزيد عن قمة عمان سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

١. أهمية مؤتمر القمة العربي (عمان، ٢٠٠١م)

يرى الباحث أن أهمية مؤتمر القمة العربي – عمان ٢٠٠١م، تأتي من خلال الأبعاد التالية:

أ. إنها القمة العربية الدورية الأولى بعد إقرار دورية انعقادها في مؤتمر القاهرة عام ٢٠٠٠م.

ب. إنها عقدت في ظل تعقد الأوضاع الإقليمية وتأجج انتفاضة الأقصى التي بدأت عام ٢٠٠٠م.

ج. إن الدول العربية أصبحت تتعامل مع إدارة أمريكية جديدة (آنذاك).

---

(١) جامعة الدول العربية (٢٠٠٠)، **البيان الختامي**، مؤتمر القاهرة، ص٣.

(٢) المجذوب، محمد (٢٠٠١)، مؤسسة القمة العربية – تحديات وآفاق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (١٦)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص٥٣.

٢. نتائج قمة عمان

تضمن جدول أعمال قمة عمان أربعة محاور رئيسية، بحيث يندرج تحت أي منها قضايا أو مواضيع ذات علاقة بالمحور، ووفقا لذلك كان هناك المحاور التالية: المحور السياسي، والمحور الاقتصادي، والمحور الاجتماعي، ومحور العمل العربي المشترك، وما يهمنا هنا هو النتائج التي توصلت إليها القمة على صعيد المحور السياسي كونه المحور الأهم والأكثر حضوراً في القمم العربية السابقة، ولمعرفة نتائج القمة على صعيد المحور السياسي سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

أ. على صعيد القضية الفلسطينية

يمكن القول أن أحد التطورات المهمة في الموقف السياسي العربي في قمة عمان حيال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة (آنذاك) هو تعبير الزعماء عن استيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ورفضهم التام للتبريرات الأمريكية، لأن هذا الموقف لاينسجم إطلاقاً مع مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها راعياً لعملية السلام وعضواً دائماً في مجلس الأمن وتتحمل مسؤولية خاصة تجاه صيانة الأمن والسلم الدوليين، وذلك بسبب ذكرها بالاسم خلافاً لمؤتمر قمة القاهرة التي أشارت لها دون تسمية[١].

وفيما يتعلق بموضوع الدعم المالي للفلسطينيين فان قمة عمان خصصت مبلغ ١٨٠ مليون دولار لدعم الفلسطينيين، ورحبت بقرار جمهورية العراق بتخصيص مبلغ مقداره مليار يورو من مبيعاتها النفطية بموجب مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني، واعتمدت قمة عمان إستراتيجية عربية جديدة للتعامل مع إسرائيل قائمة على التنسيق بين الفلسطينيين من جهة والسوريين واللبنانيين من جهة أخرى[٢].

ب. على صعيد الحالة بين العراق والكويت

سجلت قمة عمان بعض التقدم في التعامل مع الملف العراقي نحو إعادة دمج العراق ورأب الصدع في المنظومة العربية بعد الشرخ العميق الذي أصابها من جراء الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وتوضح الصيغة التي وافقت عليها ١٦ دولة عربية للبند المتعلق بالحالة العراقية – الكويتية نجاح القادة العرب في تلبية أهم مطالب العراق المتمثلة باحترام استقلال

---

(١) عبد الفتاح، محمد (٢٠٠١)، قمة عمان والقضايا العربية. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (١٥)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ١٣٠.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط (٢٠٠١)، **الأردن رئاسة القمة العربية التحديات والأفاق (آذار ٢٠٠١- آذار ٢٠٠٢)**، عمان، ص ص ٥٤-٥٥.

العراق وسيادته ووحدة أراضية مؤكدة على المطالبة بوقف كل ما يتعرض له العراق من أعمال وإجراءات تمس سيادته وتهدد سلامته، وخاصة تلك التي تتم خارج إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة الضربات العسكرية. كما طالب مشروع الصيغة النهائية برفع العقوبات المفروضة على العراق وباتخاذ الترتيبات اللازمة لاستئناف الرحلات الجوية التجارية مع العراق[١]

ورفض العراق مشروع القرار وجاء في موضع تبرير الرفض العراقي ما قاله محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقي آنذاك بان الكويت، بعدما اضطرت إلى قبول بند رفع الحصار عن العراق، راحت تشدد في النقاط الأخرى مستخدمة هذا الأسلوب لمنع صدور قرار شامل في شأن الحالة، مصرة على تعبيرات مثل قرارات مجلس الأمن ووجوب تنفيذها. وبالرغم من أن الصحاف أكد أن العراق رحب بالفقرة التي تتحدث عن احترام سيادة الكويت وعدم التدخل في شؤونها، ولكن كان هناك عبارة تطلب أن يؤكد العراق إلتزامه بسيادة الكويت، إلا أنة أضاف بان هذه (الفقرة) تعني أننا غير ملتزمين بسيادة الكويت وهذا غير صحيح، فنحن ملتزمون، ولكن الكويت هي التي لا تلتزم بسيادة العراق.

وخلا البيان الختامي للقمة من أي بند بخصوص الحالة العراقية – الكويتية. إلا أنه أضيفت فقرة مقتضبة يعهد فيها قادة القمة إلى الملك عبد الله الثاني إجراء مشاورات مع القادة العرب والقيام بالاتصالات اللازمة لبحث موضوع الحالة بين البلدين[٢].

ج. إعلان عمان(*)

جاء إعلان عمان في ختام أعمال مؤتمر القمة العربية الدورية الأولى في ٢٨ آذار ٢٠٠١م، وأهم ما جاء فيه أن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، يتمسكون بالروابط القومية وأواصر الإخوة، واحترام سلامة كل دولة وسيادتها، والتأكيد على دورية عقد القمة بشكل دوري، وتشجيع التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى، وتقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين لاسترداد حقوقهم المشروعة.

وتأتي أهمية إعلان عمان من خلال توقيته، فقد جاء في فترة زمنية هامة كانت تشكل تحدياً جديداً للأمة العربية حيث جاء بعد انتفاضة الأقصى التي حدثت عام ٢٠٠٠م، كما أن

---

(١) النصراوي، سيف (٢٠٠١)، أين نجحت قمة عمان وأين أخفقت. **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٤٤)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص١٤٤.

(٢) **مجلة شؤون خليجية** (٢٠٠١)، القمة العربية الدورية الأولى في عمان وأسلوب التعاطي مع ملف الحالة بين العراق والكويت. العدد (٢٦)، لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص٦٦.

(*) للإطلاع على النص الكامل لإعلان عمان، أنظر: منشورات دائرة المطبوعات والنشر (٢٠٠١)، **القمة العربية الدورية الأولى عمان ٢٧ و٢٨ آذار ٢٠٠١م**، مرجع سابق، ص ص ١٦٥-١٦٨

صدور إعلان عمان يمثل مدرسة فكرية تؤمن بعقلنة الخطاب العربي وهي مدرسة محترمة ولها منطق قوي[١].

٣. قمة عمان وتطوير الجامعة العربية

يؤمن الأردن بأن النظام الإقليمي العربي بحاجة إلى تقويته وتعزيزه، وأنه لا يمكن بعد مرور ٦٤ سنة من عمر جامعة الدول العربية التي تعد من أوائل المنظمات الإقليمية في العالم أن يكون مستوى التفاعل والتكامل العربي في كافة المجالات على هذه المحدودية، إذ لم ينجح العرب بعد في أن يكون لهم الوزن الجديد بهم على الساحة الدولية نظراً لغياب القدرة على صياغة مواقف موحدة تجاه مختلف القضايا السياسية والاقتصادية...الخ. ودائما يذكر الأردن بنجاح الاتحاد الأوروبي وضرورة تطبيقه على الصعيد العربي[٢].

هذا وتقدم الأردن بمشروع قرار بشأن دعم جامعة الدول العربية وتفعيلها ووافق عليه القادة العرب في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في قمة عمان ٢٠٠١م، وأهم ما جاء فيه:[٣]

إعادة دراسة كافة المنظمات والمؤسسات والأجهزة التي تتكون منها الجامعة العربية أو تنبثق عنها بهدف:

أ. إلغاء الازدواجية في المهمة والأداء.

ب. إعادة الهيكلة لغايات تحقيق الفاعلية.

ج. إعادة التوزيع الجغرافي للمراكز في العواصم العربية لضمان عدالة التوزيع.

د. تحديد النفقات اللازمة ووقف الهدر المالي.

ه. الاستفادة من الاتحاد الأوروبي في إعادة مأسسة الجامعة العربية.

و. إعادة النظر في عدد الدورات العادية السنوية لمجلس جامعة الدول العربية.

---

(١) دودين، مروان (٢٠٠١)، قمة عمان وتطور الخطاب العربي. **مجلة الدبلوماسي الأردني**، عدد خاص، مرجع سابق، ص١١.

(٢) **مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد عبد الإله الخطيب (وزير الخارجية الأردني السابق)، عمان، ٢٠٠٩/١٠/٨م.**

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٥)، **من اجل إصلاح جامعة الدول العربية**،(ط٢)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن عام ٢٠٠٣م، وثيقة رقم (٤)، بيروت: ص ص ٤٣٨- ٤٣٩.

وتناول البيان الختامي لقمة عمان ٢٠٠١ م، قضية تطوير الجامعة ورحب بكافة المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بما فيها الورقة المقدمة من دولة قطر(*).

ويبدو بعد إمعان النظر في مقررات قمة عمان وما جاء فيها من دراسة لتطوير الجامعة العربية مقارنة بالقمم السابقة، أنها اشتملت على عدة ملاحظات هامة من أبرزها الملاحظتان التاليتان:(١)

الأولى: أن مقررات عمان ٢٠٠١ م، جاءت أكثر واقعية وتواضعاً عن غيرها من المقررات بشأن تطوير الجامعة، فهي لم تتحدث عن محكمة العدل العربية، أو مشروع كمشروع الاتحاد العربي أو تطوير المنظمات المتخصصة المرتبطة بالجامعة العربية.

والثانية: أن الحديث عن إعادة هيكلة الأمانة العامة وتفعيلها ليس جديداً في حد ذاته، إذ ترجع أولى الإشارات إليه إلى قمة الرباط ١٩٧٤م، وإن جاءت الإشارة في قراراتها عامة إلى "تطوير الجامعة"، أما أولى الإشارات المحددة فقد جاءت في قمة تونس ١٩٧٩، وتوالت بعدها القرارات في هذا الصدد في قمتي فاس ١٩٨٢م، والدار البيضاء ١٩٨٩م، أي أن الحديث عن تطوير الأمانة العامة وإعادة هيكلتها مثار منذ ما يزيد عن ربع القرن دون أن يفضي إلى أية نتيجة محددة.

غير أن الجديد في مقررات قمة عمان في هذا الخصوص يتمثل في ثلاثة أمور:

أولها: إنها ربطت التطوير المطلوب بدعم الجهاز الفني للأمانة العامة وتطويره، من أجل تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

والثاني: إنها – أي المقررات – قد تحدثت عن منظور شامل لإصلاح أوضاع الأمانة العامة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية... الخ.

ومن هذين الأمرين يتبين أن هناك حديثاً عن التطوير الشامل للأمانة العامة، مع تركيز خاص على قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولعل هذا يعكس الأمل الموجود لدى البعض في أن يكون النهج الوظيفي الاقتصادي إلى التكامل العربي أسعد حظاً من النهج السياسي/ الاستراتيجي.

أما الأمر الثالث: فيتمثل في أن القمة وضعت مسؤولية التطوير مرة على كاهل الأمين العام بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل على دعم الجهاز الفني للأمانة العامة

(*) وللاطلاع على النص الكامل للورقة القطرية التي تضمنت مقترحات لتفعيل عمل جامعة الدول العربية وتطوير مؤسساتها انظر: مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٥)، المرجع نفسه، وثيقة رقم ٧، ص ص ٤٧٧– ٤٨٩.

(١) أحمد، أحمد يوسف (٢٠٠١)، قمة عمان وتطوير الجامعة العربية: رؤية نقدية مقارنة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٠٦)، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص ص ٢٠-٢١.

وتطويرها، ومرة ثانية على كاهله – أي الأمين العام – منفرداً حين كلفته باتخاذ الخطوات اللازمة واقتراح الصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة من جميع النواحي[١].

وقال وزير الخارجية الأردني: "بأن قرار قمة عمان في اعتماد لجنة المتابعة كآلية من آليات العمل العربي المشترك كان إنجازاً هاماً نحو التوظيف الأفضل للجهد العربي بهدف الوصول إلى درجة أعلى من التكامل والتنسيق العربي. وإذا كان عمل اللجنة سيشمل متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها القمة وما يتم بشأنها من قرارات على الساحة الدولية، فإن تركيز اجتماعاتها على القضية الفلسطينية ومتابعة تطورات الانتفاضة وما يتعلق بمحنة الشعب الفلسطيني يجب أن يدفعنا إلى تفعيل عملها على المستويات كافة لتحسين وسائل العمل العربي المشترك"[٢].

ووضعت قمة عمان الأسس اللازمة لانعقاد القمم القادمة من حيث منهجية العمل والإعداد والإجراءات الرسمية اللازمة، كما يسجل لقمة عمان أن مداولات إقرار مشروع البيان الختامي، ومشاريع القرارات التي أجرتها لجنة الصياغة تميزت بتوافق كبير في الرأي[٣].

٤. الدبلوماسية الأردنية بعد قمة عمان ٢٠٠١م

بعد انتهاء قمة عمان عهد للأردن رئاستها لمدة عام وخلال رئاسته للقمة العربية واجه الأردن العديد من التحديات شكلت له اختبارا حقيقيا في قدرته على الإحاطة بالشأن العربي والارتقاء به وأبرز هذه التحديات:

أ. دعم القرارات الصادرة عن قمة عمان.

ب. العمل على تحقيق ما جاء بالبيان الختامي.

ج. المحافظة على عقد القمة العربية بشكل منتظم لما يحققه ذلك من معالجة الأمور في بواكيرها والإحاطة بالشأن العربي أولاً بأول.

د. العمل على التنسيق فيما بين الدول العربية في مختلف المجالات.

وخلال رئاسته للقمة العربية عمل الأردن على دعم الأمين العام في تحركاته لتطبيق ما جاء في بيان القمة، كما أن أهم ما واجه الدبلوماسية الأردنية بعد القمة موضوع الحالة العراقية الكويتية وعمل الأردن للتقريب بين البلدين، إضافة إلى دعم ما جاء بالبيان الختامي لاجتماع لجنة المتابعة العربية المنعقد في عمان في ١٨ حزيران ٢٠٠١م، والذي ركز على القضية

---

(١) المرجع نفسه، ص٢١

(٢) صحيفة الرأي، عمان، ع ١١٢٤٠، ١٨ حزيران ٢٠٠١م.

(٣) عربيات، شاكر (٢٠٠١)، قمة عمان الواقع والإنجاز. **مجلة الدبلوماسي الأردني**، عدد خاص، مرجع سابق، ص٩.

الفلسطينية. وبقي الحراك الدبلوماسي مستمراً خلال فترة رئاسته للقمة إلى أن عقدت قمة بيروت عام ٢٠٠٢م.

الفرع الثالث: الأردن ومؤتمرات القمة العربية

يساهم الأردن مساهمة كبيرة في مؤتمرات القمم العربية العادية والاستثنائية.

ويرى الباحث أن أهمية مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية تنبع من إيمانه بما يلي:

١. ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك في كافة المجالات.
٢. ضرورة التضامن فيما بين الدول العربية.
٣. إن اجتماعات القمة تقوم بتقريب وجهات النظر واتخاذ قرارات هامة نتيجة لتباحث رؤساء الدول مباشرة.

هذا وشارك الأردن في جميع مؤتمرات القمة العربية المعقودة في ظل الجامعة العربية وخلال فترة هذه الدراسة شارك الأردن في جميع مؤتمرات القمة كما يتضح بالجدول التالي:

الجدول ٦. مؤتمرات القمة العربية التي شارك بها الأردن خلال فترة الدراسة ١٩٩٠م–٢٠٠٨م(*)

مكان عقد القمة	تاريخها
مؤتمر القمة العربي غير العادي – العراق	١٩٩٠/٥/٢٨م
مؤتمر القمة العربي غير العادي – مصر	١٩٩٠/٨/٩م
مؤتمر القمة العربي غير العادي – مصر	١٩٩٦/٦/٢١م
مؤتمر القمة العربي غير العادي – مصر	٢٠٠٠/١٠/٢٣م
مؤتمر قمة عمان – الأردن	٢٠٠١/٣/٢٨م
مؤتمر قمة بيروت – لبنان	٢٠٠٢/٣/٢٨م
مؤتمر قمة شرم الشيخ – مصر	٢٠٠٣/٣/١م
مؤتمر قمة تونس – تونس	٢٠٠٤/٥/٢٢م
مؤتمر قمة الجزائر – الجزائر	٢٠٠٥/٣/٢٢م
مؤتمر قمة الخرطوم – السودان	٢٠٠٦/٣/٢٢م
مؤتمر قمة الرياض – السعودية	٢٠٠٧/٣/٢١م
مؤتمر قمة دمشق – سوريا	٢٠٠٨/٣/٢٨م

(*) عن الموقع الالكتروني جامعة الدول العربية: ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٩ **www.arableagueonline.org**

تؤكد مؤتمرات القمة العربية دور الأردن المتنامي على الصعيدين الإقليمـــي والـــدولي. فانطلاقاً من توجهه القومي وحرصه على وحدة العمل المشترك، أصبح الأردن عاملاً فعالاً في التئام المؤتمرات، فلم يتغيب عن حضورها، ولم يأل جهداً في ســـبيل دعمهـــا، ولـــم يعـــارض قراراتها، كما كان عضواً فعالاً إيجابياً وصاحب دور كبير نشط ومبادرات فعالة في مناقـــشاتها وقراراتها. ويرى الأردن أن العمل العربي المشترك أمر حتمي، فلا قوة لأي قطر عربي خارج التضامن، لأن مناعة كل قطر تكمن في تماسك المجموعة داخل الجامعة العربية التـــي تجـــسد مصالح العرب كلهم(١).

هذا وكانت المشاركة الأردنية في مؤتمرات القمم العربية فاعلة وعلى مستوى كبير من الاهتمام والتمثيل الدبلوماسي وعكست اهتماماً أردنياً بدبلوماسية المؤتمرات الدولية.

فقد شارك الأردن في مؤتمرات القمم العربية في العراق عـــام ١٩٩٠م، ومـــصر عـــام ١٩٩٠م، وكان هذان المؤتمران غير عاديين لمناقشة تأزم العلاقات العربية بسبب أزمة الخلـــيج وإحتلال العراق للكويت، ومصر عام ١٩٩٦م، وكان هذا المؤتمر غير عادي وعقد بعد وصول اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، حيث مثل الأردن في تلك القمم الراحل الملك حسين، ونلاحظ أن تلك القمم هي قمم غير عادية عقدت لمناقشة الوضع العربي، وعملت الدبلوماسية الأردنية على تبني كل ما من شأنه رفعة الشأن العربي.

وبعد اعتماد دورية عقد القمة العربية في مؤتمر القاهرة عام ٢٠٠٠م، عمل الأردن على الاستمرار بنفس النهج، وذلك بمشاركته في مؤتمرات القمم العربية على أعلى المستويات، كمـــا استضاف مؤتمر القمة العربية عام ٢٠٠١م، وبعدها شارك في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، إلا انه خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي فيها، وأيد ما جاءت به بتبني مبادرة السلام العربيـــة، كمـــا شارك في مؤتمر شرم الشيخ عام ٢٠٠٣م، وكان طرفاً داعماً للحقوق الفلسطينية والعراقية، كما شارك في مؤتمر القمة عام ٢٠٠٤م، في تونس والذي تناول مسألة إصلاح الجامعة العربية كما أيد فكرة الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمد من قبل القمة، وبعد تلك القمم كانت قمـــة الجزائر عام ٢٠٠٥م، وقمة الخرطوم بالسودان عام ٢٠٠٦م، وقمة الريـــاض عـــام ٢٠٠٧م، والتي أكدت من جديد على مبادرة السلام العربية.

إلا أن الأردن خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي في القمة العربية التي عقدت في دمـــشق في آذار ٢٠٠٨م، وترئس الوفد الأردني مندوب الأردن الدائم لـــدى الجامعـــة العربيـــة عمـــر الرفاعي.

---

(١) فضة، محمد (١٩٩١)، **الأردن ومؤتمرات القمة**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تـــاريخ الأردن، ص٦٣.

المبــحث الثانـــي

الدبلومـــاسيَّة الأردنيَّة فـــي هيئة الأمم المتـــحدة

تعد هيئة الأمم المتحدة أكبر تنظم دولي عالمي، وتمثل الأهداف السلمية التي تتبناها إطاراً عاماً للتعاون الدولي. وتمثل الدول في هذه المنظمة من خلال بعثات خاصة أو بعثات دائمة اتفق على تسميته رئيسها بالمندوب الدائم. ولمعرفة المزيد عن الدبلوماسية الأردنية المتعددة في هيئة الأمم المتحدة سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: الدبلوماسية الأردنية المتعددة في الأمم المتحدة

يرتبط الأردن ارتباطاً وثيقاً بهيئة الأمم المتحدة وبجميع أجهزتها، فقد انضم الأردن إلـــى هذه الهيئة الدولية بتاريخ ١٤ كانون أول ١٩٥٥م، ومنذ ذلك الوقت والأردن يعمل إلى جانـــب هذه الهيئة تحقيقاً لما أنشئت من أجله وسعياً لإقامة نظام عالمي يسوده الأمن والسلم الـــدوليين، وأملاً في إبقاء التعاون الدولي مستمراً في جميع المجالات السياسية والثقافية والفنية والاجتماعية بينة وبين الهيئة الدولية قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بتاريخ ٢٠ حزيـــران ٢٠٠٠م، بزيارة للأردن وأجرى مباحثات مع المسؤولين الأردنيين ركزت على تبادل وجهـــات النظر حول مختلف القضايا في المنطقة[١]

الفرع الأول: الدبلوماسية المتعددة في ظل الأمم المتحدة

تمارس الدول الدبلوماسية المتعددة والتي تسمى أحياناً بالدبلوماسية الجماعية مـــن خـــلال الأمم المتحدة بواسطة الجمعية العامة التي تعد أكبر تجمع عالمي. وتمثل الدول بهـــذه المنظمـــة بوفود تمثلها على قدم المساواة. كما أن الدبلوماسية المتعددة تتجلى فيها مـــن خـــلال اجتمـــاع الجمعية العامة فيها في مؤتمر دوري كل عام ويكون ثالث ثلاثاء من شهر أيلول، وتعد الجمعية العامة جهازاً عاماً يشمل جميع دول العالم المنظمة للأمم المتحدة، كما تعـــد جهـــازاً للحـــديث والمناقشة وإبداء الرأي في أي شأن من الشؤون التي تطرق لها ميثاق المنظمة.

وكما تمارس الدول أيضاً الدبلوماسية المتعددة من خلال المؤتمرات الخاصة التي تعقـــدها الأمم المتحدة لمعالجة قضايا خاصة، وذلك بفضل تشعب مواضيع العلاقات الدولية وتـــضاعف وتشابك مصالح الدول ومجالات التعاون بينها. وفيما يتعلق ببعثات الدول الخاصة إلـــى الأمـــم

---

(١) **مجلة الدبلوماسي الأردني** (٢٠٠٠)، من أخبار وزارة الخارجية. العدد (٢)، عمان، المعهـــد الدبلوماســـي الأردني، ص ٢٣.

المتحدة فما ينطبق على البعثات الدبلوماسية ينطبق على البعثات الخاصة المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة.

ويرى الباحث أن أهم سمات الدبلوماسية المتعددة في الأمم المتحدة تتمثل بما يلي:

١. إن الدبلوماسية المتعددة في الأمم المتحدة تشكل أوسع نطاق دبلوماسي متعدد الأطراف في العالم، لأن أغلب دول العالم ممثلة في هذه المنظمة.
٢. تتيح الدبلوماسية المتعددة في الأمم المتحدة مجالاً لممارسة نشاط دبلوماسي ثنائي إذ يستطيع أي وفد عقد اجتماعات مع أي وفد لدولة أخرى.
٣. يهدف أسلوب الدبلوماسية المتعددة في الأمم المتحدة إلى تقريب وجهات النظر بين وفود الدول الأعضاء، والوصول إلى اتفاقيات وسط تلقى قبول أغلبية الدول الأعضاء.
٤. تمثل الدبلوماسية المتعددة في الأمم المتحدة مدرسة تتم من خلالها صقل الكفاءات وزيادة خبرتها في مجال الدبلوماسية بشكل عام لاسيما وأن هذه المنظمة تتيح للدبلوماسيين الإلتقاء بأغلبية وفود دول العالم مما يعطيهم المزيد من الخبرة الناتجة عن الاحتكاك بتلك الوفود.

الفرع الثاني: التمثيل الدبلوماسي الأردني في الأمم المتحدة والقضايا العربية و الدولية الراهنة

يمثل الأردن في الأمم المتحدة من خلال بعثة مستقلة في نيويورك يقوم على رئاستها ما اتفق على تسميته بالمندوب الدائم. ومنذ انضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة عمل الأردن على تعزيز نشاطه المتعدد من خلالها على كافة الأصعدة فتميزت دبلوماسيته في الأمم المتحدة بقوة التمثيل إذ أنه عضو في غالبية أجهزة الأمم المتحدة ويشارك سنويا بوفد رفيع المستوى في أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي بقية اللجان. فقد شارك في اجتماعات قمة الألفية والجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة (٥٥) في نيويورك من ٥-١٥ أيلول ٢٠٠٠م[١].

وكان أخرها مشاركته في اجتماع الجمعية العامة عام ٢٠٠٨م، كما تتوافق مع قرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن. كما يحترم الأردن ميثاق هيئة الأمم.

(١) مجلة الدبلوماسي الأردني (٢٠٠٠)، العدد (٣)، مرجع سابق، ص١٦.

وتعزيزا لدور الدبلوماسية الأردنية المتعددة في الأمم المتحدة أعلن الأردن بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٠٦م، ترشيح الأمير زيد بن رعد مندوب الأردن الدائم لدى الهيئة الدولية لمنـــصب الأمـــين العام للأمم المتحدة خلفاً لكوفي عنان وكان الأمير رعد أول مرشح عن بلد مسلم ولو تم انتخابه لكان أول أمين عام مسلم(١)

ويرى الباحث انه يمكن إجمال النقاط التي تراعى في النشاط الدبلوماسي الأردني في الأمم المتحدة بما يلي:

١. أن وزارة الخارجية هي الجهة المركزية المختصة والمسؤولة عـــن إدارة الـــشؤون الخارجية لاسيما علاقة المملكة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، حيـــث أن هناك دائرة خاصة في الخارجية تعنى بالعلاقات مع المنظمات الدولية وتعمل علـــى تطبيق ما تقرره القيادة السياسية من قرارات ومواقف.
٢. الإعداد لحضور الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة.
٣. تشكيل الوفود و البعثات (المندوبيات) إلى الأمم المتحدة واختيار أعضائها.
٤. اعتماد الموقف الدبلوماسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

هذا وتتابع على تمثيل الأردن في هيئة الأمم المتحدة مجموعة من رجالات الدولة ومـــنهم يوسف هيكل، وبهاء الدين طوقان، وعبد المنعم الرفاعي، ومحمد الفرا، وعبد الحميـــد شـــرف، وحازم نسيبه، وعبد الله صلاح، وعدنان أبو عودة(٢) والأمير زيد بن رعد.

أما عن القضايا العربية والدولية فسيتم تناولها على النحو التالي:

١. الدبلوماسية الأردنية والقضايا العربية والإسلامية في الأمم المتحدة

تمارس الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة دورا كبير في الدفاع عن القضايا العربيـــة، وذلك بتوازن مع الشرعية الدولية واحترام ميثاق المنظمة الدولية، فقد عمل الأردن خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠م-١٩٩١م، على احترام قرارات الشرعية الدولية من خلال قرارات مجلـــس الأمن بقبوله قرار (٦٦١) القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وقبول القرار(٦٦٥) القاضي بفرض حصار شامل على العراق، واضطر إلى القبول بها تمشيا مع الشرعية الدوليـــة التي لا يستطيع الأردن بإمكانياتة تجاوزها(٣). كما بقي داعماً لكل ما من شـــأنه تخفيـــف حـــدة الحصار على العراق ونقل معاناة الشعب العراقي إلى الأمم المتحدة.

---

(١) عن الموقع الالكتروني العربية نت : ٥ أيلول ٢٠٠٦ **www.alarabiya.net**
(٢) السعدي، وليد وفرماوي، اعتماد (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٧.
(٣) الهزايمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، (ط٢)، عمان: مركز البشر، ص٢٣٩.

كما عملت على قدم وساق في الأمم المتحدة لنصرة الشعب الفلسطيني والعمل على تحقيق طموحاتهم في إقامة دولتهم المستقلة، وتركز في هذا المجال على تفعيل جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومازالت تعمل لحث إسرائيل على تطبيق تلك القـرارات، وخـلال انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، نشطت الدبلوماسية الأردنية في الهيئة الدولية وتوجت جهودهـا إلى جانب الدول الأخرى في كسب تعاطف منظمات حقوق الإنسان الدولية ولاسيما لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف في تشرين أول ٢٠٠٠م، وشـكلت لجنـة التحقيق الخاصة بحقوق الإنسان في فلسطين، وزارت المناطق الفلسطينية رئيسة لجنـة حقـوق الإنسان، رئيسة جمهورية ايرلندا السابقة وقد أدانت اللجنة في تقريرها ممارسات الإسـرائيليين ضد الفلسطينيين وطالبت بنوع من الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة[١]

وأيدت الدبلوماسية الأردنية قرار الجمعية العامة المعتمد فـي ٢١ تـشرين أول ٢٠٠٣م، الذي طالبت فيه إسرائيل بوقف وإلغاء بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، والذي يعد إخلالاً بخط الهدنة عام ١٩٤٩م، ويتناقض مـع أحكـام القانون الدولي ذات الصلة[٢]

كما أيدت ما قامت به اللجنة الرباعية التي تضم (الولايات المتحدة، وروسـيا، والاتحـاد الأوروبي، والأمم المتحدة) من جهود لتحقيق السلام في المنطقة. ودعت من خلال الهيئة الدولية على الدوام إلى دعم عملية السلام في المنطقة. إضافة إلى دفاعها عن الحقوق السورية واللبنانية ودعم توجهاتها في استرداد حقوقهم.

كما كان هناك سعي دؤوب من قبلها في الأمم المتحدة لحماية حقوق العرب والمسلمين وقد توج هذا السعي بإصدار تقرير للأمم المتحدة في ٧ آذار ٢٠٠٨م، تدين فيه التمييز العنـصري ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية. والذي أعلنته لجنة القضاء على التمييـز العنصري التابعة للأمم المتحدة.

٢. الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة والقضايا الدولية الراهنة

أ. الإرهاب

يسعى الأردن لمكافحة الإرهاب في كافة أشكاله على الصعيدين الإقليمي والـدولي. وقـد تجاوبت الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة مع مطالب الدول وسعيها لمكافحة الإرهاب.

---

(١) أبو جابر، إبراهيم، وآخرون (٢٠٠٢)، **الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة**، (ط١)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص١٥٨.

(٢) محكمة العدل الدولية (٢٠٠٤)، **إجراءات إفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلـسطينية المحتلة**، القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، ص٢٢٠.

هذا وأقر الأردن قانون الوقاية من الإرهاب عام ٢٠٠٦م، وأضاف قبل ذلك تعديلات على قانون العقوبات فيما يتعلق بنفس الموضوع عام ٢٠٠١م.

ويتعاون الأردن مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، فقد أيد ما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام ٢٠٠٠م، فيما يتعلق بالإرهاب والذي جاء فيه(١):

"على دول العالم اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي والانضمام في أقرب وقت إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. والعمل على تكثيف الجهود لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أبعادها".

كما تجاوب الأردن مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة والذي تناول التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي عام ١٩٩١م، والإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي الذي ثابرت الجمعية العامة أيضاً على اعتماده منذ العام ١٩٩٤م، كما تجاوب مع القرار رقم ١٣٦٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٢ أيلول ٢٠٠١م، والقرار ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠١م، الذي جاء طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٧٣ من أكثر قرارات المجلس إثارة للجدل لاسيما على المستوى القانوني، فقد رأى فيه البعض الآلية القانونية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي وتحديد موجبات الدول في هذا المجال، واعتبره البعض الآخر في المقابل مجرد أداة جديدة للضغط على الدول الصغرى وتسخيرها للهيمنة الأمريكية. لكن المؤكد أن القرار كان قراراً بالغ الأهمية والتأثير على صعيد مكافحة الإرهاب الدولي خاصة وأنه صدر في مناخ دولي استثنائي (أي بعد أحداث ١١ أيلول٢٠٠١م)(*). فالقرار صادر بموجب الفصل السابع من الميثاق وبإجماع أعضاء مجلس الأمن متضمناً سلسلة طويلة من الإجراءات التي يقع على الدول واجب التقيد بها، وإلا اعتبرت مخلة بمقتضيات السلم والأمن الدوليين وعرضت نفسها لعقوبات من قبل مجلس الأمن ربما تصل إلى حد اللجوء إلى القوة العسكرية(٢).

---

(١) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ١٥ أيلول ٢٠٠٠م، نقلا عن: يوسف، أمير فرج (٢٠٠٨)، **موسوعة حقوق الإنسان طبقا لأحدث الاتفاقيات والمواثيق والعهود والإعلانات والبرتوكولات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة**، الإسكندرية، دار المطبوعات، ص ٢٧٤.

(*) حدثت بتاريخ ١١ أيلول ٢٠٠١م، تمثلت باصطدام طائرتين مدنيتين ببرجي التجارة العالمي في نيويورك، إضافة إلى سقوط طائرة على مقر البنتاغون في واشنطن كما سقطت طائرة في ولاية بنسلفانيا قبل أن تصيب هدفها وسببت هذه الأحداث أضراراً مادية وبشرية كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أثرها شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا عالمية على الإرهاب.

(٢) لمعرفة المزيد عن قرار الجمعية العامة حول التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي عام ١٩٩٤م، وقرارات مجلس الأمن رقم ١٣٦٨عام ٢٠٠١م، والقرار رقم ١٣٧٣عام٢٠٠١م، أنظر: سويدان، أحمد حسين (٢٠٠٥)، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، (ط١)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص ص ٢٠٩- ٢٢٠.

ومع كل ذالك فإن الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب والحد من آثاره لم يوفق في بلـورة معاهدة دولية شارعه شاملة متعددة الأطراف تعنى بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ب. نزع السلاح

يمثل وقف انتشار الأسلحة وتخفيض جميع أسلحة الـدمار الـشامل وإزالتهـا الأهـداف الرئيسية للأمم المتحدة، وظلت الأمم المتحدة منتدى دائماً لإجراء المفاوضات، ووضع التوصيات وبدء الدراسات في مجال نزع السلاح، وهي تدعم المفاوضات المتعددة الأطـراف فـي هـذا المجال.

وتعد الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة من أكثر الفاعلين في هذا المجال إيماناً منهـا بضرورة ضبط هذه المسألة وإدراكاً منها لخطورة انتشارها، وأبدت اهتمامها بالحد من التـسلح وخفضه، وإيقاف التجارب النووية، وتخفيض ميزانيات التسلح. وكان الأردن يبدي تأييده لمثـل هذه الإجراءات. كما يتمسك بضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة لحل تلك المنازعات[١].

ولقد بذل الأردن ما في وسعه من جهود خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ن. بي. تي. عام ١٩٩٥م، من اجل الخروج بنتائج ايجابية تؤدي إلى دعم هذه المعاهدة التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان نظام عدم الانتشار الدولي ومن اجل تحقيق عالميتها بانضمام جميع الدول إليها بما فيها إسرائيل، ووضع منشآتها النووية تحت ضـمانات الوكالـة الدولية للطاقة الذرية وكذلك من اجل توفير الضمانات الأمنية الكافية للدول غير النووية. وقـد اتخذ المؤتمر إلى جانب تمديد المعاهدة وقرار تعزيز عملية المراجعة قـراراً خاصـاً بالـشرق الأوسط ودعا فيه ضمن أمور أخرى إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من اجل إنشاء منطقة خاليـة من الأسلحة النووية. وقد شارك الأردن بنشاط وحسن نية في كافة المحادثات لـضبط التـسلح والأمن الإقليمي ضمن المسار المتعدد لعملية السلام[٢]

وإيماناً بذلك وسعياً لتحقيق النجاح في ضبط عملية التسلح، عمل الأردن على الإشـتراك في الإتفاقيات والبروتوكولات الدولية في هذا المجال، وهو عضو فاعل ومـشارك فـي كافـة نشاطات ضبط التسلح ونزع السلاح. ويمثل الجدول التالي أهم الإتفاقيات في مجال نزع السلاح وتخفيضه التي صادق عليها الأردن خلال فترة هذه الدراسة.

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع العميد الركن المتقاعد محمد علي الحوراني (مفـتش عـام الجـيش العربي الأردني السابق)، عمان، بتاريخ ٢٨ تشرين ثاني ٢٠٠٩م.

(٢) دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٥)، **الوقائع والوثائق**، الربع الرابع، نص البيان الأردني الذي ألقاه الـسيد عبد الكريم الكباريتي وزير الخارجية أمام الدورة الخمـسين للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بتـاريخ ١٩٩٥/١٠/١٠م، وثيقة رقم ٧، ص ٩٠.

الجدول ٧. أهم الإتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بنزع السلاح وتخفيضه التي صادق عليها الأردن خلال فترة هذه الدراسة(*)

موضوع الاتفاقية أو البروتوكول	تاريخ التصديق
الإتفاقية الخاصة بحظر استخدام بعض الأسلحة التقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر تشرين أول ١٩٨٠م	١٩٩٥/١٠/١٩م
البرتوكول الأول المتعلق بالشظايا التي لا يمكن الكشف عنها ١٠ تشرين أول ١٩٨٠م.	١٩٩٥/١٠/١٩م
البرتوكول الثالث الخاص بحظر وتقييد استعمال الأسلحة المحرقة جنيف ١٩٨٠م.	١٩٩٥/١٠/١٩م
البرتوكول الثاني (المعدل بتاريخ ٣ أيار ١٩٩٦م) المتعلق بحظر وتقييد استعمال الألغام والاشتراك الخداعية والنبائط الأخرى	٢٠٠٠/٩/٦م

ويؤيد الأردن ما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام ٢٠٠٠م، الذي جاء فيه: أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لن تدخر جهداً في سبيل تخليص شعوبها من ويلات الحروب سواء داخل الدول أو فيما بينها، وستسعى أيضاً إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل كذلك تقرر ما يلي:(١)

- تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الوطنية والدولية ولاسيما في كفالة الدول لقرارات محكمة العدل الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من مواد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع.
- تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.
- كفالة تنفيذ الدول الأطراف في المعاهدات في مجالات مثل الحد من التسلح ونزع السلاح والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.
- السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل ولاسيما الأسلحة النووية.

(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي: علتم، شريف و عبدا لواحد، محمد ماهر (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ص٤٩٥، ٥٠١، ٥٢٧، ٥٣٢.

(١) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ١٥ أيلول ٢٠٠٠م، نقلا عن: يوسف، أمير فرج (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ص ٢٧٣- ٢٧٤.

- اتخاذ إجراءات متضافرة من اجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ج. حقوق الإنسان

عملت الدبلوماسية الأردنية في هذا المجال على الاشتراك في كل المساعي الهادفة لتحقيق الحماية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وخلال فترة هذه الدراسة، وعلى سبيل المثال ساهم الأردن في نشاطات اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات حتى عام ١٩٩٢م، كما شارك في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان في حزيران ١٩٩٣م، برئاسة الأمير حسن بن طلال[١].

إضافة إلى انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات ذات العلاقة بموضوع حقوق الإنسان، نذكر منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٩٢م، كما وقع الأردن على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بإشراك الطفل في النزاعات المسلحة وذلك بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٠٠م، كما صادق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية- روما ١٩٩٨م، وذلك بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٠٢[٢].

وتجاوباً مع كل ذلك قام الأردن بتأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢م، بهدف تعزيز حقوق الإنسان في المملكة وترسيخ ثقافتها على مستوى الفكر والممارسة، ويشرف هذا المركز على تطبيق الأردن لكافة المعاهدات والاتفاقيات المصادق عليها في هذا المجال.

هذا وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦م، ليكون الهيئة السياسية الرئيسية للأمم المتحدة في مضمار حقوق الإنسان. وفي ٢٩ أيار ٢٠٠٦م، أصبح الأردن عضواً في مجلس حقوق الإنسان ويظهر التزاماً كبيراً أمام المجلس[٣]

د. البيئة

كان للأمم المتحدة فضل السبق في لفت الانتباه إلى الأخطار المحدقة بالبيئة الإنسانية، وقد مارست دوراً شديد الأهمية في نشر الوعي بها على المستوى العالمي. وتساهم الدبلوماسية الأردنية إيجابياً في هذا المجال لكونها ناشطة في إبراز قضايا البيئة، وتسعى لإيجاد حلول لها. كما لا تتوانى عن الاشتراك في أي اتفاقية أو نشاط يسهم مساهمة جادة في الحفاظ على البيئة.

---

(١) السعدي، وليد و فرماوي، اعتماد (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص٢٨.
(٢) علتم، شريف وعبد الواحد محمد ماهر (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ص ٥٥٧، ٥٧٢، ٧٣٨.
(٣) عن الموقع الالكتروني مركز الزيتونة للدراسات : ٨ شباط ٢٠٠٩ **www.alzytauna.net**

فقد شارك الأردن العالم في الاحتفال بالسنة الدولية للسياحة البيئية تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وذلك في ٨ كانون ثاني ١٩٩٨م، وقام بتوزيع منشورات وكتيبات حول البيئة وضرورة حمايتها[١].

هـ. حوار الأديان والثقافات والحضارات

يهتم الأردن على الدوام بمسألة حوار الأديان وقد أصدر في تشرين ثاني عام ٢٠٠٤م، رسالة عمان التي تضمنت المبادئ العليا للإسلام واحترامه للأديان والثقافات الأخرى. كما أن الأردن شارك في اجتماع أتباع حوار الأديان والثقافات والحضارات الذي عقد في الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ تشرين ثاني ٢٠٠٨م، وكان التمثيل الدبلوماسي الأردني على أعلى مستوى إذ كان على قمة هرم التمثيل الأردني الملك عبد الله الثاني.

وقد شدد الملك في كلمته خلال الاجتماع على أهمية إطلاق حوار عالمي جديد بين الشعوب من مختلف الأديان والحضارات، مؤكداً أن مثل هذا الحوار أساسي ولا غنى عنه للكشف عن الجوامع التي توحد الإنسانية على مبادئ التسامح واحترام الاختلافات وقبول الآخر وكشف زيف التطرف[٢].

و. حفظ السلم والأمن الدوليين

يسعى الأردن لبذل كافة الجهود لدعم الأمن والسلام الدوليين، من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلام في العالم، وقد كانت هذه المشاركات بناء على رغبة الملك حسين، والذي أمر بالمشاركة منذ البداية. ويعد الأردن من اكبر الدول المساهمة في قوات حفظ السلام، وهذا النشاط يعد من أكبر أنشطة الأمم المتحدة، ووصلت مشاركة الأردن إلى مختلف مناطق النزاع في العالم[٣].

وقد بدأت مشاركة القوات المسلحة الأردنية ــ الجيش العربي في عمليات حفظ السلام منذ ١٢ كانون الأول ١٩٨٩م بإرسال مراقبين دوليين إلى انغولا[*].

كما بلغ حجم المشاركة الأردنية حتى أيار ٢٠٠٨م، في مختلف مهام الأمم المتحدة (٥٢٥٨١) ضابطاً وفرداً [٤].

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ع ٨٤٦٣، ٢٩ كانون ثاني٢٠٠٢م، عن الموقع الالكتروني، مرجع سابق.
(٢) المرجع نفسه، ع ٩٤٣١٣، ١٠ تشرين ثاني٢٠٠٨م.
(٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد عبد الإله الخطيب (وزير الخارجية الأردني السابق)، مرجع سابق.
(*) هذا وشملت مشاركة الأردن في مهام حفظ السلام الدول التالية: يوغسلافيا السابقة (كرواتيا، البوسنة والهرسك، سلافونيا الشرقية)، طاجاكستان، كوسوفو، سيراليون، أثيوبيا، اريتريا، تيمور الشرقية / اندونيسيا، أفغانستان، ليبريا، هاييتي، ساحل العاج. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع العميد الركن المتقاعد محمد علي الحوراني (مفتش عام الجيش العربي الأردني السابق)، مرجع سابق.
(٤) القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية (٢٠٠٩)، **التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية ١٩٢١-٢٠٠٨**، عمان : ص٣٢٢- ٣٢٣.

هذا وساهمت القوات المسلحة الأردنية في رفد جهود الأمم المتحدة في العديد من العمليات الإنسانية في شتى بقاع العالم، من خلال حماية قوافل الإغاثة وتقديم العلاج الطبي اللازم للمدنيين وحمايتهم وتقديم العون لهم وحماية ممتلكاتهم.

وظهر الدور الإنساني للقوات المسلحة من خلال ما يلي:[١]

- معالجة المدنيين في المراكز الطبية التابعة لكتائب الحماية الأردنية.
- تسهيل أمور النازحين وتقديم العون والعلاج والغذاء والحماية لهم.
- المساهمة في لم شمل العائلات من خلال التنسيق بين الأطراف المتنازعة.
- تقديم المساعدات للعجزة في القرى المهجورة والمدمرة والذين لا يوجد معيل لهم.
- مساعدة طلاب المدارس بتوفير وسائط النقل وتقديم القرطاسية والمساعدة في إعمار المدارس المدمرة.
- المساعدة في إصلاح خطوط الكهرباء والمياه في القرى المدمرة.

المطلب الثاني : الرؤية الأردنية لإصلاح الأمم المتحدة

أكد الملك حسين على إصلاح هيئة الأمم المتحدة بقوله "أنه لابد من إعادة النظر في النظم الداخلية والهيكلية لدوائر الأمم المتحدة ومجالسها ومؤسساتها التي تحدد شروط العضوية وطبيعتها في كل منها، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي وطبيعة العضوية فيه حتى تعكس هذه المنظمة صورة عالم اليوم. ولتتمكن من تحديد ذاتها والقيام بدورها بفاعلية واقتدار ومصداقية تعزز ثقة الأعضاء بمبادئها وقيمها وقدرتها على التصدي للأزمات والتحديات"[٢].

هذا وقد شملت الرؤية الأردنية لإصلاح الأمم المتحدة الجانبين الإداري والمالي. ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناوله على النحو التالي:

الفرع الأول : الرؤية الأردنية لإصلاح الأمم المتحدة من الناحية الإدارية

تمثلت تلك الرؤية بالعمل على تحقيق عالمية العضوية في الأمم المتحدة وفتح العضوية لجميع الدول المحبة للسلام، وانه يجب ألا تحول أي أسباب سياسية أو غيرها دون انضمام أي دولة إلى الأمم المتحدة. فتحقيق عالمية العضوية في الأمم المتحدة. يعني أن هذه المنظمة

---

(١) المناصير، أنور عبد الحفيظ (٢٠٠٣). **دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٥٣– ٢٠٠٠**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن، ص ص ١٧٦– ١٧٧.

(٢) دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٥)، مرجع سابق، نص كلمة الملك حسين في احتفال الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لتأسيسها ٢٢/١٠/١٩٩٥م، وثيقة رقم ١٤، ص١١٩.

ستصبح مظلة للتعاون، وان لقاء ممثلي دول العالم في الجمعية العامة يعني فرصة للتقارب فيما بينهم.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن الدولي، فينبغي إعادة النظر في امتياز حق الفيتو الممنوح للدول الخمس دائمة العضوية. كما يجب إدخال إصلاحات جذرية على بعض آليات عمل المجلس كآلية فرض العقوبات الاقتصادية مثلاً، وذلك لضمان تحقيق أمرين الأول: هو الحد ما أمكن من تأثير العقوبات على السكان المدنيين في الدولة التي تفرض عليها تلك العقوبات. والثاني: هو تعويض الدول الأخرى المتضررة من فرض العقوبات وذلك بما يتناسب مع مدى الضرر الواقع عليها(١).

كما ساهم الأردن في تقديم مشروع لإصلاح مجلس الأمن الدولي يشمل طريقة عمل المجلس، وقد ساهمت فيه عدة دول إلى جانب الأردن وهي سويسرا، كوستاريكا، وإمارة ليختنشتاين، وهو يعتبر محاولة جادة لإضفاء مزيد من الشفافية على عمل المجلس، وإخراج عملية إصلاحه من المأزق الذي آلت إليه. فمن بين ما يطالب به المشروع الذي تقدمت به الدول الأربعة ضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي حسابات للجمعية العامة من خلال مناقشات غير رسمية أمام الجمعية العامة للتقرير السنوي للمجلس.

وضرورة تعزيز الشفافية في عمل المجلس وذلك بإشراك أكبر قدر ممكن من الدول حتى غير الأعضاء في عمل لجانه الفرعية.

والحد من حق الفيتو للدول الدائمة العضوية فيه، وذلك بإرغام الدول الحاصلة عليه على تقديم تعليل كتابي للجمعية في غضون خمسة أيام من استعمال هذا الحق.

وضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي لتقارير دورية فيما يتعلق بعمليات محددة تهم كافة الدول الأعضاء، مثل الانتهاء من عمليات حفظ السلام أو الشروع في عمليات فرض سلام بالقوة.

ودعا المشروع إلى ضرورة تعزيز عمليات التشاور بين مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة والمجلس الاجتماعي والاقتصادي لمنظمة الأمم المتحدة(٢).

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كانت هناك رؤية أردنية لتفعيل المجلس فقد أشار إلى ذلك الأمير حسن بوجوب تفعيل هذا المجلس والارتقاء بعمله، فهو يرتبط بعاملين مهمين في حياة الدول وهما العامل الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك يجب العمل على التوازن بين

---

(١) المرجع نفسه، نص البيان الأردني الذي ألقاه السيد عبد الكريم الكباريتي وزير الخارجية أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٠م، وثيقة رقم ٧، ص٨٦.

(٢) عن الموقع الالكتروني أخبار سويسرا في عالم اليوم : ٢٢ آذار ٢٠٠٦ **wwww.swissinfo.cn**

مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهناك ضرورة لتفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية بين الدول ضمن إطار عمل واحد فقد اختار مؤسسو الأمم المتحدة أن يقسموا المسؤوليات عن هذه الأبعاد بين مجلسين هما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن انتهاء الحرب الباردة مقروناً بالتعقيدات المتزايدة وعولمة القضايا الدولية يعني أن هناك حاجة ماسة للتنسيق والوصول إلى توازن أكثر ملائمة بين مجلسي الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[١].

كما يؤيد الأردن كافة الإصلاحات أو التعديلات التي من شأنها إصلاح مجلس الوصاية لإعطائه فرصة للقيام بدور فاعل، ويساند الأمين العام ويدعم جميع التوجهات التي تعطيه دورا اكبر في عمل المنظمة.

الفرع الثاني : الرؤية الأردنية لإصلاح الأمم المتحدة من الناحية المالية

تمثلت تلك الرؤية بدعوة الأردن إلى قيام جميع الدول بتسديد مساهماتها في مواعيدها المحددة، وخاصة تلك الدول التي تسهم بالجزء الأكبر في موازنة الأمم المتحدة. ويرى الأردن في هذا المجال ضرورة إدخال تعديلات على آلية تسديد المستحقات[٢].

كما أكد أن إصلاح الأمم المتحدة لا يقتصر على الإصلاح الإداري والمالي بل يجب أن يتعدى ذلك إلى إعادة تشكيل المبادئ التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة، ووضع أخلاقيات إنسانية لعالم الأمم المتحدة تخدم كخلفية للمبادرات الإنسانية العديدة التي تقوم بها مؤسسات الأمم المتحدة

فلو استعرضنا أداء هيئة الأمم المتحدة في العديد من أنحاء العالم، فإنه لا يسعنا إغفال ملاحظة البعد الشاسع بين المثل الأخلاقية العالمية التي تعبر عنها الديباجة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة وواقع الحروب القائمة الأهلية منها، وتلك الواقعة بين الدول على حد سواء وممارسات التطهير العرقي والديني، والهوة المتنامية بين الفقراء والأغنياء، فإن عالمنا اليوم لا يعتبر محصناً بالعدل بأي شكل من الأشكال[٣].

---

(١) دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٤)، **الوقائع والوثائق**، الربع الثاني، كلمة سمو الأمير حسن في الندوة الدولية للأمم المتحدة تحت شعار "أجندة من أجل السلام" ١٩٩٤/٦/٨م، وثيقة رقم ٢٦، ص١٦٧.

(٢) دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٥)، مرجع سابق، نص البيان الأردني الذي ألقاه السيد عبد الكريم الكباريتي، ص٨٧.

(٣) المرجع نفسه، كلمة الأمير حسن نائب الملك خلال الاحتفال الذي أقيم في عمان بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ١٩٩٥/١٠/٢٤، وثيقة رقم ١٦، ص ص ١٢٧-١٢٨.

وأخيرا يلاحظ على الدبلوماسية الأردنية المتعددة في جامعة الـــدول العربيـــة كمنظمـــة إقليمية، والأمم المتحدة كمنظمة عالمية أنها فاعلة، كما أنها ذات تمثيل قـــوي. كمـــا أن الأردن يعول على دورهما كثيراً في مجالات حفظ الأمن والسلم الدوليين، والنهوض بالإنـــسانية فـــي المجالات كافه.

كما يدعو على الدوام لتعزيز آليات عملهما لتمكينهما من القيام به على خير وجـــه، بمـــا ينعكس بالفائدة على جميع دول المعمورة.

الفصل الخامس

أداء الدبلوماسيَّة الأردنيَّة ومستقبلها

تمهيد

تفرض المستجدات المتلاحقة على الساحة الدولية على الدول العمل على تجديد إستراتيجياتها الخارجية وتطويرها في مختلف المجالات. وبما أن العمل الدبلوماسي أصبح أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من أي وقت آخر خصوصا مع تداخل المصالح وما احدثتة العولمة من تقارب، إضافة إلى ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي، برزت الحاجة لتطوير الأداء الدبلوماسي للدول وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الوضع الدولي الذي افرزتة العولمة. إضافة إلى إقامة علاقات دبلوماسية ودية وتغليب الوفاق على الاختلاف. ولأن مستقبل الدبلوماسية لأي بلد يرتبط بطبيعة أدائها، تعمل الدول على تطوير ذلك الأداء لضمان تأقلمه مع المتغيرات التي تواجهها، والأردن كغيره من الدول هناك العديد من العوامل التي تؤثر إيجابا وسلبا على دبلوماسيته. كما أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها في الحاضر والمستقبل، ولضمان حسن الأداء عمل الأردن على تطوير الجهاز المادي والبشري لدبلوماسيته، وذلك لتحقيق المصالح الوطنية والقومية والإنسانية التي يسعى إليها لتكون أكثر كفاءة في أدائها لمهامها مستقبلا. ويتطرق هذا الفصل لمستقبل الدبلوماسية الأردنية على الصعيدين الثنائي والمتعدد، إضافة إلى إلقاء الضوء على ثوابتها. كما يتناول التحديات المحتملة التي تواجهها في الحاضر والمستقبل، وضرورات المرحلة المقبلة.

ولمعرفة المزيد عن أداء ومستقبل الدبلوماسية الأردنية سيتم تناول هذا الموضوع في مبحثين هما:

المبحث الأول: الأداء الدبلوماسي الأردني

المبحث الثاني: مستقبل الدبلوماسية الأردنية

المبـــحث الأول

الأداء الدبلــوماسي الأردنـــي

يتناول الباحث في هذا المبحث العوامل التي لها اثر علـــى الأداء الدبلوماســـي الأردنـــي الثنائي والمتعدد. وما قام به الأردن لتطوير ذلك الأداء، على المـــستويين المـــادي والبـــشري. ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناوله على النحو التالي:

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأداء الدبلوماسي الأردني

من المؤكد أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء الدبلوماسي الأردني، فهـــذه العوامل تشكل إلى حد كبير محددات السلوك الدبلوماسي مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى، ولا يستطيع صانع القرار أن يتغافلها، كما ويسعى إلى المواءمة بين تلك العوامل لصياغة سلوك دبلوماسي واضح تجاه ما يواجهه من قضايا. ولمعرفة المزيد عن اثر هذه العوامل سيتم تنـــاول الموضوع على النحو التالي:

الفرع الأول: العوامل المؤثرة إيجاباً

يرى الباحث أن هناك عاملين أساسيين يؤثران على الأداء الدبلوماسي الأردنـــي إيجابـــاً ويعدان عاملان محفزان للنشاط الدبلوماسي وهما:

١. **العامل التاريخي**: يقصد بالعامل التاريخي مجموعة ما تتركه التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية لأحد المجتمعات من تأثيرات في نوعية سلوك أعضائه، ومن ثم علاقاتهم المتبادلة من جهة، وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقييمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل من جهة ثانية[١]

ويعد العامل التاريخي من العوامل المهمة والمؤثرة علـــى الأداء الدبلوماســـي الأردنـــي، ويظهر ذلك جلياً في بعدين رئيسيين هما:

أ. البعد الديني: إذ أن القيادة السياسية الأردنية ممثلة بشخص الملك عبد الله الثاني تعود في نسبها إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

ب. البعد القومي: والمتمثل بالثورة العربية الكبرى والتي قادها الشريف حسين بن علـــي وأعلن قيامها في ١٠ حزيران ١٩١٦م، والتي جاءت نتيجة سياســـة التتريـــك التـــي

---

(١) الهزايمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٣٥.

اعتمدها الأتراك فمثلت هذه الثورة أول مشروع قومي عربي لتوحيد البلاد العربية والخلاص من الحكم التركي الذي هدف في نهايته إلى طمس الهوية العربية.

وتعمل الدبلوماسية الأردنية على الدوام على احترام هذين البعدين والسعي لخدمة مصالح الدين أولاً والعروبة ثانياً.

٢. **العامل الإنساني:** يرى الباحث أن العامل الإنساني من العوامل المحفزة للأداء الدبلوماسي الأردني، إذ أن إيمان الأردن بحقوق الإنسان وضرورة عيشه في بيئة كريمة وتأمين كافة احتياجاته الحياتية ينعكس على أدائه الدبلوماسي. ومن هنا نجد أن الأردن على الدوام يقدم الدعم المادي والمعنوي لكافة القضايا الإنسانية.

فعلى الصعيد المعنوي: لم يتوان الأردن يوماً عن رفع معاناة الشعوب المقهورة ومارس دوراً دبلوماسياً وقائياً للحيلولة دون وقوع نزاعات مسلحة.

أما على الصعيد المادي: فان الأردن يقدم مساعدات إلى جميع الدول الفقيرة والمنكوبة فعلى سبيل المثال أرسل الأردن مساعدات إلى العديد من دول العالم الفقيرة مثل الصومال، وبنغلادش، وأفغانستان، وفلسطين، إضافة إلى العديد من الدول الآسيوية والإفريقية ودول العالم الثالث.

كما يقدم مساعدة إنسانية من خلال إرسال المستشفيات الميدانية، فعلى سبيل المثال هناك مستشفى ميداني أردني في أفغانستان، والعراق، وقام بإنشاء مستشفى ميداني في غزة بعد العدوان الإسرائيلي عليها أواخر عام ٢٠٠٨م.

وكما يدعم الأردن جهود السلام في المنطقة إيماناً منه بأن إحلال السلام في المنطقة سينعكس على جميع الجوانب الإنسانية فيها.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة سلباً

يرى الباحث أن هناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر سلباً على الأداء الدبلوماسي وهي :

١. **العامل الجغرافي:** يقع الأردن في منطقة قلب الوطن العربي ويعد نقطة إستراتيجية مهمة، إضافة إلى قربه من البحر الأبيض المتوسط، وفوق هذا فإن الأردن هو الأكثر التصاقاً بفلسطين والأطول حدوداً معها وبالتالي الأكثر تأثراً بقضية شعبها.

ويتبين لنا من ذلك أن الموقع الاستراتيجي للأردن يجعله وسط العديد من التفاعلات الدولية ويحتم عليه أداء دور مهم في المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل. ويتأثر الأداء الدبلوماسي الأردني بهذا العامل بشكل كبير مما يجعله في حراك مستمر وعلى تماس مع مختلف القضايا في المنطقة.

٢. **العامل الديمغرافي – السكاني:** إن عـدد الـسكان فـي الأردن وطبيعـة التركيـب الاجتماعي فيه قد تأثر بحكم الموقع الجغرافي للدولة، وقد تغير عدد الـسكان بـشكل دراماتيكي بسبب الحروب الإسرائيلية التي نشأت بين العرب وإسرائيل، وما نجم عنها من هجرات أعداد كبيرة من سكان فلسطين إلى الأردن، وان معادلة الوجود الأردني– الفلسطيني في الأردن قد أثرت بشكل كبير على الدبلوماسية الأردنية، حيث يكـرس الأردن معظم نشاطه من أجل حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. وقد تطلب هـذا الوضع السكاني التعامل معه بحسابات دقيقة ومدروسة حتى لا يصبح عامل ضـعف وفرقة يؤثر سلباً على الأمن والاستقرار، وعلى نسيج اللحمة الوطنية بـين الـشعب الأردني والفلسطيني[١].

٣. **العامل الاقتـصادي:** اعتمد الأردن، وما يزال يعتمد علـى المـساعدات والقـروض الخارجية لتمويل جزء من ميزانيته العامة ولسد العجز في ميزان مدفوعاته التجاري، ويواجه الاقتصاد الأردني العديد من المشكلات في قطاعاته المختلفة.

هذا ويفتقر الاقتصاد الأردني إلى مورد النفط، إذ أنه يعتمد وبدرجة عالية علـى الـنفط المستورد من العراق والسعودية في إنتاج طاقته، ويشكل هذا عبئاً مالياً كبيراً على كاهل الخزينة الأردنية، كما يشكل عبئاً سياسياً على صانع القرار إذ عليه أن يبحث عن مصادر نفط أخرى في حال توقف تدفق النفط إليه من هذه المصادر.

إن تبعية الاقتصاد الأردني وما يعانيه من مشكلات تعد أحد المحددات التي تقيـد صـانع القرار الأردني، إذ تتناسب قدرة الدولة الاقتصادية عكسياً مع درجة اعتمادها وتبعية اقتـصادها للدول الأخرى[٢]، وهذا يؤثر بشكل كبير على نشاطها الدبلوماسي في الخارج من جميع النواحي الفنية والعملية.

---

(١) الرشدان، عبد الفتاح (١٩٩٥)، مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام ١٩٨٩– ١٩٩٠ وتحدياتها في التسعينات، **مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)**، العدد (٤) عمان، الجامعة الأردنية، ص ١٦٥٦.

(٢) العزام، عبد المجيد (٢٠٠٠)، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية. في: أمين المشاقبة (محرر)، **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار**،(ط١)، (ص ص: ٥٤– ٥٦) عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

٤. عوامل تتعلق بالجهاز المادي والبشري(*)

هناك عدة عوامل تتعلق بالجهاز المادي والبشري تؤثر سلباً على الأداء الدبلوماسي الأردني وهي:

أ. حاجة السفارات المتزايدة إلى الدعم الفني، لتمكينها من القيام بعملها على أكمل وجه، علماً بان الأردن يعاني من شح الإمكانيات المالية، إضافة إلى ذلك فان عملية تأهيل الكادر الدبلوماسي أكاديمياً وفنياً تتطلب دعماً مادياً كبيراً (١).

ب. مسألة اختيار وزير الخارجية من خارج السلك الدبلوماسي، لاسيما إذا لم يكن لديه اهتمامات بالسياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ يجب أن تتوفر في وزير الخارجية الحدود الدنيا من المعرفة السياسية، والقانون الدولي والاقتصاد، والدبلوماسية.

ج. تعيين سفراء من خارج السلك، أي سفراء غير مسلكيين، يؤثر إلى حد كبير على الأداء. وبمقارنة السفير المسلكي بغير المسلكي نجد أن السفير القادم من خارج السلك يفتقر إلى المهارات التي يتحلى بها نظيره المسلكي، خصوصاً إذا جاء هذا السفير من بيئة بعيدة عن العمل السياسي والدبلوماسي.

د. مسألة سرعة تغيير وزير الخارجية تؤدي إلى عدم الاستقرار مما يؤثر سلباً ولو بشكل نسبي على الأداء الدبلوماسي، لأن كل وزير يأتي قد تكون لديه رؤى وتصورات للعمل الدبلوماسي تختلف عن الذي سبقه.

ه. أن خلفية الدبلوماسي العلمية والثقافية تؤثر أيضاً في مستوى الأداء، خصوصاً إذا كانت بعيدة عن السياسية والدبلوماسية والتعامل الدولي(٢).

و. أما من حيث العنصر البشري في المندوبيات (أي البعثات) إلى المنظمات الدولية، فإنها تخلو من حيث طبيعة هذا العنصر، من الفنيين والمختصين والأكاديميين القادرين على المشاركة المنتجة، والتعامل مع مئات البنود من القضايا والمشاكل الفنية في مختلف مجالات الحياة المعروضة دوماً على جدول أعمال الأمم المتحدة(٣).

(*) يقصد بالجهاز المادي: أماكن البعثة، ومقر رئيسها، ووسائل المواصلات والاتصالات، ومساكن الدبلوماسيين، والموجودات من أثاث ووثائق ومراسلات، إضافة إلى الحقيبة الدبلوماسية. أما الجهاز البشري فيقصد به: رئيس البعثة، وأعضائها الدبلوماسيين، والملحقون، والموظفين الإداريين، والمستخدمون.

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد عبد الإله الخطيب (وزير الخارجية الأردني السابق)، مرجع سابق.

(٢) **مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد أحمد علي مبيضين (سفير أردني سابق)، عمان، بتاريخ ٣ أيار ٢٠٠٩م.**

(٣) البطاينة، فؤاد (٢٠٠٥)، **المشهد الأردني من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة**، (ط١)، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ص٣١٠.

المطلب الثاني: تطوير الأداء الدبلوماسي الأردني

عمل الأردن على تطوير الجهاز المادي والبشري لدبلوماسيته لضمان حسن عملها والإرتقاء بأدائها، ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناوله على النحو التالي :

الفرع الأول: تطوير الجهاز المادي

وفي هذا المجال نجد أن الأردن اهتم بالعمل على بناء بنية تحتية للجهاز الدبلوماسي كما سعى لإيجاد جهاز مادي قادر على توفير بيئة عمل مناسبة.

فكان هناك تطور واضح للجهاز المادي، فقد تم إنجاز بناء جديد لوزارة الخارجية على الطريق الذي يربط غرب عمان بجنوبها (طريق المطار).

وهذا البناء الجديد يتمتع ببنية تحتية ممتازة بالإضافة إلى العديد من المكاتب والقاعات المجهزة فنياً. كما يسعى الأردن على الدوام لإيجاد جهاز مادي متكامل في الخارج، ويعمل ضمن امكانياتة على تزويد السفارات في الخارج بجميع الأجهزة الفنية التي تحتاجها ويوفر لها البيئة المستقرة والإمكانيات المادية لتقوم بعملها على أكمل وجه.

ونتيجة لفاعلية الأردن في دبلوماسية المؤتمرات الدولية، فقد سعى للإرتقاء بالجهاز المادي من خلال قيامة بتحسين البنية التحتية، فعلى سبيل المثال قام بإنشاء المركز الثقافي الملكي في مدينة الحسين للشباب في عمان الذي يعتبر من أوائل المراكز التي أنشئت في الأردن. ويضم هذا المركز قاعات مجهزة ومؤهلة لإقامة العديد من المؤتمرات والاجتماعات والندوات إضافة إلى عدة صالات، وأبرز أجزاء هذا المركز المسرح الملكي وهو عبارة عن قاعة عصرية مجهزة بكل المستلزمات الفنية والتقنية.

وهنالك قاعة عمان في مدينة الحسين للشباب وقد جرى تحديثها. وهي قاعة للاجتماعات واللقاءات، ومجهزة فنياً بأحدث وسائل التكنولوجيا، وقد عقد فيها العديد من الملتقيات والاجتماعات الهامة.

وإضافة إلى ذلك هنالك مركز الحسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت والذي أنشئ عام ٢٠٠٣م، ويقع في قلب منطقة البحر الميت، ويمتاز هذا المركز بمرافقه من قاعات اجتماعات مجهزة بالكامل بمختلف الأحجام والإمكانيات والمرافق والوسائل الضرورية التي تكفل النجاح لأي مؤتمر. وقد استضاف هذا المركز العديد من المؤتمرات الدولية كالمنتدى الاقتصادي العالمي. وإضافة إلى ذلك هناك العديد من الفنادق الكبرى في الأردن المهيأة و المجهزة لعقد أي مؤتمر أو اجتماع، وهي تشكل بنية تحتية لدبلوماسية المؤتمرات والتي يشارك بها الأردن ويعمل على استضافتها.

ونظراً للواقع السياسي والاقتصادي للدولة الأردنية المتمثل بالموقع الجغرافي، حيث تحيط بالأردن دول متصارعة ليست على وفاق سياسي دائم، إضافة إلى شح الموارد الاقتصادية والطبيعية وما يترتب علية من تحديات داخلية وخارجية والمتمثلة بعدم الاستقرار السياسي للمنطقة الناتج عن تداعيات القضايا الإقليمية والدولية والعلاقات مع دول الجوار، وانتهاء بالحرب على الإرهاب.فأن تطوير وبناء إستراتيجية على أسس علمية تسمح بخدمة وتحقيق الأهداف الدبلوماسية للسياسة الخارجية الأردنية من خلال وزارة الخارجية أمر في غاية الأهمية. لذا فقد تبنت وزارة الخارجية إستراتيجية واقعية في جميع الظروف والأزمنة، وتقوم على أساس التوازن بين قدراتها وطموحاتها التي تحفظ دورها الريادي في المشاركة في صياغة السياسة الخارجية الأردنية آخذه بعين الاعتبار الموقع الجغرافي للملكة ومحدودية الموارد الطبيعية.

وتم وضع هذه الآلية في كانون أول ٢٠٠٦م، ومن أهداف هذه الخطة:(١)

١. تعزيز مفهوم التفكير والتحليل والتخطيط الاستراتيجي.
٢. تطوير الهيكلية الإدارية وتحقيق إدارة فعالة.
٣. السعي للتميز بمبادرة من الإدارة العليا لبناء الخطط الإستراتيجية وتحديد القدرات المطلوبة.
٤. تطوير عمليات التقييم وإدارة المخاطر ووضع آليات تقييم السياسات والقرارات بعد تطبيقها.
٥. ترسيخ مفهوم ثقافة المساءلة والشفافية وتعزيز المهام المتعلقة بوضع السياسات في الدوائر وتطبيق مؤشرات قياس الأداء.
٦. تطوير الكفاءات بإدارة الأنظمة المالية بأساليب متقدمة وربط الموازنة بالخطة الإستراتيجية وتحديث السياسات المالية.
٧. إدخال التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة الخدمات التي تقدمها الدوائر والسفارات.

تنمية الموارد البشرية وتحفيزها وتدريبها وتطويرها وتطبيق نظام موحد لتقييم الأداء وتطوير الكفاءات الوظيفية فنيا ومهنيا.

---

(١) عن الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الأردنية، مرجع سابق.

الفرع الثاني: تطوير الجهاز البشري

وللارتقاء فنياً وأكاديمياً بالجهاز البشري عمل الأردن على ما يلي:

١. إنشاء المعهد الدبلوماسي الأردني

أنشئ المعهد الدبلوماسي بمبادرة من الأمير حسن استجابة للحاجات القائمة والمستقبلية في تطوير الأداء الدبلوماسي ونظم الاتصالات والمعلومات، وبما يتناسب وتقدم العلاقات داخل المجتمع الدولي.

وقد صدرت الإرادة الملكية بوضع النظام الأساسي للمعهد الدبلوماسي موضع التنفيذ في ١٧ أيلول ١٩٩٤م، بعد أن أتمت اللجنة التحضيرية أعمالها التمهيدية. وبعد إقرار صيغة النظام من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ آب ١٩٩٤م، ووفق النظام الأساسي للمعهد فهو يعتبر أحد مراكز البحث العلمي التابعة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ويتولى مهامه في ثلاثة مجالات رئيسية هي التدريس والبرامج والتدريب، والبحوث والدراسات والمؤتمرات، والمعلومات والتوثيق[١].

وكان تأسيس المعهد أيضاً بهدف خدمة المجتمع الأردني والعربي والإنساني، وزيادة المعرفة وتنمية القوى البشرية وذلك من خلال [٢]:

أ. تقديم برامج في الدراسات العليا المتخصصة في ميادين الدبلوماسية والإستراتيجية والدراسات الدولية.

ب. إبراز دور التراث العربي والإسلامي في مجالات العلاقات الدولية ونظمها.

ج. إجراء البحوث والدراسات وتوثيقها ونشرها وذلك في ميادين الشؤون الدولية بأبعادها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والسياحية.

د. تقديم الاستشارات في مجال عمل المعهد لأي جهة محلية أو عربية أو دولية.

هـ. المساهمة في إعداد الدبلوماسيين والعاملين في ميادين العلاقات الدولية والاتصال الخارجي وتأهيلهم وتنمية قدراتهم النظرية والعلمية والتطبيقية عن طريق تنظيم وعقد الدورات الدراسية والتدريبية وبرامج التأهيل الخاصة.

و. المساهمة في تطوير نظم العلاقات الدولية وتحسين وسائل الاتصال وتبادل المعلومات في حقول الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية والدولية.

---

(١) هاشم، كايد (١٩٩٨)، **المعهد الدبلوماسي الأردني، البدايات الواعدة – موجز الوقائع ووثائق التأسيس خلال ثلاث أعوام ١٩٩٤– ١٩٩٧**، (ط١)، عمان : المعهد الدبلوماسي، ص١٧.

(٢) نظام المعهد الدبلوماسي الأردني (١٩٩٩)، نص مادة (٤).

ز. توثيق التعاون العلمي في مجالات عمل المعهد مع الجهات الرسمية والمحلية والعربية والدولية المعنية بالدبلوماسية والعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية والاتصال الخارجي وعقد اتفاقيات معها لهذه الغايات.

ح. إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والحلقات الدراسية والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية المتفقة مع أهداف المعهد.

كما يقوم المعهد بإصدار مجلة ثقافية إعلامية فصلية موسومة بعنوان "الدبلوماسي الأردني" وتحتوي هذه المجلة في أعدادها على العديد من المقالات الثقافية والإعلامية التي تمس النشاط الدبلوماسي الأردني والعربي والدولي. إضافة إلى إصدار "مجلة الأردن للشؤون الدولية"، كما يقوم بالعديد من النشاطات الفكرية والعلمية إضافة إلى عقد الندوات وورش العمل.

٢. إنشاء النادي الدبلوماسي الأردني

والذي بادر في طرح فكرة إنشائه الدكتور كامل أبو جابر وزير الخارجية الأردني الأسبق، وقد تم تسجيل النادي رسمياً والمصادقة على نظامه الأساسي من قبل وزير الثقافة في حزيران ١٩٩٩م، ويطمح النادي الدبلوماسي الأردني الذي لا يسعى إلى تحقيق أغرض تجارية أو أهداف حزبية أو إقليمية أو طائفية أو قبلية لتحقيق الأهداف التالية:[١]

أ. استمرار مساهمة أعضائه في إبراز الصورة الحقيقية والمشرقة للأردن.

ب. توفير الأجواء الاجتماعية لالتقاء الأعضاء وضيوف النادي.

ج. تبادل الآراء والأفكار بين الأعضاء وزملائهم من الدبلوماسيين الأجانب وضيوف المملكة.

د. بلورة أفكار وصيغ جديدة بشأن القضايا والعلاقات الدولية تهدف إلى خدمة الأردن.

ه. توفير أنشطة ثقافية وفكرية وفنية للأعضاء.

و. التحاور مع ضيوف الأردن الكبار بعيداً عن القيود الرسمية بما يعزز مكانة الأردن.

ز. تعزيز العلاقات بين الدبلوماسيين الأردنيين الحاليين منهم والسابقين.

ح. عقد الندوات والمناظرات الفكرية والثقافية والفنية والدبلوماسية.

ط. إقامة معارض فنية ومناسبات اجتماعية وترفيهية وتنظيم رحلات داخل الأردن وخارجه.

---

(١) **مجلة الدبلوماسي الأردني** (١٩٩٩)، العدد (٥)، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني، ص ص ٢٦- ٢٧.

٣. ملتقى السفراء الأردنيين

وللإرتقاء بالعمل الدبلوماسي الأردني ليخدم مصالح الأردن أطلق الملك عبد الله الثاني مبادرة تركز على تقوية وتفعيل الدور الذي يقوم به السفراء الأردنيون، والعمل على تحويل البعثات الدبلوماسية في الخارج إلى مراكز متميزة للتمثيل والتفاوض الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وانطلاقاً من الرؤية الملكية تم عقد ملتقى السفراء الأردنيين في الخارج، ويعتبر الملتقى من أهم الفعاليات التي تنظمها وزارة الخارجية لمراجعة التطور في أعمال السفارات الأردنية والبعثات الدبلوماسية في الخارج وكذلك العقبات التي تعترض عمل الدبلوماسيين والوقوف على حجم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأردنية. ويمثل الجدول التالي الملتقيات التي عقدت.

الجدول رقم ٨. الملتقيات التي عقدت للسفراء الأردنيين خلال فترة الدراسة(*)

الملتقى	فترة انعقاده
الملتقى الاقتصادي الأول لسفراء الأردن تحت شعار "نحو تحقيق الرؤية الملكية"	١٣-٢٠٠٢/٨/١٨م
الملتقى الثاني لسفراء الأردن تحت شعار "أداء دبلوماسي متميز"	٢٧-٢٠٠٣/٧/٣١م
الملتقى الثالث لسفراء الأردن تحت شعار"نحو تعزيز الدور الرائد للدبلوماسية الأردنية"	٢٤-٢٠٠٤/٧/٢٨م
الملتقى الرابع لسفراء الأردن	٢٨- ٢٠٠٨/١٢/٣٠م

وقد تمخض عن عقد تلك الملتقيات عدد من النتائج والتوصيات أبرزها(١):

أ. تركيز الدبلوماسية الأردنية اهتمامها على القضايا الإقليمية والدولية التي تؤثر على المصالح الوطنية الأردنية، والتفاعل معها بمنهجية وانفتاح.

ب. الاهتمام بالقضايا العربية والدولية ولاسيما عملية السلام والإصلاح وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك، والتفاعل مع ما يجري من أحداث ومستجدات سياسية واقتصادية في إطار الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف.

ج. دعم السفارات مالياً لتمكينها من القيام بالمهام الاقتصادية المنوطة بها، وذلك من خلال إنشاء "صندوق دعم السفارات".

(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي:
- الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الأردنية، مرجع سابق.
- الموقع الالكتروني عمون نيوز: ٣١ كانون أول ٢٠٠٨ **www.ammonnews.net**

(١) الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الأردنية، مرجع سابق.

المبحث الثاني

مستقبل الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة

لقد مرت الدبلوماسية الأردنية منذ عام ١٩٩٠م، بالعديد من الأحداث والتجارب، كما عاشت لحظات مد وجزر وعاصرت أحداثاً إقليمية ودولية هامة. وشهدت أحداثاً عديدة شكلت تحدياً كبيراً لها، وبنظرة عاجلة على سمات الدبلوماسية الأردنية خلال هذه الفترة نجد أنها[١]:

١. سريعة المبادرة في الالتفاف على الأزمات والتوترات التي حدثت في المنطقة.
٢. سعت لإيجاد توازن بين المصالح الوطنية والمصالح العربية.
٣. السعي لإيجاد علاقات صداقة مع كافة دول العالم ولاسيما الدول الكبرى، وتوظيفها لخدمة قضايا الوطن والأمة
٤. الإيمان بالوسطية والاعتدال وعدم المغالاة في الخطاب السياسي والبعد عن التطرف.

وللبحث في مستقبل الدبلوماسية الأردنية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: ثوابت وتحديات الدبلوماسية الأردنية

هناك العديد من الثوابت التي تشكل ركيزة أساسية للدبلوماسية الأردنية، ومقابل هذه الثوابت هناك العديد من التحديات، ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع سيتم تناولة على النحو التالي:

الفرع الأول: ثوابت الدبلوماسية الأردنية

هناك العديد من الثوابت التي تتمسك بها الدبلوماسية الأردنية على الصعيدين الإقليمي والدولي ولا يمكن أن تتنازل عنها في تعاملها مع المجتمع الدولي وتتمثل بما يلي[٢]:

١. على الصعيد الإقليمي

أ. الوقوف إلى جانب الأشقاء العرب والعمل على الارتقاء بالعمل العربي المشترك في كافة المجالات.

ب. دعم الأردن للسلام في المنطقة واعتباره خياراً استراتيجياً لا يمكن التنازل عنه.

ج. كما يلتزم الأردن بتعامل إيجابي مع دول الجوار ويسعى لتعزيز العلاقات الثنائية معها في مختلف المجالات.

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد أحمد علي مبيضين (سفير أردني سابق)، مرجع سابق.
(٢) المرجع نفسه.

٢. على الصعيد الدولي

أ. يلتزم الأردن بأحكام القانون الدولي، فالأردن من أكثر دول العالم التزاماً بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ب. احترامه للشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي، وما يصدر عن المنظمات الدولية من قرارات، كما يحترم الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

ج. الوقوف إلى جانب القضايا العربية والقومية والإسلامية والدفاع عنها في المحافل الدولية.

د. اعتماد الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الأردنية في الحاضر والمستقبل.

يرى الباحث أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الدبلوماسية الأردنية وتشكل محوراً أساسياً في تحركاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي وأبرز هذه التحديات:

١. القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي

فهي تعتبر محوراً أساسياً في الدبلوماسية الأردنية وأهم أولوياتها على مختلف الأصعدة، وأن ما تقوم به إسرائيل تجاه الفلسطينيين من ممارسات مثل توسيع النشاطات الاستيطانية، وبناء الجدار العازل، وتعثر عملية السلام، فإن ذلك يشكل تحدياً كبيراً أمام الدبلوماسية الأردنية في الحاضر والمستقبل، ذلك لأن أي اتفاق يفرض قسراً سيفشل. إضافة إلى استمرار إسرائيل باحتلال الأراضي العربية في فلسطين والجولان، وتعثر عملية السلام مع كل من سوريا ولبنان.

٢. ضعف الأداء المؤسسي والقانوني للأمم المتحدة

أسست الأمم المتحدة لتكون تنظيماً عالمياً تشرف على تنظيم الشؤون الدولية، وتسعى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، إلا أنه ومع بداية التسعينات من القرن الماضي تراجعت هذه الهيئة، وظهرت هناك سيطرة دولية عليها تمثلت بالولايات المتحدة الأمريكية، وتفردها بالسيطرة عليها. فالدبلوماسية الأردنية تؤيد وجود هذه المنظمة وتؤكد على دورها العالمي في شتى المجالات، إلا أن حالة الضعف التي تعاني منها هذه المنظمة تشكل تحدياً جديداً خصوصاً وأن الدبلوماسية الأردنية تعول عليها كثيراً في حل مختلف القضايا التي تواجه الإنسانية جمعاء وترى فيها ركيزة أساسية من ركائز إحلال السلام والتعاون الدولي.

٣. الخلل في التوازن العسكري والإستراتيجي بين العرب وإسرائيل

تعتبر إسرائيل دولة نووية وتتمتع بترسانة عسكرية ضخمة تتمثل في امتلاكها أسلحة متعددة ومتنوعة الأمر الذي جعلها تتمتع بتفوق كبير في هذا المجال على الدول العربية. وهذا يشكل تحدياً أمام الدبلوماسية الأردنية في سعيها لحث المجتمع الدولي على أن تقوم إسرائيل بنزع أسلحة الدمار الشامل لديها، إضافة إلى تجنب المواجهة بين العرب وإسرائيل والتأكيد على السلام الدائم والعادل كخيار إستراتيجي.

٤. ضعف أداء الجامعة العربية كمؤسسة للعمل العربي المشترك

وقد ظهر ضعف أداء الجامعة العربية واضحاً في عدم قدرتها على حل أزمات المنطقة. فقد تعثر أداؤها في إيجاد حل سلمي للغزو العراقي للكويت، مروراً بعدم قدرتها على التوفيق بين الدول العربية التي انقسمت إلى معسكرين معسكر مؤيد لحل سلمي كالأردن، ومعسكر يدعو قوات التحالف إلى الأرض العربية كدول الخليج. وأخيراً ما تعرض له العراق في الحرب الأمريكية عام ٢٠٠٣م، إضافة إلى غياب إستراتيجية عمل عربي موحد على الصعيد الدولي.

٥. تشويه صورة الإسلام والمسلمين والعرب في العالم

توجد حملة واسعة ضد الإسلام والمسلمين في العالم، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١م، حيث كانت أصابع الاتهام توجه إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن وأنه هو المسبب لتلك الأحداث، ومن هنا بدأت المضايقات للمسلمين وبدأت حملة إلصاق التهمة بالدين الحنيف (الإسلام) والعمل على تشويه صورته. كما عانى العرب أيضاً في الدول الغربية من جراء تشويه صورتهم ونعتهم بالإرهابيين، ومن هنا عمل الأردن على إصدار رسالة عمان في تشرين ثاني ٢٠٠٤م، وتعميمها على جميع دول العالم. وتبين الرسالة أن الإسلام دين وسطية واعتدال وأنه دين يحترم الآخر وينبذ القتل والعنف، وبقي الأردن يعمل ضمن هذه التوجهات صامداً في الدفاع عن الإسلام والعرب في كافة المحافل الدولية.

المطلب الثاني: مستقبل الدبلوماسية الأردنية وضرورات المرحلة المقبلة

يرتبط مستقبل الدبلوماسية الأردنية بطبيعة التحديات التي تواجهها في الحاضر والمستقبل، وما تتطلبه المرحلة المقبلة من ضرورات لتجاوز تلك التحديات، وللبحث في مستقبل الدبلوماسية الأردنية سيتم تناول الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول: مستقبل الدبلوماسية الأردنية الثنائية و المتعددة

ستبقى الدبلوماسية الأردنية تسعى، من منطلق إدراكها لحقائق التطورات الدولية، إلى المبادرة وفي كل الشؤون العربية والعالمية من أجل المشاركة والتأثير فيما يجري على الساحة الدولية، بحيث لا تكون تابعة أو معزولة عن الأحداث الجارية في المجتمع الدولي.

ويمكن القول بأن مستقبل الدبلوماسية الأردنية خلال المرحلة القادمة سيكون مرتبطاً بالعوامل المؤثرة ايجاباً وسلباً عليها. وبالنظر إلى واقع الحال في المنطقة يستطيع الباحث القول ان الدبلوماسية الأردنية تجاه دول الجوار ستبقى تعاونية، خاصة أن الأردن لا يتمتع بموارد مالية واقتصادية كافية فهو يعتمد على دول الجوار في الحصول على النفط وفي تصدير منتجاته. ويسعى لإيجاد تبادل وتعاون معها في مختلف المجالات.

كما ستبقى الزيارات الملكية لدول العالم عاملاً أساسياً في تعزيز العلاقات الدبلوماسية الأردنية على الصعيد الثنائي.[١]

وستبقى الدبلوماسية الأردنية المتعددة الأطراف التي يمارسها الأردن من خلال المنظمات الدولية الحكومية والمؤتمرات الدولية محط اهتمامه، وذلك لأنه عضو فاعل في غالبية المنظمات الدولية العاملة. إضافة إلى أن الأردن يساهم مساهمة كبيرة في المؤتمرات الدولية التي تعقد في ظل تلك المنظمات أو المؤتمرات الخاصة التي تعقدها الدول لمناقشة مواضيع معينة، وبما أن الأردن ملتزم بالمعاهدات والمواثيق الدولية فإنه سيبقى دائماً داعماً لتلك المنظمات.

فعلى الصعيد العالمي سعى الأردن على الدوام إلى دعم هيئة الأمم المتحدة وتمكينها من العمل بنجاح لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، ولزيادة التعاون بينه وبين الدول في مختلف المجالات كما يؤيد أي حركة إصلاح لهذه المنظمة من شأنها الارتقاء بوظائفها.

كما أكد على الدور المستقبلي لها، وإنها ستبقى الوعاء الدولي الأمثل القادر على التعامل بنجاح مع التحديات التي تواجهنا جميعاً دولاً وشعوباً[٢].

أما على الصعيد الإقليمي فإن جامعة الدول العربية ستبقى المظلة الحاضنة للعمل العربي المشترك، والأردن على الدوام يسعى للارتقاء بها كما يشارك في جميع القمم العربية. وتربطه علاقة وثيقة بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعد من أكبر المنظمات الحاضنة للدول الإسلامية.

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد أحمد علي مبيضين (سفير أردني سابق)، مرجع سابق.
(٢) كلمة الأردن في الأمم المتحدة ألقاها وزير الخارجية الأردني ناصر جودة عن الموقع الالكتروني: ٢٦ أيلول ٢٠٠٩ **www.petranews.jo**

يتطلع الأردن للعمل الجماعي ويسعى لتوحيد كافة الجهود الدولية، للإرتقاء بالعمل المشترك على كافة الأصعدة إيماناً منه بأن زيادة التعاون والاعتماد المتبادل سيؤثر على منحى العلاقات السياسية الدولية نحو الأفضل(١).

لذا فإن الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية أهمها:(٢)

أ. دعم الأمن القومي: ومن هذا المنطلق يسعى الأردن عبر توجهاته الخارجية لكسب التأييد الإقليمي الدولي لإستراتيجيته القائمة على ترسيخ دعائم السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

ب. دعم المصالح الاقتصادية لتعزيز جهود التنمية الشاملة في الأردن ومتطلباتها الحالية والمستقبلية.

ج. دعم الوفاق القومي بين جميع الدول العربية بالرغم من الخلافات المتباينة، وخاصة التي سبقت أزمة الخليج عام ١٩٩٠م، أو تمخضت عنها، فإن العلاقات العربية قد عادت لتحقيق نوع من القوة والثقة المتبادلة، والأردن بحكم موقعه الإستراتيجي وموروثه التاريخي وقيادته، مؤهل للقيام بدور مؤثر وفاعل في المنطقة العربية.

ومما سبق، وبتتبع سلوك الدبلوماسية الأردنية الثنائي والمتعدد، يرى الباحث أن مستقبل الدبلوماسية الأردنية يرتبط بثوابتها واستناداً لذلك ستبقى متمسكة بالمبادئ السلمية للعلاقات الدولية وداعمة لها واهم تلك المبادئ:

١. احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لها.
٢. حق الدول في تقرير مصيرها.
٣. عدم اللجوء إلى القوة في التعامل الدولي، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.
٤. احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات.
٥. التعاون الدولي في إقرار السلم، والتنمية، وتحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

وستبقى مناهضة لكافة المخاطر التي تتعرض لها العلاقات الدولية. وستبقى الدبلوماسية الوقائية سبيلها لتحقيق تلك المبادئ.

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد عبد الإله الخطيب (وزير الخارجية الأردني السابق)، مرجع سابق.

(٢) الرشدان، عبد الفتاح (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص ص ١٦٥٩- ١٦٦١.

الفرع الثاني: ضرورات المرحلة المقبلة

يرى الباحث أن هناك ضرورات تتطلبها المرحلة المقبلة من شانها تحقيق تطلعات الدبلوماسية الأردنية للمستقبل ومن أهم تلك الضرورات:

١. العمل على تحقيق المزيد من التكامل العربي والارتقاء بالعمل المشترك. والإبقاء على تفاعل مستمر في مؤسسات التكامل العربي وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وضرورة ضمان حسن تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات.

٢. العمل على بناء إستراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الأسرة الدولية، تقوم على أسس تحفظ مكانتها وتحافظ على حقوقها، والتنسيق فيما بينها، وتشكيل موقف سياسي موحد تجاه مختلف القضايا التي تهم العرب والمسلمين.

٣. دفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وإحلال السلام لتحقيق المزيد من الاستقرار. مما ينعكس على الأوضاع الداخلية في دول المنطقة وبالتالي زيادة معدلات التنمية فيها.

٤. الارتقاء بالعلاقات مع الدول الإسلامية، وتعزيز ثقافة التعاون معها في مختلف المجالات. خصوصا الدول الأسيوية المسلمة مثل اندونيسيا، وماليزيا، والباكستان، إضافة إلى دعم العلاقات مع تركيا لما لهذه الدول من أهمية على الساحة الدولية.

٥. الإبقاء على التواصل مع مؤسسات التنظيم الدولي، ودعمها لما لها من أهمية في إدارة الشأن الدولي.

٦. التمسك بمبادئ القانون الدولي، والتزام الدول بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادقة عليها، وضمان تنفيذ بنودها لاسيما في مجال نزع السلاح.

٧. التواصل مع الجاليات المسلمة في جميع دول العالم والضغط على صانعي القرار فيها من اجل حماية حقوق هذه الجاليات، خصوصاً وان الدين الإسلامي يتعرض في هذه المرحلة إلى عملية تشويه مقصودة عن دون علم ودراية بمبادئ هذا الدين.

النتائــج والتــوصــيات

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات التي من شأنها الارتقاء بالدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة ويمكن إيجازها بما يلي:

١. النتائج

أ. إن الموقع الجغرافي للأردن يحتم عليه أن يمارس نشاطاً دبلوماسياً موسعاً لوقوعه في منطقة ملتهبة ومليئة بالعديد من الصراعات والنزاعات، إضافة إلى وقوعه بين بلدين عربيين يعانيان من أزمات مع دول أخرى بالإضافة إلى أزمات داخلية، فهناك العراق شرقاً وما يعانيه من الاحتلال الأمريكي له، وفلسطين من الغرب وما يعانيه الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي.

ب. إن القوانين والأنظمة في الأردن بينت إلى حد كبير دور الأجهزة الداخلية والخارجية المعنية بالدبلوماسية الأردنية وصلاحياتها، وتختلف مهام وواجبات هذه الأجهزة عن بعضها وفقاً لما أتاحه الدستور والقوانين والأنظمة لها من صلاحيات في ممارسة الشؤون الخارجية والدبلوماسية.

ج. إن الأردن يقيم علاقات دبلوماسية ثنائية ومتعددة مع اغلب دول العالم ومنظماته الدولية، ومن ذلك يتضح قوة التمثيل الدبلوماسي الأردني.

د. تميل الدبلوماسية الأردنية إلى التعاون والارتقاء بالعمل العربي المشترك، ويتضح ذلك من خلال اشتراك الأردن في جميع مؤتمرات القمم العربية، وعدم الخروج عن النهج العربي.

ه. يلتزم الأردن بقرارات الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة، ويبدي تعاوناً واضحاً معها في حل مختلف القضايا التي تهم الأسرة الدولية، مثل الإرهاب و نزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة، وتعزيز حوار الأديان والثقافات والحضارات وحفظ السلم والأمن الدوليين.

و. تسعى الدبلوماسية الأردنية لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، ويتضح ذلك من خلال اشتراك الأردن في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩٠م، وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، والتأكيد على الدوام أن السلام خيار استراتيجي ولا يمكن التنازل عنه.

ز. إن القضية الفلسطينية على رأس أولويات الدبلوماسية الأردنية. إضافة إلى تأكيدها على ضرورة حلها.

ح. سعت الدبلوماسية الأردنية إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي خلال فترة الحصار التي فرضت عليه. كما قامت بنفس العمل أثناء الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م، وبعدها.

ط. تأقلمت الدبلوماسية الأردنية مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وأثبتت قدرتها على التعاطي مع مختلف الأزمات وتجاوزها بهدوء.

ي. وازنت الدبلوماسية الأردنية بين المصالح الوطنية والقومية، فرغم وجود علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إلا أنها بقيت مدافعة عن القضية الفلسطينية ومساندة للحقوق العربية.

٢. التوصيات

أ. إنشاء مجلس أعلى للشؤون الخارجية يضم ممثلين عن الأجهزة الداخلية والخارجية المعنية بالدبلوماسية الأردنية، إضافة إلى عدد من المتخصصين في الشؤون الخارجية والدبلوماسية. على أن يقوم هذا المجلس برسم السياسة الخارجية للدولة تجاه مختلف الدول والمنظمات الدولية. وبهدف تخفيف العبء عن الملك في قيادة الدبلوماسية وإدارتها.

ب. ولتفعيل دور اللجان الخاصة بالشؤون الخارجية في مجلس الأمة الأردني، يوصي الباحث أنه في حال الشروع بتعيين سفراء أردنيين في الخارج، يجب مقابلة هؤلاء السفراء هذه اللجان والتشاور معها فيما يهم أولويات العمل الدبلوماسي الأردني. وأن تقترح هذه اللجان أسماء بعض الشخصيات التي ترى فيهم القدرة والكفاءة في التمثيل الدبلوماسي للأردن في الخارج.

ج. ضرورة الارتقاء بعمل جمعيات الصداقة البرلمانية والعمل على إحاطتها بإطار قانوني، بوضع أنظمة داخلية ملزمة لآليات عملها، والتأكيد على دورها في توطيد العلاقات بين الأردن وغيرة من الدول.

د. ان تقوم السفارات الأردنية في الخارج بتسويق الأردن اقتصادياً وسياحياً وثقافياً، بشكل أكبر مما هي عليه لجذب الاستثمارات للبلاد.

ه. ترشيح الكفاءات الدبلوماسية الأردنية للمناصب الدولية.

و. زيادة المشاركة الأردنية في المؤتمرات الدولية سواء باستضافتها أم المشاركة فيهـــا. وذلك لما لها من إيجابيات كبيرة، منها إبراز الوجهه الحضاري للأردن على الـــساحة الدولية، وزيادة الخبرات الأردنية في مجال عقد المؤتمرات.

ز. تكثيف المشاركة الأردنية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لما تعود به على الأردن من سمعة طيبة وإعطائه دور اكبر على الساحة الدولية في مجال حفــظ الــسلم والأمن الدوليين.

ح. مراعاة اختيار العنصر الوطني في التمثيل الدبلوماسي، أي الأشخاص الذين يتحلـــون بالثقافة الوطنية ولديهم المؤهلات العلمية، ويجب عدم الاعتماد على المساقات الفنية فقط بل يجب أن يحظى الجانب الديني والسياسي للأردن كياناً وتاريخاً بأهمية فـــي عمليـــة اختيار الدبلوماسيين.

ط. ضرورة العمل على زيادة التعاون بين وزارة الخارجية والمعهد الدبلوماســـي لـــصقل الكادر البشري والعمل على تطوير الدبلوماسيين الجدد من خلال اشتراكهم فـــي دورات تأهيليه وتدريبهم فنياً في مجال التكنولوجيا وإعطائهم دورات تأهيلية ومتقدمة في مجال الاقتصاد والاستثمار والتجارة الدولية.

ي. العمل على إشراك مراكز الأبحاث والدراسات في توجيه الدبلوماسية الأردنية وتعزيز دورها في هذا المجال.

ك. ضرورة العمل على إنشاء مكتبة دبلوماسية، وتـــضمينها أهـــم المؤلفـــات والأبحـــاث والمجلات العلمية المتخصصة في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

ل. دعم الكادر الدبلوماسي في الخارجية الأردنية بالكوادر الأكاديمية المؤهلة والمتخصصة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية من حملة الدرجات العلمية العليا (ماجستير، دكتوراه) وإشراكهم في النشاط الدبلوماسي.

م. ولتطوير آلية عمل السفارات في الخارج يجب زيادة الدعم المادي لها.

ن. ضرورة اختيار وزير الخارجية من بين السلك الدبلوماسي والعمل على استقرار هذا المنصب وعدم تغيير شخص الوزير خلال فترات زمنية قصيرة.

س. ضرورة ترتيب تواريخ انضمام الأردن إلى المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لمختلـــف مجالات العلاقات الدولية، والاتفاقيات المعقودة بشأن مواضيع تخدم الإنسانية وتصنيفها وإخراجها في كتيبات، لإيجاد قاعدة بيانات تخدم الباحثين مستقبلاً.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١. المصادر

أ الاتفاقيات

- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٩٦١).
- اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة (١٩٦٩).
- اتفاقية فيينا الخاصة بتنظيم العلاقة بين الدول والمنظمات الدولية (١٩٧٥).

ب الأنظمة والقوانين

- الدستور الأردني (١٩٥٢).
- نظام التنظيم الإداري لوزارة الخارجية الأردنية (١٩٩٩).
- النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني (١٩٩٦).
- النظام الداخلي لمجلس الأعيان الأردني (١٩٩٨).
- نظام المعهد الدبلوماسي الأردني (١٩٩٩).

ج. الوثائق الرسمية

- المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩١)، **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠م- آذار ١٩٩١م**، عمان، الأردن.
- الجريدة الرسمية، عمان، الأعداد (٤٠٤٦) و (٤٠٨٧) و (٤٠٩٠) و (٤٠٩٣) لسنة ١٩٩٥م.
- الجريدة الرسمية، عمان، الأعداد (٤١٠١) و (٤١٠٦) و (٤١١٣) لسنة ١٩٩٦م.

٢. المراجع

أ. الكتب

- فوق العادة، سموحي (١٩٧٣)، **الدبلوماسية الحديثة**، (ط١)، دمشق: دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر.
- صباريني، غازي حسن (٢٠٠٢)، **الدبلوماسية المعاصرة – دراسة قانونية**، (ط١)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- شبانة، عبدالفتاح (٢٠٠٢)، **الدبلوماسية – القواعد القانونية- والممارسة العملية- والمشكلات القنصلية**، (ط١)، القاهرة: مكتبة مدبولي.

- بركات، جمال (١٩٨٥)، **الدبلوماسية – ماضيها وحاضرها ومستقبلها، (ط١)**، الرياض: دن.
- خلف، محمود (١٩٩٧)، **الدبلوماسية – النظرية والممارسة، (ط٢)**، عمان: دار زهران للنشر.
- الجندي، غسان (١٩٩٨)، **الدبلوماسية متعددة الأطراف: قانون المنظمات الدولية**، (ط١)، عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني.
- ندا، جمال طه (١٩٨٦)، **الموظف الدولي– دراسة مقارنة في القانون الدولي الإداري**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- زناتي، عصام محمد (٢٠٠٠)، **قواعد تعيين الموظفين الدوليين**، (ط١)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- المصالحة، محمد (٢٠٠٠)، **دراسات في الحياة البرلمانية الأردنية – تطبيقات في البرلمانية**، (ج٢)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- ماضي، طارق (١٩٧٢)، **الاتفاقيات التي تنظم العلاقات والمزايا والحصانات الدبلوماسية**، (ط١)، عمان: وزارة الخارجية الأردنية.
- الشناق، عبدالمجيد (١٩٩٦)، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- السعدي، وليد و فرماوي، اعتماد (١٩٩٤)، **الأردن والمنظمات الدولية**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- النهار، غازي صالح (١٩٩٢)، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب ١٩٩٠– آذار ١٩٩١) دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في عملية صناعة القرار**، (ط٢)، عمان: دن.
- هلال، رضا (١٩٩١)، **الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة**، (ط١)، القاهرة: سينا للنشر.
- عصاصة، سامي (١٩٩٤)، **هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**، (ط١)، بيروت: مكتبة بيسان.

- قطيشات، ياسر (٢٠٠٢)، **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠م-١٩٩١م- دراسة مقارنة**، (ط١)، الأردن: دار الكندي.
- القرعان، صالح احمد (١٩٩٥)، **الموقف الأردني من أزمة الخليج**، (ط١)، عمان: دن.
- هياجنة، عدنان محمد (٢٠٠٦)، **العلاقات الأردنية الخليجية الواقع والمستقبل ١٩٨٠-٢٠٠٤**، (ط١)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- قطيشات، ياسر نايف (٢٠٠٩)، **العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي : من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢م- ٢٠٠٤م**، (ط١)، عمان : دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- الطراونة، فايز و المصالحة، محمد (٢٠٠٥)، **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية – من واشنطن إلى وادي عربة**، (ط٥)، عمان: مركز الدراسات البرلمانية (داميا).
- المجالي، عبدالسلام (٢٠٠٤)، **رحلة العمر- من بيت الشعر الى سدة الحكم**، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- الحمد، جواد (١٩٩٦)، **عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقها على المسارين الأردني الفلسطيني**، (ط١)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- القرعان، صالح احمد (٢٠٠٧)، **معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية: دراسة تحليلية ورؤى مستقبلية**، (ط١)، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- علتم، شريف وعبدالواحد، محمد ماهر (٢٠٠٨)، **موسوعة القانون الدولي الإنساني – النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة**، (ط٣)، القاهرة.
- الحباشنة، خالد (١٩٩٩)، **العلاقات الأردنية- الإسرائيلية (الآفاق والجذور)**، (ط١)، عمان: دن.
- فضة، محمد (١٩٩١)، **الأردن ومؤتمرات القمة العربية**، (ط١)، عمان: الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- الهزايمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، (ط٢)، عمان: مركز البشر.

- أبو جابر، إبراهيم، وآخرون (٢٠٠٢)، **الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة، (ط١)**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- يوسف، أمير فرج (٢٠٠٨)، **موسوعة حقوق الإنسان طبقا لأحدث الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات والبرتوكولات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة**، الإسكندرية، دار المطبوعات.
- سويدان، احمد حسين (٢٠٠٥)، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، (ط١)، بيروت: مشورات الحلبي الحقوقية.
- البطاينة، فؤاد (٢٠٠٥)، **المشهد الأردني من ارث الثقافة الى مفهوم الدولة**، (ط١)، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- هاشم، كايد (١٩٩٨)، **المعهد الدبلوماسي الأردني البدايات الواعدة – موجز الوقائع ووثائق التأسيس خلال ثلاثة أعوام ١٩٩٤-١٩٩٧**، (ط١)، عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني.

ب. الدوريات

- التابعي، محمد (١٩٧٦)، الدبلوماسية الجديدة. **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد (٣٢)، القاهرة، الجمعية المصرية للقانون الدولي.
- خلف، محمود (٢٠٠٢)، الصلاحيات والأدوار الدبلوماسية لأجهزة الدولة الأردنية في النظرية والممارسة. **مجلة النهضة**، العدد (١٣)، القاهرة، جامعة القاهرة.
- الحضرمي، عمر (٢٠١٠)، وزارة الخارجية الأردنية في سطور. **مجلة الدبلوماسي الأردني**، العدد (١)، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني.
- **مجلة رسالة مجلس الأمة** (١٩٩٣) العدد (١)، إلى (٢٠٠٨) العدد (٦٨) عمان، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني.
- **مجلة البرلمان العربي** (١٩٩٠) العدد (٣٩) إلى (٢٠٠٢) العدد (٨٣) دمشق، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.
- علوان (١٩٧٦)، المعاهدات الدولية في النظام القانوني الأردني. **مجلة نقابة المحاميين الأردنيين**، العدد (١ و ٢)، عمان، نقابة المحامين.
- سالم، علاء (١٩٩٠)، السلوك العراقي وعمليات التصعيد. **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٢)، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

- زرير، محمد مصطفى (٢٠٠١)، الجهود الأردنية لتحقيق المصالحة العراقية الكويتية من التفعيل الى التجميد. **مجلة شؤون خليجية**، العدد (٢٦)، لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- **مجلة الدبلوماسي الأردني** (١٩٩٩) العدد (٥)، (٢٠٠٠) العدد (٢ و ٣)، (٢٠٠١) عدد خاص مؤتمر القمة العربي في عمان، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني.
- عبدان، محمد (٢٠٠٣)، الحرب الأمريكية على العراق – تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الطالب، مظفر نذير (٢٠٠٤)، العلاقات الأردنية العراقية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة. **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد (١٧) بغداد.
- العلاف، إبراهيم خليل (٢٠٠٨)، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية نشأتها وتطورها. **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (٩)، العراق، جامعة الموصل.
- المجذوب، محمد (٢٠٠١)، مؤسسة القمة العربية – تحديات وآفاق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (١٦)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- عبد الفتاح، محمد (٢٠٠١)، قمة عمان والقضايا العربية. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (١٥)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- النصراوي، سيف (٢٠٠١)، أين نجحت قمة عمان وأين أخفقت. **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٤٤)، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
- **مجلة شؤون خليجية** (٢٠٠١)، القمة العربية الدورية الأولى في عمان وأسلوب التعاطي مع ملف الحالة بين العراق والكويت. العدد (٢٦)، لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- دودين، مروان (٢٠٠١)، قمة عمان وتطوير الخطاب العربي. **مجلة الدبلوماسي الأردني**، عدد خاص: مؤتمر القمة العربي في عمان، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني.
- احمد، احمد يوسف (٢٠٠١)، قمة عمان وتطوير الجامعة العربية : رؤية نقدية مقارنة. **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٠٦)، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- عربيات، شاكر (٢٠٠١)، قمة عمان الدوافع والانجاز. **مجلة الدبلوماسي الأردني**، عدد خاص: مؤتمر القمة العربي في عمان، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني.
- الراشدان، عبد الفتاح (١٩٩٥)، مسيرة الدبلوماسية الأردنية من عام ١٩٨٩-١٩٩٠ وتحدياتها في التسعينات. **مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)**، العدد (٤) عمان، الجامعة الأردنية.

ج. الرسائل الجامعية

- عبد الرحمن، مصطفى السيد (١٩٨٤). **تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات السمة العالمية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- الكسواني، محمد منصور (٢٠٠٢). **القناصل الفخريون في المملكة الأردنية الهاشمية ودورهم في تطوير العلاقات الثنائية مع باقي الدول**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- التل، نبيل "محمد زكي" (٢٠٠٣). **العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٠**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.
- حسان، هيثم حسن (٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
- النوايسه، سهم عناد (٢٠٠١). **القرارات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام ١٩٧٠- ١٩٩٩**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المناصير، أنور عبدالحفيظ (٢٠٠٣). **دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية من ١٩٥٣- ٢٠٠٠**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.

د. فصل في كتاب محرر

- البرصان، احمد (٢٠٠٢)، دوافع ومخرجات عملية السلام في الشرق الأوسط. في:(التقرير)، **عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات**، العددان (١٨) و (١٩)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

- خير، هاني (٢٠٠٤)، العلاقات العربية الإسرائيلية. في: كميل منصور (محرر)، **دليل إسرائيل**، (ط١)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- المفتي، فؤاد صادق (٢٠٠٥)، جامعة الدول العربية كمدرسة لدبلوماسية المنظمات الدولية. في: السيد عليوة (محرر)، **تطوير الأداء الدبلوماسي العربي في مواجهة التغيرات العالمية**، القاهرة: دار الأمين.
- العزام، عبدالمجيد (٢٠٠٠)، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية. في: أمين المشاقبة (محرر)، **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار** (ط١)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

هـ. وقائع المؤتمرات

- ذنون، فواز موفق (٢٠٠٧)، العراق والأردن – دراسة في العلاقات السياسية بين البلدين ٢٠٠٣–٢٠٠٦، **وقائع المؤتمر العلمي السنوي، ٢٠–٢١ كانون الأول ٢٠٠٦م، جمهورية العراق**، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية.
- تنوري، أوجيني (٢٠٠٢)، الملك حسين وجامعة الدول العربية، **بحوث مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه**، المجموعة الثالثة، ٨– ٢٠٠٢/٤/١٠م، الأردن، جامعة الحسين بن طلال.

و. الصحف

- صحيفة الرأي، عمان، ١٢٦٢٢، ١٢ نيسان ٢٠٠٥م.
- صحيفة الدستور، عمان، ع ١٠٥٤١ ٢٥ كانون أول ١٩٩٦م.
- صحيفة الدستور، عمان، ع ١٠٩٠١، ٢٥ كانون أول ١٩٩٧م.
- صحيفة الرأي، عمان، ع ١٣٠٨٩، ٢٨ تموز ٢٠٠٦م.
- صحيفة العرب اليوم، عمان، ع ٣٤٥٧، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦م.
- صحيفة الرأي، عمان، ع ٨٧٥٥، ١١ آب ١٩٩٤م.
- صحيفة الرأي، عمان، ع ١٢٣٦٧، ٣١ تموز ٢٠٠٤م.
- صحيفة الدستور، عمان، ع ٨٤٨٩، ٧ نيسان ١٩٩١م.
- صحيفة الرأي، عمان، ع ١١٢٤٠، ١٨ حزيران ٢٠٠١م.

ز. ندوات ومحاضرات

- شكارة، احمد (٢٠٠٥)، **حرب الولايات المتحدة على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية والإقليمية، الإمارات العربية المتحدة**، محاضرة (٩٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٥)، **من اجل إصلاح جامعة الدول العربية**،(ط٢)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن عام ٢٠٠٣م، بيروت.

ح. منشورات المؤسسات

- دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٤) الربع الثاني، (١٩٩٥) الربع الرابع، **الوقائع والوثائق**، عمان.
- دائرة المطبوعات والنشر (١٩٩٤)، **معركة السلام – وثائق أردنية (المسار الأردني– الإسرائيلي) من مؤتمر مدريد الى إعلان واشنطن**، عمان، الأردن.
- جامعة الدول العربية (٢٠٠٠)، **البيان الختامي**، مؤتمر القاهرة.
- مركز دراسات الشرق الأوسط (٢٠٠١)، **الأردن رئاسة القمة العربية التحديات والآفاق (آذار ٢٠٠١– آذار ٢٠٠٢)**، عمان، الأردن.
- المركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٦)، **تقرير مدار الاستراتيجي – المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٥**، رام الله، فلسطين.
- محكمة العدل الدولية (٢٠٠٤)، **إجراءات إفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار.
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية (٢٠٠٩)، **التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية ١٩٢١– ٢٠٠٨**، عمان، الأردن.

ط. المراجع باللغة الانجليزية

- Hill, H (١٩٥٢), **International Organization**, new York.
- Nicolson, Harold(١٩٦٣), **Diplomacy** ,(٣ed), London, oxford university press.

- Swift, Richard N (١٩٦٩), **International Law Current and Classic**, new yourk, johan wiley and sons.
- R, jennings, and a watts (١٩٩٢), **Oppenheim's International Law**, London , new yourk , Longman.
- Barari , Hassan (٢٠٠٤), **Jordan and Israel Ten Years Layter**, Amman, Center for Strategic Studies, University of Jordan

ي. المواقع الالكترونية

- الملك عبدالله الثاني بن الحسين: ٢٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤ **www.Kingabdullah.jo**
- الإتحاد البرلماني العربي: ٢٥ آذار ٢٠١٠ **www.arab-ipu.org**
- وزارة الخارجية الأردنية ١٤ نيسان ٢٠٠٩ **www.mfa.gov.jo**
- صحيفة الشرق الأوسط: **www.aawsat.com**
- وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية، التواصل : ٢٩ أيلول ٢٠١٠ **www.altawasul.com**
- عمون نيوز : ١٣ شباط ٢٠٠٧**www.ammonnews.net**
- مسلم : ٦ آذار ٢٠٠٦**www. Muslm.net**
- دائرة المطبوعات والنشر: ٢٢ آذار ٢٠٠٩**www.dpp.gov.jo**
- جامعة الدول العربية : ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٩ **www.arableagueonline.org**
- العربية نت : ٥ أيلول ٢٠٠٦ **www.alarabiya.net**
- مركز الزيتونة للدراسات : ٨ شباط ٢٠٠٩ **www.alzytauna.net**
- أخبار سويسرا في عالم اليوم: ٢٢ آذار ٢٠٠٦**wwww.swissinfo.cn**
- وكالة الأنباء الأردنية : ٢٦ أيلول ٢٠٠٩ **www.petranews.jo**

ك. المقابلات الشخصية

- **مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد عبدالإلة الخطيب (وزير الخارجية الأردني السابق)، عمان، بتاريخ ٨ تشرين أول ٢٠٠٩م.**

- مقابلة شخصية أجراها الباحث مع العميد الركن المتقاعد محمـد علـي الحـوراني (مفتش عام الجيش العربي الأردني السابق)، عمان، بتـاريخ ٢٨ تـشرين ثـاني ٢٠٠٩م.
- مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد محمد علي مبيـضين (سـفير أردنـي سابق)، عمان، بتاريخ ٣ أيار ٢٠٠٩م.

Bilateral and Multiple Jordanian Diplomacy

١٩٩٠ - ٢٠٠٨

By

"Mohammad Mu'ath" Subhi Abdelqader Al shayab

Supervisor

Prof. Mohammad Masalhah

Abstract

This study examined an important topic that is Jordan's bilateral and multiple diplomacy during the period of ١٩٩٠ to ٢٠٠٨, which considered to be a critical period for Jordan. This period witnessed several political transitions in the regional and international level. In addition, this study examined the bilateral and multiple diplomacy theoretically in order to clarify the nature of these two types of diplomacy. Furthermore, the study discussed the internal and external Jordanian governmental bodies that are in charge of bilateral and multiple diplomacy, and the roles of these bodies in foreign affairs and diplomacy. Bilateral diplomacy is thoroughly discussed through an applied model consists of two states: Israel and Iraq, and the nature of the Jordanian diplomatic attitude towards them during that period. While the multiple diplomacy is discussed through another applied model through the Arab league and the United Nations. The study discussed the performance and the future of the Jordanian diplomacy. Several results have been revealed and recommendation in order to enhance the Jordanian diplomatic performance.